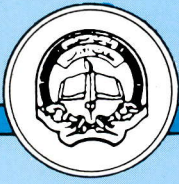
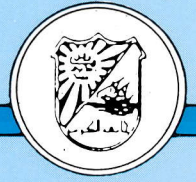


جامعة الكويت



حوليات



كلية الآداب

الدولة والحجاز
في العصر النبوي الأوسط

(من القرن السابع وحتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي)

د. وسام عبد العزيز قريش

قسم التاريخ - جامعة الكويت

١٤٠٨ / ١٤٠٩ هـ

١٩٨٧ / ١٩٨٨ م

الحوالية التاسعة

الرسالة الثالثة والخمسون

هئية التحرير

د. عبدالمحسن مدعيج المدعج
 د. فؤاد حسن زكريا
 د. منصور احمد بوعنسين
 د. محمد سليمان الحكداد
 د. محمد رجب الدزبني

نمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس - البحرين ٧٥٠ فلس - قطر ٨ ريالات - الامارات ٨ دراهم -
 السعودية ٨ ريالات - عمان ريال واحد - اليمن الجنوبي ٥٠٠ فلس - اليمن
 الشمالي ٥ ريالات - العراق ٥٠٠ فلس (نصف دينار) - مصر ٥٠ قرشا - لبنان ١٠
 ليرات - الأردن - ٥٠٠ فلس - سوريا ١٠ ليرات - السودان ٥٠٠ مليم - ليبيا ٨٠
 قرشا - الجزائر ١٠ دنانير - تونس ٥٠٠ مليم - المغرب ٨ دراهم.

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل			
الاشتراك		المجلد	
الكويت	افراد	٤ - د.ك	٦ - د.ك
	مؤسسات	١٦ - د.ك	١٨ - د.ك
الدول العربية	افراد	٥ - د.ك	٧ - د.ك
	مؤسسات	١٨ - د.ك	٢٠ - د.ك
الدول الاجنبية	افراد	٣٢ - دولار	٤٠ - دولاراً
	مؤسسات	٦٤ - دولار	٧٠ - دولاراً

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠ %

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية إستفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه الي
 رئيس هيئة تحرير الحوليات - ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت : 72454

حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة
من الرسائل وتُعنى بنشر الموضوعات التي
تدور في مجالات اهتمام الأقسام
العلمية لكلية الآداب

الرسالة الشائعة والحنون

١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

الحوالية التاسعة

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

الرسالة الأولى	: الجذور الفلسفية للبناتية	د. فؤاد زكريا
الرسالة الثانية	: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
الرسالة الثالثة	: ابن فلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريخ
الرسالة الرابعة	: الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر المحجي
الرسالة الخامسة	: التدوج الطيفي الاجتماعي في بعض الأنظار العربية (باللغة الانجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

الرسالة السادسة	: علي أحمد باكثير	د. محمد عبده
الرسالة السابعة	: تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتكثير الانجليزية (باللغة الانجليزية)	د. نايف خرميا
الرسالة الثامنة	: دولة الماليك ودولة مغول الفصحان	د. حياة ناصر المحجي
الرسالة التاسعة	: المرأة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

الرسالة العاشرة	: الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد نايب الناقب
الرسالة الحادية عشرة	: البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
الرسالة الثانية عشرة	: عالمية الحضارة الاسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
الرسالة الثالثة عشرة	: لورنس ومغفوط، دراسة أدبية سيكلوجية، مقارنة	د. محمد رجاء الدروني
الرسالة الرابعة عشرة	: آل فدامة والصالحية	د. شاكرو مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

الرسالة الخامسة عشرة	: أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
الرسالة السادسة عشرة	: مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى اسلام
الرسالة السابعة عشرة	: العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الخزراوي
الرسالة الثامنة عشرة	: وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
الرسالة التاسعة عشرة	: مفهوم التهكم عند كيركجور	د. امام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

الرسالة العشرون	: نظرة في قربنة الاعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
الرسالة الحادية والعشرون	: الاخرويات الاسلامية في الكوميديا الالهية (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
الرسالة الثانية والعشرون	: نسج وثائق في شئون الحجة على المساجد في الأندلس	د. نعمد عبدالوهاب خلاف
الرسالة الثالثة والعشرون	: مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
الرسالة الرابعة والعشرون	: مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المربضة (النساء والطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

- الرسالة الخامسة والعشرون : نحاة القيروان د. يوسف أحمد المطر
الرسالة السادسة والعشرون : من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية د. محمد عيسى صالحية
الرسالة السابعة والعشرون : الفصاحة : مفهومها وبم تنحقق . قيمها الجمالية د. توفيق علي الفيل
الرسالة الثامنة والعشرون : مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الاسلام في المشرق العربي وخاصة عند ابن سينا الاستاذ / سعيد زايد

- الرسالة التاسعة والعشرون : واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية) د. رشا حمود الصباح
الرسالة الثلاثون : مكانة رواية روبنسون كروزو في الفصص اللابوطري (باللغة الانجليزية) د. محمد رجا الدريني
الرسالة الحادية والثلاثون : مفهوم المعنى «دراسة تحليلية» د. هزيم موسى اسلام
الرسالة الثانية والثلاثون : الرصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الاول د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

- الرسالة الثالثة والثلاثون : بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية د. محمد رجب النجار
الرسالة الرابعة والثلاثون : الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه د. عبدالله محمود سليمان
الرسالة الخامسة والثلاثون : اتجاهات الآباء والامهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات د. عبدالفتاح القرشي
الرسالة السادسة والثلاثون : علم العمران المحدث وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية) د. فؤاد البجلي
الرسالة السابعة والثلاثون : قبلية تميم العربية بين الجاهلية والاسلام د. عبدالجبار العبيدي
الرسالة الثامنة والثلاثون : عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب د. رومية المنصور
الرسالة التاسعة والثلاثون : المواقع الاسلامية المتدثرة في وادي حلي د. احمد بن عمر الزيلعي
الرسالة الاربعون : البحر في شعر الاندلس والمغرب د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧

- الرسالة الحادية والاربعون : البيئة المائية في الاردن د. عبدالرحيم مسعد (باللغة الانجليزية)
الرسالة الثانية والاربعون : وثائق جديدة عن حملة سنان باشا د. محمد عيسى صالحية الى اليمن (سنة ٩٧٦هـ / ٦٨ - ١٥٦٩م)
الرسالة الثالثة والاربعون : التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير د. محمد ماهر محمود العاديين (دراسة تحليلية)
الرسالة الرابعة والاربعون : المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الاسلامي د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
الرسالة الخامسة والاربعون : عبدالله بن سبا - دراسة للروايات التاريخية عن دورة في الفتن د. عبدالعزيز الملاي
الرسالة السادسة والاربعون : ضمائر الغيبة اصولها وتطورها د. فوزي حسن الشايب

- الرسالة السابعة والأربعون : قبيلة اباد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي . د . محمد احسان النص
- الرسالة الثامنة والأربعون : تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث د . عبد المالك خلف التميمي
- الرسالة التاسعة والأربعون : اضواء على ملكة سبأ د . محمد ابراهيم مرسي
- الرسالة الخمسون : دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية د . جلال الدين الغزاوي
- الرسالة الواحدة والخمسون : هجرة الكفاءات العلمية العربية وردود مجلس التعاون في الافادة منها د . محمد رشيد القليل
- الرسالة الثانية والخمسون : الفتح الاسلامي لبلاد وادي السند د . سعد محمد حذيفة الغامدي

الرسالة الثالثة والخمسون

الدُّولَةُ والنَّجَارَةُ
فِي الْعَصْرِ الْبَنِيَّيْنِ الْأَوْسَطِ

(من القرن السابع حتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي)

د. وسَّامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ قُرَيْشِي

مُسْتَشْفَى التَّارِيخِ - جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

حوليات كلية الآداب - الحولية التاسعة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

المؤلف:

د. وسام عبد العزيز فرج

- استاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد بجامعة الكويت

- دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة برمنجهام - بريطانيا

١٩٧٩.

من انتاجه العلمي:

الكتب:

- العلاقات بين الامبراطورية البيزنطية والدولة الأموية حتى

منتصف القرن الثامن الميلادي (الاسكندرية، ١٩٨١)

- دراسات في تاريخ وحضارة الامبراطورية البيزنطية، حـ

١: الامبراطورية البيزنطية من ٣٢٤ - ١٠٢٥ م

(الاسكندرية، ١٩٨٢).

المقالات:

- الامبراطور باسيل الثاني «سفاح البلغار» (٩٧٦-١٠٢٥)

والعوامل التي حددت اتجاه السياسة في عصره، مجلة كلية

الآداب - جامعة المنصورة العدد ٣ (١٩٨٢).

- قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية في القرن

العاشر الميلادي، ندوة التاريخ الإسلامي والوسط، المجلد

الثاني (١٩٨٣).

- السلاف في شبه جزيرة البلقان وجهود الامبراطورية

البيزنطية لاسترداد سيادتها (٥٩١-١٠١٨) المجلة التاريخية

المصرية، العدد ٣٠ (١٩٨٤)

- اضاء على مجتمع القسطنطينية: دراسة في التاريخ

الاجتماعي لمدينة قسطنطين حتى نهاية القرن الحادي عشر

الميلادي، مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة، العدد

الخامس (١٩٨٤).

محتوى البحث

١١	- ملخص البحث
١٣	- انخفاض نسبة الدخل العام للدولة من التجارة
١٤	- الحظر القانوني على خروج العملة الذهبية خارج حدود الدولة
	- لماذا مارست الحكومة البيزنطية دور القوة التنظيمية المشرفة على
١٦	النشاط الاقتصادي؟
	- كتاب الوالي: وثيقة هامة في تنظيم النشاط التجاري والصناعي في
١٧	العاصمة البيزنطية
١٩	- القيود المفروضة على نشاط النقابات التجارية والحرفية في القسطنطينية
٢٤	- نشاط السفن التجارية البيزنطية في البحرين المتوسط والأسود
٢٦	- المنافذ الرئيسية لدخول التجارة الخارجية
٢٩	- الرسوم الجمركية على التجارة العابرة
٣٠	- النشاط التجاري في بقية مدن الامبراطورية البيزنطية
٣٢	- المنسوجات الحريرية في بيزنطة بين العرض والطلب وسياسة الدولة
٣٥	- نمو النشاط التجاري للقطاع الخاص في ظل الرقابة الحكومية الدقيقة
٣٦	- المجالات المتاحة لاستثمار رأس المال الخاص
	- القيود التي حددت اقامة التجار الأجانب والقواعد التي نظمت معاملاتهم
٤٠	التجارية في مدينة القسطنطينية
٤٤	- السلع المحظور تصديرها للخارج ودورها في خدمة الأهداف السياسية للدولة
٥١	- خاتمة
٥٥	- الحواشي
٦٣	- قائمة المصادر والمراجع والمختصرات

ملخص

يتناول البحث موقف الدولة البيزنطية من النشاط التجاري في العصر البيزنطي الأوسط، أي في العصر الذي يمتد زمنيا حوالي خمسة قرون بين مطلع القرن السابع الميلادي، وواخر القرن الحادي عشر الميلادي. لقد بين الباحث انه لم يحدث اي تغير عنيف أو فجائي في تواصل الحياة الاقتصادية لعالم البحر المتوسط في القرن السابع الميلادي. فرغم ظهور قوة المسلمين البحرية وحملاتهم المتتالية ضد جزر شرق البحر المتوسط والبحر الأبيض، استمر نشاط السفن التجارية البيزنطية ولم يتوقف. وإذا كان هناك انكماش في حجم التجارة البحرية في البحر المتوسط في العصر البيزنطي الأوسط، فإن ذلك لم يحدث بسبب الفتوح الإسلامية، بل بسبب القيود التي فرضتها الإدارة البيزنطية على النشاط التجاري لرعاياها.

لقد اوضح البحث ان الدولة البيزنطية لم تكن ذات عقلية تجارية، فلم يكن اهتمامها بالنشاط التجاري من أجل تنمية التجارة وتشجيعها بهدف تحقيق الربح، بل من أجل السيطرة والتحكم فيها. ورغم ان قراءة كتاب الوالي تبين بما لا يدع مجالا للشك حرص الحكومة البيزنطية على تقييد التجارة، الا أن هذه الوثيقة تقدم صورة هامة للحياة التجارية في مدينة القسطنطينية. ولم تقتصر رقابة الدولة على نشاط النقابات التجارية في القسطنطينية، بل امتدت إلى مراكز الحدود حيث حددت الدولة عدداً من المنافذ التجارية واشترطت الا تسلك التجارة غيرها. وقامت تلك المراكز بتحصيل رسوم جمركية على التجارة العابرة. ورغم تمتع مجالات النشاط التجاري والحرفي للقطاع الخاص في مدينة القسطنطينية بالاعفاء من الضرائب، فقد عجزت عن اجتذاب كل رأس المال الخاص الذي يبحث عن الاستثمار.

ولقد فرضت الحكومة البيزنطية حظراً على سفر بعض اعضاء النقابات التجارية خارج مدينة القسطنطينية لعقد الصفقات التجارية، لأن الدولة كانت تفضل بقاء التجار البيزنطيين في بلادهم وترك التجار الأجانب يتحملون عناء السفر ومشقة الحضور إلى بيزنطة من أجل التجارة. كذلك خضع التجار الأجانب لقيود دقيقة نظمت معاملاتهم التجارية، وحددت اقامتهم وجعلتهم دائماً تحت المراقبة في بيزنطة. وبالإضافة إلى ذلك حددت الدولة قائمة بالسلع المحظور تصديرها خارج الحدود. لقد اشبعت هذه السياسة كبرياء البيزنطيين واعتدادهم بانفسهم، وحققت لهم على المدى القصير ميزة عقد الصفقات التجارية المربحة على أرضهم، ومكنتهم من استخدام الموارد الاقتصادية كسلاح في خدمة المصالح السياسية للدولة. ولكن عواقبها السيئة كانت على المدى البعيد، اذ مكنت تجار دويلات المدن الإيطالية في النهاية من السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية للامبراطورية البيزنطية ابتداءً من الربع الأخير للقرن الحادي عشر الميلادي.

الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط (من القرن السابع وحتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي)^(*)

يرتبط النشاط التجاري عادة بحياة المدينة، لدرجة أن بعض المؤرخين يطلقون على أى موقع سكانى يوجد به تجار وأسواق اسم مدينة^(١). وكانت معظم المدن المزدهرة ذات النشاط التجاري والصناعي حتى مطلع القرن السابع الميلادي، تقع في الولايات الشرقية من الامبراطورية البيزنطية، مثل الاسكندرية وأنطاكية وبيروت ودمشق وغزة. ولكن يجب ألا نبالغ في تصور حجم عوائد هذا النشاط التجاري بالنسبة للدخل العام للدولة. فقد كانت الامبراطورية البيزنطية دولة من دول العصور الوسطى، وكان أكبر مصدر لدخلها العام يأتي مما تنتجه الأرض الزراعية، أما نصيب الدخل العام للدولة من التجارة والصناعة، فلم يشكل إلا جزءاً صغيراً. ولقد حدد بعض الباحثين نسبة الدخل الاجمالي للدولة من الأرض والزراعة في القرنين الخامس والسادس الميلاديين بما يساوى عشرين مرة مما يتم تحصيله من التجارة والصناعة تقريباً.^(٢) وإذا كانت عوائد التجارة والصناعة لم تشكل إلا نسبة صغيرة من موارد الامبراطورية البيزنطية، فإنها كانت تفوق عوائد التجارة في الغرب الأوروبي قبل القرن الحادي عشر الميلادي حيث ساد النظام الاقطاعي.

ويرجع السبب في انخفاض عوائد التجارة والصناعة في بيزنطة، إلى أن الحكومة البيزنطية لم تحرص على تشجيع التجارة وتنميتها بهدف تحقيق الربح المادى، وإنما على العكس من ذلك حرصت على فرض العديد من القيود على النشاط التجاري. فبالنسبة للعملة بصفة عامة والعملة الذهبية على وجه الخصوص، حرصت الحكومة البيزنطية على منع تصديرها خارج حدود الامبراطورية وفضلت اتباع نمط الاقتصاد المغلق. لقد كانت أول خطوة اتخذتها الحكومة البيزنطية في هذا الاتجاه، قيامها باصدار قانون يحرم خروج الذهب خارج حدود الامبراطورية.

والمرجح أن هذا القانون الذي ورد ضمن مجموعة جستنيان القانونية Codex Justinianus قد صدر في عام ٣٧٤/٣٧٥ م وقد نص على الآتي:

«يجب ألا يقع الذهب في أيدي البرابرة، وإذا وقع في أيديهم فيجب العمل بدهاء على ألا يظل معهم. ومن الآن فصاعداً، إذا قام التجار بتزويد البرابرة بالذهب، سواء ببيعه لهم أو بدفعه لهم مقابل شراء أي سلع منهم، فإنهم يقعون تحت طائلة القانون، وسيعرضون لعقوبة دفع الغرامة، فضلاً عن عقوبات أخرى أشد. وإذا لم يقم الوالي بمصادرة مثل هذا الذهب فإنه يعتبر طرفاً شريكاً في التستر على الجريمة»^(١).

وجدير بالذكر أن هذا القانون تكرر حرفياً في المجموعة القانونية التي أصدرها الامبراطور ليو السادس Leo VI (٨٨٦ - ٩١٢ م) المعروفة باسم بازيلكا Basilika^(٢). كما ورد مضمون القانون نفسه ضمن ضمن القواعد التنظيمية الواردة في مصدر آخر ينسب للامبراطور ليو السادس أيضاً، ويعرف بكتاب الوالي Eparchikon Biblion مما يدل على أن هذا القانون كان مطبقاً في القرن العاشر الميلادي^(٣).

ولكن من الواضح أن حكومة الامبراطورية البيزنطية لم تكن من جانبها ملتزمة دائماً بهذه القوانين والقواعد، بل إنها كثيراً ما خالفتها. ولاشك أن قيام الحكومة بدفع مبالغ من العملة الذهبية لفداء أسرى الحرب، كان مثلاً مألوفاً لتخليها في بعض الأحيان عن الالتزام بنص هذا القانون^(٤). أكثر من هذا، كانت الحكومة البيزنطية في ظروف الضرورة القصوى مستعدة لتقديم هدايا ودفع إعانات مالية ورشاوي في صورة مبالغ كبيرة من العملة الذهبية للشعوب الأجنبية لتحقيق أغراض سياسية، كما فعلت مع الشعوب الجرمانية والفرس والآفار في العصر البيزنطي المبكر، أو مع المسلمين والبلغار والروس في العصر البيزنطي الأوسط^(٥).

وإذا حاولنا تقدير أثر هذه المبالغ من العملة الذهبية التي كانت تدفعها الدولة البيزنطية للشعوب الأجنبية على موارد الدولة المالية، وعلى مخزون المعدن الثمين المتاح لديها، فيمكن القول أن هذه المبالغ مهما كانت كبيرة في بعض الأحيان، إلا أن دفعها كان غير دائم أو منتظم في كل الأحوال. كذلك فإن أى مبلغ مدفوع لشعب

من هذه الشعوب الأجنبية كان لا يقارن بأدنى تقدير لتكلفة حملة عسكرية كبيرة، مثل تلك الحملة العسكرية الفاشلة التي أرسلتها بيزنطة ضد الوندال في شمال أفريقيا سنة ٤٦٨م، كما أن القليل من هذه المبالغ يمكن أن يقارن بعائد بند واحد من بنود الضرائب الأساسية. والمرجح أن التأثير الإيجابي لهذه الهدايا والاعانات المالية والرشاوى على الموارد المالية المحدودة الهشة، لبعض الممالك الجرمانية، وعلى الموارد المتخلفة لقبائل البرابرة الرحل، كان أكبر من تأثيرها السلبي على الموارد المالية المستقرة والمتعددة للامبراطورية البيزنطية^(١).

لقد كان العثور على مجموعات من العملة الذهبية البيزنطية في بعض جزر بحر البلطيق المواجهة لشبه جزيرة اسكندناوة، وفي بعض أقاليم الغرب الأوروبي المطلة على حوض نهر الراين Rhine، وفي أقاليم روسيا المطلة على حوض نهر الدنيبر Dnieper وراء الاعتقاد في قيام حركة تجارية نشطة بين الامبراطورية البيزنطية من ناحية، وبين تلك المناطق من القارة الأوروبية من ناحية أخرى. ولكن هذا التفسير لم يعد مقبولاً ببساطة. إذ يفضل بعض المؤرخين الحديثين تفسير ذلك في ضوء ما ذكرناه من قيام الدولة البيزنطية مراراً بدفع مبالغ كبيرة من العملة الذهبية للشعوب الأجنبية المستقرة في بعض تلك المناطق، أو للقبائل المتبربرة التي عبرت تلك المناطق لفداء أسرى الحرب، أو كاعانات مالية ورشاوي استهدفت تحقيق أغراض سياسية. ففي جميع هذه الحالات خرجت العملة الذهبية البيزنطية بشكل مباشر خارج حدود الدولة. وبالطبع يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة وجود ذلك التحكم الدقيق والنظام الصارم الذي فرضته الحكومة البيزنطية على حركة التجارة عبر حدودها بصفة عامة، والحظر القانوني القائم على استخدام الذهب طرفاً في المعاملات التجارية مع الخارج^(٢).

على أية حال، إن القيود التي فرضتها الحكومة البيزنطية على التجارة الداخلية والخارجية، تبين بوضوح أنها لم تكن ذات عقلية تجارية تستهدف تحقيق الربح. لقد أكد الامبراطور ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م) هذه الحقيقة في مؤلفه عن فن الحرب والقتال Taktika حين قال:

«إن سعينا لاختضاع أعدائنا لا يستهدف تحقيق الربح الاقتصادي»^(٣).

ويظهر هذا الاتجاه المعادي للتجارة بوضوح في القرن التاسع الميلادي فيما روته المصادر البيزنطية عن الامبراطور ثيوفيل Theophilus (٨٢٩ - ٨٤٢). فحين شاهد هذا الامبراطور من شرفة القصر الامبراطوري سفينة تجارية كبيرة تقترب من المرفأ في القرن الذهبي، سأل من حوله عن صاحب هذه السفينة، وما أن علم أن السفينة وحمولتها مملوكة لزوجته الامبراطورة ثيودورا Theodora حتى أصيب بصدمة، فاشتغال الامبراطورة بالتجارة فيه سبة وإساءة لشرف المنصب الامبراطوري. ولهذا صرخ الامبراطور قائلاً:

«باللهول، لقد جعل الله مني امبراطوراً ثم جعلتني زوجتي الامبراطورة تاجراً صاحب سفينة! هل رأى أحد من قبل امبراطور الرومان وزوجته يعملان بالتجارة؟»

وأمر الامبراطور على الفور باحراق السفينة وحمولتها^(١١).

كانت حرية العمل ومجالات نشاط القوى الاقتصادية مقيدة في الامبراطورية البيزنطية، ربما بسبب طبيعة التكوين النفسي وأنماط التفكير الاجتماعي السائد من ناحية، ولكن أيضاً بسبب حرص الحكومة على أن تكون القوة التنظيمية المهيمنة على النشاط الاقتصادي^(١٢). لقد كانت البداية ترجع إلى تلك الأزمنة الاقتصادية العنيفة التي صاحبت نهاية العصر القديم وفجر العصر الوسيط، والتي تعرف بأزمة القرن الثالث الميلادي في العالم الروماني، فخلال هذه الأزمنة الاقتصادية قامت الدولة الرومانية باخضاع الصناعة والتجارة لتحكم شديد^(١٣). وفي العصر البيزنطي الأوسط، نجد أن الحكومة البيزنطية استمرت في ممارسة دور القوة التنظيمية المشرفة على النشاط الاقتصادي بسبب حرصها على توفير حاجات القصر الامبراطوري والهيئة البيروقراطية، وامتداد العاصمة بالمؤن والمواد الغذائية بأسعار معقولة من ناحية^(١٤)، ولحرصها على منع تسرب عملتها الذهبية دون ضوابط إلى خارج حدود الامبراطورية من ناحية أخرى. لقد أرادت بيزنطة كوريثة للامبراطورية الرومانية، المحافظة على مكانتها كقوة عظمى في عالم العصور الوسطى. على أية حال، سرعان ما تحول هذا الدور التنظيمي إلى مجموعة من القيود على النشاط التجاري والصناعي، ولكن هذه القيود لم تصل أبداً إلى مرحلة التحكم الشديد والهيمنة الاقتصادية التي مارسها الدولة في العصر البيزنطي المبكر، عقب أزمة القرن الثالث الميلادي.

إن صور هذه القيود المفروضة على النشاط التجاري للقطاع الخاص في العصر البيزنطي الأوسط عديدة؛ فالقطاع الخاص لم يلق تشجيع الحكومة، بل تعرض للقيود التي حدت من نشاطه. لقد كان التجار ممنوعين من السفر إلى خارج حدود الامبراطورية، وكانت هناك حدود لحركتهم داخلها. فقد فضلت الحكومة البيزنطية أن يقوم تجار الأقاليم والتجار الأجانب بالحضور إلى القسطنطينية، على أن يقوم تجار العاصمة بالإتجار معهم داخل أسوار العاصمة، حتى يكون الجميع خاضعين لمراقبة الحكومة، ولم يكن هذا يعني أن حدود الدولة كانت مفتوحة أمام التجار الأجانب، فالتجارة بين الامبراطورية البيزنطية وبقية العالم كانت تخضع لمسارات محددة، وتمر عبر عدد قليل من مراكز الحدود. وحين كان هؤلاء التجار الأجانب يصلون إلى العاصمة البيزنطية ببضائعهم، كانت معاملاتهم تخضع للرقابة والقيود الدقيقة التي تخدم مصالح الدولة السياسية. فمثلا كان إنتاج المصانع الحكومية محتكرا بالكامل للاستعمال الحكومي، ولم يكن بالتالي يعرض للبيع، سواء لرعايا الامبراطورية أو للتجار الأجانب. وفضلا عن ذلك، كانت بعض منتجات مصانع القطاع الخاص مسجلة في قائمة السلع المحظور تصديرها.

إن مصدرنا الرئيسي بالنسبة للتجارة والصناعة في بيزنطة، هو تلك الوثيقة المعروفة بإسم Eparchikon Biblion أي كتاب الأوامر والتعليمات الامبراطورية إلى والي مدينة القسطنطينية ويتضمن القواعد التنظيمية التي وضعتها الحكومة البيزنطية في عهد الامبراطور ليو السادس Leo VI (٨٨٦ - ٩١٢م) لتنظيم النشاط التجاري والصناعي في العاصمة البيزنطية^(١٥). ويلاحظ أن هذه الوثيقة لا تقدم صورة شاملة للنشاط التجاري والصناعي، لأنها لم تكتب لهذا الغرض. ومن المحتمل أن نص هذه الوثيقة لم يصلنا كاملاً^(١٦).

ويشتمل كتاب الوالي على اثنين وعشرين فصلاً، تتحدث الفصول التسعة عشر الأولى عن نقابات تجارية وحرفية محددة، أما الفصل العشرون فيشرح واجبات نائب الوالي Legatarios التي تتلخص في مراقبة الأسعار، ومراقبة التجار، لمنع تخزين السلع ورفع سعرها بهدف تحقيق الربح الفاحش^(١٧). أما الفصل الحادي والعشرون، فيبين واجبات الوسطاء الرسميين الملحقين بأسواق الماشية^(١٨). أما

الفصل الثاني والعشرون، فيتضمن بعض القواعد العامة التي تؤثر على التجار والحرفيين، والقانون المحلي الذي يخول للوالي ومساعديه القضاة، الفصل في المنازعات التجارية بين أصحاب العمل والعمال على أساس التحكيم^(١٩). وتجدد الإشارة إلى أن التسع عشرة نقابة المذكورة، لا تتضمن عدداً من النقابات المهمة مثل نقابة الحدادين، نقابة العاملين في نسج الصوف، ونقابة العاملين في نسج الكتان^(٢٠)؛ كما لا توجد أية إشارة لنقابة أصحاب السفن والبحارة Naukleroi التي كانت موجودة غالباً في القسطنطينية^(٢١). كذلك لا تتناول هذه الوثيقة النقابات المماثلة في المدن الأخرى بالامبراطورية، لأنها تتحدث عن عدد من النقابات التجارية والحرفية في القسطنطينية فقط. وبطبيعة الحال لا تعكس القسطنطينية - مثل معظم العواصم - حياة الامبراطورية بصدق. كذلك لم يتعرض كتاب الوالي للتنظيم الداخلي للنقابات أو طبيعة تكوينها أو حجم نشاطها، إذ تناول فقط القواعد والضوابط التي فرضتها الحكومة البيزنطية على هذه النقابات^(٢٢). ولم تصلنا للأسف أية سجلات خاصة بالنشاط التجاري لأعضاء أي نقابة في سالونيك Thessalonica أو طرابيزون Trabizond أو غيرها لتساعدنا في القاء الضوء على النشاط التجاري والصناعي في بقية الامبراطورية. وفي ظل كل هذه الاعتبارات لا يجد الباحث أمامه إلا أن يتناول المادة الواردة في هذه الوثيقة بحذر، مع الحرص على استكمالها من المصادر الأخرى كلما تيسر ذلك.

وكما يتضح من العنوان، فإن هذه الوثيقة عبارة عن أوامر الامبراطور أو تعليماته إلى والي العاصمة Praefectus urbi Eparchos^(٢٣). وكان نطاق سلطات والي العاصمة يمتد لمسافة مئة ميل حول مدينة القسطنطينية، وكانت له مكانة رفيعة في هرم الهيئة الإدارية للحكومة البيزنطية. فمن الناحية النظرية كانت له أسبقية على كبار الموظفين الآخرين مهما كانت مناصبهم وألقابهم. وإذا حاولنا أن نقدم عرضاً تفصيلياً لمسؤوليات هذا الوالي، فإن هذا يتطلب اقتباس الفصل الرابع بأكمله من المقدمة القانونية المعروفة باسم Epanagoge التي صدرت في عهد الامبراطور باسيل الأول Basil I (٩٦٧ - ٨٨٦م)^(٢٤)، فضلاً عن فقرات من كتاب المراسم البيزنطية De Cerimoniis الذي كتبه الامبراطور قسطنطين السابع بورفيروجينيتوس Constantine VII Porphyrogenitus (٩١٣ - ٩٥٩م)^(٢٥) وهو ما لا يتسع له المجال في هذه الدراسة.

ويمكن القول بصفة عامة أن مسئوليات والي العاصمة البيزنطية تتلخص في الإشراف على الشوارع والطرق داخل المدينة، والإشراف على جهاز رجال الشرطة *Stratiotai epi te eirene*^(٣٦)، كما كانت تتبعه إدارة الأحوال الشخصية والمدنية الخاصة بتصرف معاملات أهل العاصمة، وكان بحكم منصبه أيضا يترأس جلسات المحكمة العليا في المدينة. وكان من أهم واجباته بالطبع، الإشراف على إدارة الأسواق ومراقبتها، وكانت النقابات التجارية والحرفية تمارس نشاطها تحت إشرافه الدقيق.

كان غرض الحكومة البيزنطية من هذه التعليمات والقواعد الواردة في كتاب الوالي ابقاء كل مهنة تجارية أو حرفية في الإطار الدقيق لنشاطها فقط، وتركيزها في موقع واحد حتى يكون من السهل على الوالي ومساعديه الإشراف عليها ومراقبتها لمنع العاملين فيها من الحصول على أرباح زائدة ولمنع تصدير سلع معينة فاخرة إلى الخارج^(٣٧). وكانت هناك أماكن محددة للمتاجر والورش والمصانع. فبعض هذه المتاجر وورش الحرفيين حدد موقعها عرف قديم، والبعض الآخر حددت الحكومة البيزنطية موقعه مثل المخازن. فقد حظر كتاب الوالي على أصحاب المخازن *Artopoiou* إقامة أفرائهم أسفل المباني السكنية للخطورة التي قد تنجم عن ذلك. كذلك حدد نفس المصدر أماكن بيع الماشية والأغنام للقصابين، إذ كان على تجار الماشية والأغنام عقد صفقاتهم مع القصابين في سوق تافروس *Tavros* أو سوق أماستيريا *Amastria Strategion*^(٣٨).

ورغم أن قراءة كتاب الوالي تبين، بما لا يدع مجالا للشك، حرص الحكومة البيزنطية على تقييد التجارة، إلا أن هذه الوثيقة تقدم صورة مهمة للحياة التجارية في مدينة القسطنطينية. فعلى سبيل المثال، سمحت الحكومة البيزنطية لتجار المجوهرات *Argyropratai* بالتعامل في الذهب والفضة واللؤلؤ والأحجار الكريمة فقط^(٣٩). ولكن كانت هناك قيود على كمية المادة الخام التي يحصل عليها كل تاجر، إذ كان عليه ألا يشتري أكثر من رطل واحد من الذهب في كل مرة، سواء كان ذلك سبيكة من الذهب الخام أو ذهباً مشغولاً. فإذا تجاوز التاجر هذا الحد فعليه إبلاغ رئيس نقابته *Ton Chrysochon* وإلا تعرض لعقوبة الجلد، ودفع غرامة قيمتها رطل من الذهب^(٤٠). ورغم هذا القيد كان تجار المجوهرات قادرين على إقراض الوالي

مشغولات الذهب والفضة، واللافتات المعدنية لتزين القصر الامبراطوري والعاصمة في المناسبات الرسمية، كما يبدو بوضوح في كتاب المراسم البيزنطية De Cerimoniis^(٣١). ويبدو أن تجار المجوهرات كانوا في حقيقة الأمر على قدر من الثراء إذ ذاعت شهرتهم كمرايين^(٣٢).

وكانت السلع الواردة إلى القسطنطينية، تشتمل على بعض المواد الخام، مثل مادة الشمع الخام الضرورية لصنع الشمع، فضلا عن المنتجات المصنعة بالفعل، مثل العطارة التي كانت تأتي عبر طرابيزون Trebizond، والمنسوجات والملابس الكتانية الواردة من أقليم ستريمون Strymon وأقليم بنطس Pontus، والمنسوجات والملابس الحريرية الشامية الواردة مع تجار الشام، ويلاحظ أن الحكومة البيزنطية اهتمت بتجارة المنسوجات بصفة خاصة، وأفرد كتاب الوالي للمهن المرتبطة بها ستة فصول مختلفة: تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestiopratai، تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الواردة من الشام Prandiopratai، تجار الحرير الخام Metaxopratai، العاملون في صناعة غزل الحرير Katartarioi، العاملون في صناعة نسج الحرير وصبغه Serikarioi، تجار الملابس والمنسوجات الكتانية Othoniopratai. وكانت كل مهنة قاصرة على تخصصها الواحد بشكل دقيق، فمثلا كان لتجار الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestiopratai حق شراء الملابس والمنسوجات الحريرية فقط، وغير مسموح لهم شراء سلع أخرى إلا للاستعمال الشخصي^(٣٣). كذلك منعت الحكومة الجمع بين الاتجار في الملابس الحريرية Bestioprtis والعمل في صناعة نسج الحرير وصبغه. فعضوية نقابة تجار الملابس الحريرية تحرم الفرد من عضوية نقابة العاملين في نسج الحرير وصبغه Serikarioi^(٣٤). وكان على تجار المنسوجات والملابس المستوردة من الشام Prandiopratai الاقتصار على بيع الملابس المستوردة من الشام، والمنسوجات الحريرية الواردة من اقليم سلوقية Seleucia (جنوب شرق آسيا الصغرى)، وعليهم ألا يحاولوا المشاركة في نشاط تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestiopratai^(٣٥). كما كان محظورا على تجار الحرير الخام Metaxopratai الاشتغال بأية تجارة أخرى غير تجارتهم^(٣٦).

وينطبق الشيء نفسه على منتجي الشمع Keroularioi^(٣٧)، والخبازين

Artopoioi^(٣٨)، وتجار العطارة والتوابل Myrepsoi^(٣٩)، والبقالين Saldamarioi^(٤٠)، فلا يجوز الجمع بين تجاريتين في آن واحد. فإذا أراد أحد العاملين في غزل الحرير Katartarios أن يترك حرفته ليصبح تاجراً للحرير الخام، فعليه أن يقدم طلباً بهذا المعنى إلى الوالي، وعليه أن يأتي بشهود تشهد بأنه ترك حرفته الأولى^(٤١).

وجدير بالذكر، أنه في الوقت الذي كان من حق العاملين في صناعة غزل الحرير غزل أية كمية من الحرير الخام (المستورد) يستطيعون غزلها^(٤٢)، نجد أنه كان ممنوعاً على العاملين في صناعة السروج Lorotomoi شراء كمية كبيرة من الجلود Bursas أكثر مما يحتاجون في عملهم^(٤٣). كذلك كان على كل خباز شراء الدقيق على مراحل، وبما لا تتجاوز قيمته نوميسماً واحدة في كل مرة^(٤٤). وكان سعر الدقيق يحدده الوالي، ويرتبط به وزن رغيف الخبز، فإذا ما ارتفع أو هبط سعر الدقيق في السوق، كان على الخباز الرجوع إلى مكتب الوالي لتحديد وزن الرغيف بوساطة الموظف المختص^(٤٥). وكان الغرض من ذلك، السيطرة على سعر الخبز الذي اعتمد عليه فقراء العامة في طعامهم. معنى ذلك أن السياسة السعرية لم تتبع قاعدة العرض والطلب، بل خضعت لتحكم المصالح السياسية للدولة في سوق القسطنطينية. وكانت الحكومة البيزنطية حريصة غاية الحرص على توفير الخبز لسكان العاصمة بكل الوسائل وبكميات كافية وأسعار معقولة حتى تحول دون حدوث نقص شديد مفاجئ فيه، يتبعه هياج العامة في شوارع العاصمة^(٤٦).

ويلاحظ وجود بند واحد في كتاب الوالي ينص على تسخير أعضاء إحدى النقابات الحرفية للخدمة العامة. لقد كان على العاملين في صناعة السروج Lorotomoi الوفاء بمطالب الدولة من السروج والجلود كلما دعت الضرورة ذلك. فإذا عملوا من أجل الحكومة، كان عليهم الخضوع لأوامر الوالي بشكل مباشر. وإذا عملوا من أجل الامبراطور نفسه، كان عليهم الخضوع لأوامر رئيس اسطبلات القصر الامبراطوري Protostrator بالتنسيق مع الوالي. وكانوا ينالون في مقابل الوفاء بمطالب الحكومة والقصر أجراً يحدده الامبراطور حسب ما يراه مناسباً^(٤٧).

وهنا يجب أن نؤكد، أن أعضاء هذه النقابة، أو أية نقابة أخرى من تلك النقابات التي يتحدث عنها كتاب الوالي، لم يعملوا رغم ذلك في ظل نظام السخرة

الوراثية، التي كانت من الخصائص السيئة للسياسة الاقتصادية للامبراطورية في العصر البيزنطي المبكر^(٤٨). فقد نجحت النقابات التجارية والحرفية في العصر البيزنطي الأوسط في الارتقاء بنفسها وتجاوزت مرحلة تحكم الدولة الشديد التي ميزت العصر المبكر الذي بدأ بعهد الامبراطور دقلديانوس Diocletian (٢٨٤ - ٣٠٥م) وانتهى في القرن السابع الميلادي^(٤٩).

ورغم أن القواعد التنظيمية الواردة في كتاب الوالي كانت تمنع التاجر أو الحرفي من العمل في أكثر من تجارة أو حرفة واحدة في الوقت نفسه، إلا أن الفرد كان حراً في اختيار النقابة التي يرغب في الانضمام لعضويتها. أي أن عضوية النقابات كانت تتم بالانضمام الحر للأفراد^(٥٠). وكانت مهارة المتقدمين للانضمام إلى أية نقابة حرفية أو تجارية فضلاً عن مركزهم المالي وسمعتهم، تخضع للبحث والدراسة بدقة. وكان على المتقدمين لعضوية بعض النقابات تقديم اقرارات كتابية، وشهادات تعريف فضلاً عن أسماء أشخاص معروفين على استعداد لضمانهم والشهادة لصالحهم. وكان عليهم في حالة قبولهم في عضوية النقابة المطلوبة دفع رسم انضمام. وكان الفصل من عضوية النقابة عقوبة كل من يقترف مخالفة^(٥١). ولا شك أن الوضع كان مختلفاً في العصر البيزنطي المبكر، فطرد الفرد من نقابته الحرفية في القرن الرابع الميلادي مثلاً كان يعني تخليصه من التزامات السخرة الثقيلة، هذا إذا افترضنا إمكانية حدوث ذلك. والمرجح أن التاجر أو الحرفي أصبح يتمتع بقدر أكبر من الحرية الشخصية في العصر البيزنطي الأوسط، ولكن في إطار التزامه بالقواعد التنظيمية الواردة في كتاب الوالي^(٥٢). وأصبحت عضوية أية نقابة تجارية أو حرفية أمراً مرغوباً مما يشير إلى أنها كانت مربحة^(٥٣).

ويبدو أن التسلسل الهرمي المكون من أصحاب الحرف والمتاجر (المعلمين) يليهم العمال المهرة، ثم الصبية هذا التسلسل الذي عرفته النقابات الحرفية في الغرب الأوروبي بعد القرن الحادي عشر الميلادي، لم يتطور في بيزنطة، فقد استخدم أصحاب المتاجر والحرف في القسطنطينية أبناء عائلاتهم والعبيد، فضلاً عن العمال المؤقتين (عمال اليومية). وكان هؤلاء العمال أحراراً مثل أصحاب الأعمال. ولقد أشار كتاب الوالي إلى أنه لا يجوز استخدام العامل لأكثر من شهر في

كل مرة، على أن يقوم صاحب العمل بدفع أجره مقدماً^(٥٦). وكان على العامل المؤقت إنجاز العمل الذي تعاقد من أجله، فإذا حدث تأخير في إنجاز العمل بسبب إهمال صاحب العمل (في توفير المادة الخام مثلاً) يصبح من حق العامل إتخاذ عمل آخر. ولكن عليه أولاً إنذار صاحب العمل فإذا لم يتغير الوضع، عليه أن يكتب شكوى بهذا المعنى إلى الوالي وبعد الحصول على موافقة الوالي يصبح من حقه البحث عن عمل آخر^(٥٧).

كانت الحكومة البيزنطية تمتلك عدداً من المصانع كما احتكرت صناعات معينة. وكانت المصانع والورش المملوكة للدولة تسمى *Basilika Ergodosia*. وقد ميزت المصادر البيزنطية بينها وبين المصانع والمحلات المملوكة للقطاع الخاص والتي كانت تسمى *Ergasteria*^(٥٨). وكانت المصانع الحكومية تحتكر صناعة الأسلحة، وإنتاج بعض الملابس الحريرية الأرجوانية الرسمية الخاصة بالقصر الامبراطوري، وصناعة ملابس الجند، كما احتكرت الحكومة بالطبع دور سك العملة^(٥٩). ولا يوجد ما يشير إلى أن هذه المصانع الحكومية كانت كبيرة، والمرجح أن كل مصنع حكومي لم يكن أكثر من تجمع بسيط لعدد من الحرفيين. ومن المحتمل أن مصانع القطاع العام هذه عجزت في بعض الأحيان عن الوفاء بحاجات الدولة، بدليل قيام الحكومة بتجنيد حرفيي القطاع الخاص لهذا الغرض. ففي بعض حالات الطوارئ عملت ورش القطاع الخاص على توفير السهام الخاصة بالجند، وأسرعة سفن الاسطول على الأقل جزئياً^(٥٨). معنى هذا أن الحكومة كانت تضطر في بعض الأحيان للشراء من القطاع الخاص مباشرة، مثلما فعلت وهي تقوم بتجميع المؤن والأسلحة استعداداً للحملة العسكرية الفاشلة التي أرسلتها ضد مسلمي جزيرة كريت سنة ٩٤٩م^(٥٩).

ورغم أن كتاب الوالي لا يشير إلى نقابة خاصة بأصحاب السفن التجارية *Naukleroi* في القسطنطينية، إلا أننا نرجح أنها كانت موجودة كما سبقت الإشارة. والمعروف أن أصحاب السفن التجارية عانوا في العصر المبكر من تحكم الدولة الشديد وهيمنتها الاقتصادية، إذ كانوا مسخرين في نقل القمح المصري إلى القسطنطينية. وكانت الحكومة البيزنطية حريصة على توزيع حصص من الخبز المجاني على فقراء العامة في العاصمة تعرف بالخبز العام *Panes Publici* أو دقيق

الشعب *Annone Populares*، كما كانت توزع حصّة أخرى على الجند تعرف بمنحة الجند *Siteresion*^(١١). على أية حال، أدت الأحوال المضطربة التي سادت الامبراطورية في السنوات الأولى للقرن السابع الميلادي إلى عدم انتظام وصول القمح المصري للقسطنطينية، واضطرت الإدارة البيزنطية إلى الاستغناء عنه نهائياً بعد سقوط مصر في يد الفرس أولاً سنة ٦١٩ م، ثم أخيراً في يد العرب المسلمين سنة ٦٤٢ م. واضطرت الحكومة البيزنطية إلى إلغاء كل منح الخبز المجاني، ففي سنة ٦١٨ م تم إلغاء ما كان معروفاً بالخبز العام^(١٢)، وفي سنة ٦٢٦ م أوقفت ما كان يعرف بمنحة الجند^(١٣). وقد أدى هذا إلى تحرير أصحاب السفن التجارية^(١٤) ويتضح من بنود القانون البحري الرودي *Nomos Rhodion Nautikos* أن أصحاب السفن التجارية *Naukleroi* كانوا في أواخر القرن السابع الميلادي أحراراً في استخدام سفنهم في مجالات التجارة البحرية كيفما شاءوا^(١٥).

وإذا كان نشاط المسلمين البحري، في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، وحملاتهم المتتالية ضد جزر شرق البحر المتوسط والبحر الأبيض، وحصارهم الطويل لمدينة القسطنطينية (٦٧٤ - ٦٧٨ م)، قد أثار الاضطراب في حركة السفن التجارية البيزنطية في شرق البحر المتوسط، إلا أن الأمر لم يتطور إلى إصابة التجارة البحرية بالشلل الكامل.

ويبدو أن أصحاب السفن التجارية البيزنطية قد ردوا على ظهور قوة المسلمين البحرية، بإدخال تحسينات فنية جعلت سفنهم أخف وزناً وأسرع حركة^(١٦). ويلاحظ أن عدداً محدوداً من سير القديسين الذين عاشوا في القرن التاسع الميلادي، تشير إلى أن السفن التجارية البيزنطية كانت نشطة في البحر المتوسط والبحر الأبيض، رغم الخطر الذي كانت تمثله السفن الإسلامية. فسيرة القديس جريجوري ديكابوليت *Gregory Decapolite* تبين أن حركة السفن البيزنطية في البحر الأبيض كانت مستمرة سنة ٨٢٠ م - وهي السنة التي قام فيها هذا القديس بالسفر من أفسوس *Ephesus* إلى روما - رغم التهديد المستمر من جانب السفن الإسلامية^(١٧). وهذه الصورة تناقض الحالة التي كانت عليها طرق التجارة البرية في شبه جزيرة البلقان، فقد أدى غزو القبائل السلافية للبلقان منذ أواخر القرن السادس الميلادي،

إلى توقف حركة التجارة البرية، وأصبح الانتقال والسفر فيها محفوفاً بالمخاطر^(٧٧). وتشير سيرة القديس بلاسيوس العموري St. Blasius - الذي قام أيضاً برحلة من آسيا الصغرى إلى روما في أواخر القرن التاسع الميلادي - من جديد إلى مصاعب ومخاطر السفر براً عبر شبه جزيرة البلقان من ناحية، وإلى نشاط السفن البحرية البيزنطية في البحر التيراني والبحر الأيوني والبحر الإيحي حتى أواخر القرن التاسع الميلادي من ناحية أخرى^(٧٨).

وجدير بالذكر أن صاحب السفينة Naukleros في العصر البيزنطي الأوسط، كان يحقق ربحاً كبيراً لأنه يظهر في صورة التاجر الكبير، أو المستورد Empor الذي يقوم بشراء السلع التجارية الموجودة في الأسواق المهمة لمراكز الحدود، عن طريق وكلائه المقيمين هناك، ثم ينقل هذه السلع إلى سوق القسطنطينية^(٧٩). ويبدو أن ثراء فئة أصحاب السفن التجارية كان ملحوظاً في مطلع القرن التاسع الميلادي إذ وصفهم الامبراطور نقفور الأول Nicephorus I (٨٠٢ - ٨١١ م) بأنهم السبب في انتشار المخالفات المالية التي تسود الحياة التجارية في العاصمة. ولقد تعرض الامبراطور لهذه الفئة الثرية في مراسيم الإصلاح الاقتصادي التي أصدرها. ففي المرسوم التاسع، أجبر الامبراطور أصحاب السفن التجارية من سكان السواحل الجنوبية لآسيا الصغرى على شراء قطع من الأرض الزراعية، بالثمن الذي حددته الحكومة^(٨٠). ويبدو أن غرض الامبراطور نقفور الأول من ذلك، هو بيع الأراضي الزراعية، قام هو نفسه بتهجير أصحابها من مختلف ثيمات آسيا الصغرى إلى شبه جزيرة البلقان سنة ٨١٠، التي آلت ملكيتها للدولة، وذلك بفرض شرائها على الفئة التي تملك رأس المال اللازم لذلك وبشروط في صالح الخزانة العامة للدولة^(٨١). ورغم أن الامبراطور نقفور قد أصدر مرسوماً حرم فيه على رعايا الامبراطورية إقراض المال مقابل الفائدة، إلا أنه استثنى من ذلك الحكومة البيزنطية. ففي المرسوم العاشر الذي أصدره، أجبر الامبراطور أصحاب السفن التجارية في القسطنطينية على الاقتراض من الحكومة مبلغ ١٢ رطلاً من الذهب لكل صاحب سفينة، بفائدة بلغت ١٦ ٪ دون أن يعفيهم من دفع الرسوم المعتادة أيضاً^(٨٢). وكان غرض الامبراطور من هذا المرسوم أن تقوم الدولة باحتكار عمليات إقراض المال مقابل الفائدة، لزيادة مواردها والحد من النمو السريع لرأس المال لدى هذه الفئة

الثرية^(٧٣). على أية حال، تبين هذه الاجراءات الاقتصادية بوضوح، أن أصحاب السفن التجارية كانوا في مطلع القرن التاسع الميلادي فئة ثرية، وأن الامبراطور نقفور - الذي كان قبل اعتلائه العرش على رأس جهاز الادارة المالية في الحكومة - كان يعلم هذه الحقيقة جيداً.

على أية حال، استمرت حركة السفن التجارية في البحر المتوسط، ولم يكن لسيطرة المسلمين على هذا البحر أثر اقتصادي ضار بالأقاليم البيزنطية. وليس ثمة دليل على محاولة المسلمين عرقلة التجارة الذهابية الى الامبراطورية البيزنطية أو الخارجة منها. حقيقة أن غارات المسلمين البحرية على السواحل البيزنطية استمرت طوال القرن التاسع الميلادي، كما نجحوا في الاستيلاء على جزيرتي كريت وصقلية، ولكن فترات السلام الطويلة بين العمليات الحربية، سمحت بكثير من النشاط التجاري بين الطرفين^(٧٤). ولا يوجد دليل على أن الامبراطورية البيزنطية قد عانت من أي تدهور اقتصادي طوال العصر البيزنطي الأوسط. كذلك استمرت السفن التجارية البيزنطية في ممارسة نشاطها المعتاد في البحر الأسود، رغم اغارات الروس على السواحل البيزنطية، والتي بلغت الذروة في ذلك الهجوم الكبير على القسطنطينية سنة ٨٦٠^(٧٥). ويتضح استمرار نشاط البحرية البيزنطية في البحر الأسود حتى القرن العاشر الميلادي في أحد بنود الاتفاقية البيزنطية الروسية المنعقدة سنة ٩١٢م، وهو بند تكرر مضمونه مرة أخرى في اتفاقية سنة ٩٤٥ بين الطرفين^(٧٦). فقد تعهد الروس في المعاهدتين المذكورتين بتقديم المساعدة لأية سفينة بيزنطية تتعرض لأخطار الطبيعة، والعمل على إعادتها مع حمولتها وبحارتها إلى بيزنطة. فإذا ما تعذر إعادة حمولة السفينة لأي سبب من الأسباب، فعلى الروس القيام ببيع الحمولة ودفع حصة البيع لصاحبها في زيارتهم التالية للقسطنطينية. وفي اتفاقية سنة ٩٤٥م تعهد الروس بعدم مضايقة صيادي السمك من أهل خرسون Cherson إذا ما التقوا بهم عند مصب نهر الدنيبر Dnieper^(٧٧).

وكانت علاقات بيزنطة التجارية نشطة مع المسلمين، فقد أمد التجار المسلمون مدينة القسطنطينية بما تحتاج إليه من منسوجات حريرية وتوابل وعطور^(٧٨). فمن بين النقابات التجارية التي يتحدث عنها كتاب الوالي، ثلاث نقابات كانت

تتعامل في السلع المستوردة من الأقاليم الإسلامية، وهي نقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الشامية Prandiopratai، ونقابة تجار العطارة والتوابل Myrepsoi، ونقابة تجار الملابس والمنسوجات الكتانية Othoniopratai^(٧٩). وكانت مدينة طرابيزون Trebizond - (أهم مدن أقليم بنطس Pontus والتي أصبحت قاعدة ثيم خالديا Chaldia) من الناحية النظرية - هي المدخل الرئيسي للبضائع والسلع الواردة من الأقاليم الإسلامية إلى الامبراطورية البيزنطية، وكان التجار المسلمون يفدون إليها دائماً ببضائعهم^(٨٠). والمرجح أن هذه البضائع كانت تنقل بحراً من طرابيزون، وعلى طول الساحل الجنوبي للبحر الأسود حتى تصل إلى القسطنطينية.

وكانت السلع القادمة من بلغاريا تنقل أيضاً بالبحر مروراً بموانيء مزمبريا Mesembria وانخيالوس Anchialus حتى تصل إلى القسطنطينية^(٨١). ويذكر كتاب الوالي أن التجار البلغار وغيرهم من الشعوب المتبربرة، كانوا يحضرون ببضائعهم لمقايضتها بالسلع التي يحتاجون إليها في سوق القسطنطينية، وأن الأمر كان يستدعي قيام تجار الملابس والمنسوجات الكتانية، وأصحاب محلات البقالة Saldamariori بالتعاون مع عدد آخر من النقابات التجارية، بحصر وتصنيف سلع التجار البلغار قبل التفاوض بشأن مقايضتها^(٨٢).

وكانت مدينة خرسون Cherson المدخل الرئيسي لسلع التجار الروس، ومنها تنقل بحراً إلى القسطنطينية. وكان للروس تجارة نشيطة مع القسطنطينية، كما يتضح من نصوص المعاهدات التجارية التي عقدت بين الطرفين في أوائل القرن العاشر الميلادي^(٨٣). وكانت تجارة كييف Kiev مع القسطنطينية تتركز في الرقيق والفراء، وربما كان يؤول أكثر هذين الصنفين إلى التجار المسلمين الموجودين بالقسطنطينية، وفي مقابل ذلك كان الروس يفتنون المنسوجات والتوابل والحبوب^(٨٤).

وجدير بالذكر أن توسع الامبراطورية البيزنطية في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي على حساب المسلمين في شمال الشام والجزيرة، ونجاحها في استرداد جزيرتي كريت سنة ٩٦١م وقبرص سنة ٩٦٥م، قد أعطاهما مركزاً متميزاً أتاح لها من الناحية النظرية الأخذ بنصيب أوفر من أرباح الطريق الدائرية للتجارة

العالمية بين الشام ومصر وبين الغرب، وهي الطريق التي كانت تمر بهاتين الجزيرتين^(٨٥). فقليل من السفن التجارية استطاعت أن تبحر من شرق البحر المتوسط إلى غربه دون أن تدفع أية رسوم للقسطنطينية^(٨٦). ولكن يبدو أن التجار الايطاليين استفادوا من التوسع العسكري البيزنطي بصورة أكبر، إذ استطاعوا في ظل السيادة البيزنطية عليهم، وبفضل نشاط أسطول القسطنطينية، الوصول إلى كل من القسطنطينية وانطاكية، دون أن تزعجهم أساطيل المسلمين. كما كان في مقدورهم أيضا الوصول إلى الشام ومصر دون أن تضايقهم القيود التي فرضتها بيزنطة على حركة التجار المسلمين. لقد كانوا أكبر المستفيدين من عصر التوسع والفتح البيزنطي في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، فاستفادوا من الحماية البحرية البيزنطية دون أن يكونوا مسئولين عن شيء ما، اللهم إلا عندما تضيق بيزنطة ذراعاً فتطلب إليهم - كما حدث سنة ٩٧١م مع البندقية - أن يكفوا عن إمداد المسلمين بالمواد الاستراتيجية، مثل الخشب والحديد، التي تستخدم ضد الامبراطورية البيزنطية^(٨٧).

ولم تكن القسطنطينية بطبيعة الحال هي المكان الوحيد الذي تركز فيه النشاط التجاري والحرفي في الامبراطورية البيزنطية. فقد أصبحت أقاليم اليونان مركزاً صناعياً هاماً، خاصة بعد أن أخذت الإدارة البيزنطية تسترد سيادتها على جنوب ووسط شبه جزيرة البلقان منذ مطلع القرن التاسع الميلادي. وكانت طيبة Thebes في ثيم هلاس Hellas من المراكز المهمة لانتاج الحرير. والمعروف أن مدينة طيبة كانت حسنة الحظ لأنها لم تتعرض لاغارات السلاف وكانت تنتج الحرير الخام. والمرجح أن اليونان كانت تقدم معظم الحرير الخام اللازم لصناعة المنسوجات الحريرية في القسطنطينية في العصر البيزنطي الأوسط^(٨٨). ورغم أن المعلومات المتاحة عن النشاط الحرفي خارج مدينة القسطنطينية ضئيلة، فإن بعض نتائج الحفريات التي جرت مؤخراً في مدينة كورنثا Corinth تقدم لنا صورة باهتة لنشاط إحدى الحرف اليدوية العادية في كورنثا في القرن الحادي عشر الميلادي. فقد تم الكشف عن آثار ورشة محلية صغيرة لصنع الزجاج، مساحتها أحد عشر متراً مربعاً وبها فرن واحد فقط^(٨٩).

ولا شك أن حرص الحكومة البيزنطية على تحديد مسارات محددة للتجارة الخارجية عبر عدد من المراكز الرئيسية على حدودها، قد أدى إلى قيام تلك المراكز بتحصيل رسوم جمركية على التجارة العابرة. وطبقاً للأرقام الواردة في قائمة المرتبات الخاصة بقيادة الثيمات البيزنطية في عهد الامبراطور ليو السادس. (Leo VI) ٨٨٦ - ٩١٢م)، كان قائد ثيم خالديا Chaldia وقاعدته مدينة طرابيزون Trebizond، ينال راتباً صغيراً نسبياً، عبارة عن عشرة أرطال من الذهب من الحكومة المركزية، وكان يستكمل راتبه بعشرة أرطال أخرى من حصيلة الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها في طرابيزون^(٩٠). أما قائد ثيم ميزوبوتاميا Mesopotamia، وهو أقليم وعبر غير منتج في القطاع الأوسط من الحدود الشرقية للامبراطورية، فكان يتسلم كل دخل الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها على التجارة العابرة في منطقة ادارته كبديل للمرتب^(٩١). والحقيقة أن هذا الأمر يثير الحيرة، لأن كل قادة الثيمات الشرقية الآسيوية، بخلاف قادة الثيمات الغربية الأوروبية، في الامبراطورية البيزنطية كانوا يتسلمون رواتب (سنوية) محددة من الحكومة المركزية في القسطنطينية. على أية حال، ربما كانت الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها على التجارة القادمة من أرمينيا إلى الدولة البيزنطية عبر ثيم ميزوبوتاميا Mesopotamia تصل إلى عشرين رطلاً من الذهب سنوياً، حتى تصلح بديلاً للراتب السنوي الخاص بقائد هذا الثيم. والمرجح أن مركز تحصيل هذه الرسوم كان في الموضع الذي يعبر فيه الطريق القادم من ثيودوسيوبولس Theodosiopolis (ارزروم قاليقلا، ارزروم) الحدود البيزنطية الشرقية متجهاً إلى سباستيا (سيواس) Sivas^(٩٢).

وإذا كان قائد ثيم خالديا Chaldia يتسلم نصف راتبه من حصيلة الرسوم الجمركية، فمن الطبيعي أن يصدر تعليماته لموظفي الجمارك المحلية في طرابيزون Trebizond بالتشدد في جباية هذه الرسوم. ونتج عن ذلك تعرض بعض التجار للظلم ولجوء بعضهم الى القضاء، كما حدث مثلاً حين حضر أسقف مدينة أماستريس Amastris (في ثيم بافلاجونيا Paphlagonia) إلى محكمة طرابيزون مدافعاً عن بعض التجار الذين اتهمهم موظفو الجمارك ظلماً بالغش ومخالفة التعليمات في القرن التاسع الميلادي^(٩٣).

وجدير بالذكر أن الجغرافيين المسلمين ذكروا بعض المعلومات الاقتصادية المهمة عن الدولة البيزنطية، لا نجد لها نظيراً في المصادر البيزنطية. فقد أشار ابن حوقل النصيبى الذي توفي في الربع الأخير من القرن العاشر الميلادي (الربع الهجري) الى الرسوم الجمركية المفروضة على السلع القادمة من الأقاليم الإسلامية فكتب قائلاً:

«ومن أعظم جباياتهم وأكثر وجوه أموالهم ضريبة بلد اطرابزنده وانطاليا المرسومة من أخذ ما يرد من بلد الإسلام...»
«وكان ما يصل إليهم من العشور على المتاع الواصل إلى اطرابزنده الداخلى إليها والخارج عنها، ويصل إلى مثلى ذلك لقيامه بها من الهدايا المرسومة على تجارها...»^(٩١).

وكانت انطاليا Attaleia قاعدة الشيم البحري كبيرها يوت Cibyrrhaeot ومنها انطلقت السفن البيزنطية وأغارت على السواحل الشامية وعادت بالغنائم. كذلك أشار الاصطخري إلى أهمية طرابيزون كمدخل رئيسي للسلع الواردة من الأقاليم الإسلامية، فكتب قائلاً:

«ولهم مدخل الى الروم يعرف بطرابزنده يجتمع فيه التجار (المسلمون) فيدخلون بلد الروم للتجارة»^(٩٢).

وأكد المقدسي أيضاً على وجود التجار المسلمين في تلك المدينة، كما أشار إلى وجود «ضيافة للمسلمين» في الطريق الذي يعبر ممتلكات عائلة مالىنوس Maleinus (ابن الملايين) إلى القسطنطينية^(٩٣). والمعروف أن الممتلكات الشاسعة من الأراضي الزراعية والرعية لهذه الأسرة كانت تقع في ثيمي خرشنة Charsianon وقبدوقيا Cappadocia.

بالنسبة للنشاط التجاري في بقية مدن الامبراطورية في العصر البيزنطي الأوسط، فيجب أن نعترف أن المعلومات المتوافرة لدينا ضئيلة. وهنا يجب أن نأخذ في الاعتبار الأخطار الخارجية التي تعرضت لها أقاليم الامبراطورية في القرن السابع الميلادي والنتائج التي ترتبت عليها. فقد تعرضت أقاليم شبه جزيرة البلقان لغزو

الآفار والسلاف منذ أواخر القرن السادس الميلادي ، وبدى استقرار السلاف على نطاق واسع في معظم أقاليم البلقان في مطلع القرن السابع الميلادي . كذلك تعرضت آسيا الصغرى لخطر الغزو الفارسي في الربع الأول من القرن السابع ، ثم أعقب ذلك ظهور المسلمين وقيامهم بحملات منتظمة في عمق آسيا الصغرى ابتداءً من النصف الثاني للقرن السابع الميلادي أيضاً . وكان لهذا الغزو الذي تعرضت له أقاليم الامبراطورية في البلقان وآسيا الصغرى ، أثر كبير في اضمحلال المدن البيزنطية وتقلص النشاط التجاري فيها . وكانت مدينة سالونيك Thessalonica ، أكبر مدن البلقان ، هدفاً لغارات السلاف في القرن السابع ، بل ان أعداداً كبيرة منهم استقرت في الأقليم المحيط بهذه المدينة . ولم تتمكن الادارة البيزنطية من استرداد سيادتها على اليونان وشبه جزيرة البلوبونيز ، إلا في القرن التاسع الميلادي بعد جهود مضيئة . وشهد ذلك القرن ، البداية الحقيقية لامتنعاص العناصر السلافية المستقرة هناك في الكيان الامبراطوري . فمصادر القرن العاشر الميلادي تشير إلى أن السلاف في اقليم سالونيك ، عاشوا حياة هادئة وكانوا تابعين لمخلصين للادارة البيزنطية ، وأنهم قاتلوا بشجاعة إلى جانب البيزنطيين ، ودافعوا عن مدينة سالونيك حين تعرضت لهجوم بحري كبير من جانب المسلمين سنة ٩٠٤م^(٩٧) . ويبدو أن استقرار الأمور في الاقليم المحيط بمدينة سالونيك قد أدى إلى ازدهارها من جديد ، فزاد عدد سكانها في مطلع القرن العاشر الميلادي بشكل واضح ، الأمر الذي استدعى قيام الحكومة البيزنطية بتوفير واردات منتظمة من مؤن الطعام لتلك المدينة^(٩٨) .

كذلك اضمحلت المدن البيزنطية وتقلص اقتصادها النقدي في آسيا الصغرى في الفترة الممتدة من القرن السابع وحتى القرن العاشر من الميلاد . وتبدو مظاهر الاضمحلال واضحة في غلبة التحصينات الدفاعية على تلك المدن ، وفي اختفاء ضواحيها الواقعة خارج الأسوار ، وفي تقلص عدد سكانها بشكل كبير . لقد تحولت مواقع هذه المدن المضمحلة إلى مراكز ادارية واسقفية واقتصرت دورها على إيواء سكان المناطق الزراعية والرعوية المحيطة بها . حقيقة أن بعض المراكز التجارية والحرفية كانت موجودة ، ولكنها كانت قليلة واعتمدت على المناطق الزراعية والرعوية المحيطة بها في توفير حاجاتها الأساسية وحقت نوعاً من الاكتفاء الذاتي^(٩٩) . مدينة افسوس

Ephesus مثلاً، التي امتد ازدهارها التجاري القديم حتى العصر البيزنطي المبكر، بدأت منذ منتصف القرن السابع الميلادي تضمحل بشكل واضح، وكان فيها سوق موسمي معروف اعفاه الامبراطور قسطنطين السادس Constantine VI (٧٨٠ - ٧٩٧م) من الضرائب في محاولة لوقف اضمحلال المدينة^(١١١). وكانت مثل تلك الأسواق المحلية الصغيرة من خصائص الاقتصاد الريفي وفيها كانت تعرض قطعان الماشية والأغنام، والزيت والنبذ، والحبوب والخضراوات فضلاً عن الأدوات المنزلية البسيطة للبيع أو المقايضة. كما كانت هذه الأسواق الموسمية تقترن بمهرجانات تقدم فيها ألوان من الألعاب الرياضية والعروض الاستعراضية^(١١٢). وكانت أرباح إدارة هذه الأسواق الريفية وفيرة في القرن العاشر الميلادي، مما دفع فئة كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى اغتصابها من السكان المحليين^(١١٣).

لا شك أن نجاح الامبراطورية البيزنطية في الحصول على دود الحرير من الصين، في عهد الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥م) ونجاحها في إنتاج الحرير الخام، قد وفرا لها مورداً اقتصادياً جديداً. وفي البداية احتكرت الحكومة صناعة المنسوجات الحريرية، ثم أخذت مراكز إنتاج الحرير وصناعة المنسوجات الحريرية تنتشر في مدن الشام واليونان فضلاً عن القسطنطينية^(١١٤). ولما أصبح الحرير ينتج محلياً وبكميات كافية، لم تعد الحكومة البيزنطية في حاجة إلى احتكار إنتاجه من أجل توفيره للمصانع الحكومية التي تنتج المنسوجات الحريرية الراقية الخاصة بالقصر الامبراطوري^(١١٥). ولكن الصبغة الأرجوانية الخاصة بتلك المنسوجات ظلت احتكاراً حكومياً لأسباب سياسية^(١١٦).

ويلاحظ أن الامبراطورية البيزنطية لم تكن بعد القرن السابع الميلادي هي المنتجة الوحيدة للحرير والمنسوجات الحريرية في عالم البحر المتوسط. فعندما ازدهر إنتاج الحرير في بيزنطة في القرن السادس، كان الشام يقع داخل إطار حدودها، وازدهر إنتاج الحرير في مدن مثل بيروت وصور وانطاكية. ولكن بعد نجاح العرب المسلمين في فتح الشام، أصبحت للمنسوجات الحريرية الشامية سوق كبيرة في الدولة الإسلامية، ومع ذلك حقق الشام في ظل الحكم الإسلامي فائضاً في إنتاج الملابس والمنسوجات الحريرية للتصدير. وفي الوقت نفسه كان الطلب على

المنسوجات الحريرية في الامبراطورية البيزنطية يفوق ما تنتجه أقاليم الامبراطورية^(١١٦)، وهو طلب كان الشام يستطيع أن يوفره بل وفرة بالفعل. وكما سبق أن ذكرنا كانت هناك نقابة تجارية في القسطنطينية متخصصة في الاتجار بالملابس والمنسوجات الحريرية المستوردة من الشام^(١١٧). ولكننا لا نعلم ما إذا كانت المنسوجات الحريرية الشامية قد نافست المنسوجات البيزنطية في الغرب الأوروبي، أو ما إذا كان تجار الملابس والمنسوجات الحريرية المستوردة من الشام Prandiopratai في القسطنطينية قد نجحوا في فرض أنفسهم كوسطاء بين الشام وبين الغرب الأوروبي. على أية حال، كان الطلب على المنسوجات والملابس الحريرية البيزنطية كبيراً في الغرب الأوروبي حتى منتصف القرن الثاني عشر عندما نجح ملك صقلية النورماني روجر الثاني Roger II في ترحيل عدد من العاملين في صناعة نسج الحرير من طيبة Thebes وكورنث Corinth إلى مدينة بالرمو Palermo في صقلية^(١١٨).

ولم تكن الملابس والمنسوجات الحريرية من السلع الضرورية التي لا غنى عنها للإنسان العادي، مثل ملابس الكتان أو الصوف مثلاً، بل كانت سلعة كمالية من مظاهر الترف والثراء التي تمتعت بها فئات الطبقة العليا في المجتمع البيزنطي، وهي فئات كان لها اعتبار اجتماعي وسياسي كبير. ولم يكن الطلب على المنسوجات الحريرية في سوق القسطنطينية قاصراً على تلك الفئات التي امتلكت النفوذ والثروة داخل الدولة البيزنطية فقط، بل كان الطلب عليها عالمياً. وكانت أسعار هذه الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية مرتفعة، كما كان الربح الذي يمكن تحقيقه من مبيعات محدودة الحجم كبيراً. وكان من المتوقع أن تنظر الحكومة البيزنطية إلى انتاجها من الحرير والمنسوجات الحريرية كمورد اقتصادي من الدرجة الاولى، فتحرص على استغلاله لأقصى درجة لزيادة دخلها ولتحقيق ميزان تجاري لصالحها مع العالم الخارجي. ولكن على غير المتوقع كان الحرير بالنسبة للحكومة البيزنطية مورداً ذا قيمة سياسية في المقام الأول. فالمنسوجات الحريرية كانت وسيلة استغلالها البلاط البيزنطي في تقديم عروض للأبهة والمنزلة الرفيعة التي لا تستطيع الحكومات الأجنبية - باستثناء بلاط الخلافة العباسية - أن تباريها. ويبدو هذا بوضوح في مراسم الاحتفالات الرسمية للقصر، وخاصة عند استقبال سفراء ووفود الدول الأجنبية. ففي نظر الحكومة البيزنطية لم يكن الحرير مجرد سلعة اقتصادية، لأن قيمته لا تكمن

في السعر الذي يساويه ولكن في الفخامة والعظمة التي يضيفها. لذلك حرصت الحكومة البيزنطية على حماية الحرير ومنتجاته حتى لا يقع في أيدي أجنبية لا تستحقه، فكان محظوراً على تجار الحرير الخام Metaxopratai في مدينة القسطنطينية بيع الحرير الخام لليهود أو لغيرهم من التجار الذين يعتزمون إعادة بيعه خارج العاصمة البيزنطية^(١٠٩). وإذا أراد العاملون في صناعة غزل الحرير شراء الحرير الخام، فعليهم إبلاغ الوالي لتسجيل كميات الحرير الخام التي يعتزمون شراءها، وحتى يطمئن الوالي إلى أنهم ليسوا عبيداً أو معدومين أو من العناصر السيئة، بل رجلاً محترمين، سيحرصون على ألا يقع الحرير في أيدي غير أمينة^(١١٠). والمعروف أن الملابس والمنسوجات الحريرية كانت من أروع منتجات الامبراطورية البيزنطية، ولكنها خضعت للقانون الصارم الخاص بحظر تصدير المنتجات البيزنطية ذات الجودة الرفيعة حتى لا ينحط قدرها إذا ما وصلت إلى أيدي البرابرة.

لقد سبقت الإشارة إلى أن بلاد اليونان كانت مركزاً رئيسياً لإنتاج الحرير الخام، ولصناعة غزل ونسج الحرير التي تركزت في مدن مثل طيبة Thebes وكورنثا Corinth. ويبدو أن شبه جزيرة البلوبونيز قد شهدت أيضاً نشاطاً صناعياً مماثلاً في القرن التاسع الميلادي كما يتضح من قائمة الهدايا التي أحضرتها الأرملة البلوبونيزية دانيليس Danielis حين قامت بزيارة الامبراطور باسيل الأول Basil I (٨٦٧ - ٨٨٦م) في القسطنطينية للتهنئة باعتلائه العرش^(١١١). وقد أقام الامبراطور للأرملة البلوبونيزية الثرية - التي ربطته بها صداقة قديمة - حفل استقبال رسمي كبير في قصر ماجناورا Magnaura. وكانت الهدايا الرائعة التي قدمتها الأرملة الثرية للامبراطور، عبارة عن خمسمائة عبد، ومئة جارية، ومئة قطعة من الحرير من ألوان متعددة، ومائتي قطعة من الكتان الأملس، ومئة قطعة أخرى من نسيج أكثر رقة ونعومة من نسيج العنكبوت، فضلاً عن كميات كبيرة من الأواني الذهبية والفضية من أنواع مختلفة^(١١٢). والطريف أن الأرملة الثرية قامت أثناء هذه الزيارة لمدينة القسطنطينية، بقياس مساحة أرضية الكنيسة الجديدة الملحقة بالقصر والتي أمر الامبراطور بتشيدها في ذلك الوقت^(١١٣). وبعد أن عادت إلى بلدتها باتراس Patras في شمال شبه جزيرة البلوبونيز أمرت بأعداد سجاد سميك، وأرسلته إلى القسطنطينية لتغطية أرضية تلك الكنيسة^(١١٤).

كانت القسطنطينية أهم مدن الامبراطورية البيزنطية وأكثرها كثافة سكانية، وكان إمدادها بالسلع وخاصة الغذائية من أهم مشاغل الحكومة. لقد تركزت فيها سلطة الامبراطور، وثروة الدولة، والطاقة الاستهلاكية الرئيسية. وإذا كان إمدادها بالسلع قد أثر على اقتصاد أقاليم الأناضول والبلقان، فإنه كان العامل الرئيسي وراء حركة التبادل التجاري داخل الامبراطورية. ويمكن القول أنه في الوقت الذي صدر فيه كتاب الوالي في عهد الامبراطور ليو السادس Leo VI (٨٨٦ - ٩١٢م) كان القطاع الخاص متفوقاً على القطاع العام في مجال النشاط التجاري والحرفي في بيزنطة، وكان هذا التفوق في الحجم والقيمة معاً^(١١٥). لقد كانت الاحتكارات الرئيسية المتبقية للدولة هي تعدين الذهب^(١١٦)، واستعمال الصبغة الأرجوانية^(١١٧)، وصناعة الملابس والسلع الاستهلاكية الخاصة باستعمالات القصر الرسمية^(١١٨)، فضلاً عن صناعة الأسلحة التي كانت بالطبع أكثر الاحتكارات أهمية وشرعية^(١١٩). حقيقة أن نشاط القطاع الخاص كان لا يزال خاضعاً للرقابة الحكومية الدقيقة على الأقل في مدينة القسطنطينية، ولكن يجب أن نؤكد أن هذه الرقابة لم تكن شديدة الوطأة في العصر البيزنطي الأوسط، ولم تصل أبداً إلى مرحلة التحكم الشديد والهيمنة الاقتصادية التي مارستها الدولة في العصر البيزنطي المبكر. كذلك لم تكن الرقابة الحكومية ضارة تماماً بمصالح التجار وأصحاب الحرف كما قد يبدو للوهلة الأولى. فاستمرار الحكومة مثلاً - كما يتضح من كتاب الوالي - على أن يكون الشراء جماعياً من تجار الأقاليم والتجار الأجانب داخل حدود مدينة القسطنطينية، ربما ساعد أعضاء النقابات التجارية في العاصمة على تحقيق أرباح أفضل من تلك التي كان يمكن تحقيقها، لو أنهم تنافسوا مع بعضهم البعض. ويلاحظ أن الحكومة البيزنطية حين وضعت هذه القاعدة، لم يكن يهتمها في المقام الأول زيادة أرباح تجار العاصمة، بل الاحتفاظ بالأسعار منخفضة بالنسبة للمستهلك. فالشراء الجماعي على أرض المستهلك في الأماكن المحددة وبالشروط الدقيقة التي فرضتها الحكومة، ساعد على جعل أسعار السلع المستوردة منخفضة بدرجة كبيرة، وأعطى تجار العاصمة والمستهلكين معاً مزايا على حساب الموردين.

وجدير بالذكر أن الحكومة البيزنطية كانت تحتكر إلى حد ما، شراء الحرير الخام الوارد من خارج الامبراطورية^(١٢٠). ولكنها كانت تقوم ببيع أية زيادة تفوق

احتياجاتها منه للقطاع الخاص (تجار الحرير الخام)، بسعر التكلفة، مضافا إليه ضريبة يدفعها تاجر الحرير الخام عن كل قنطار يشتريه من الدولة^(١٢١). لقد كانت هذه الضريبة هي الوحيدة التي قامت الحكومة بجبايتها على النشاط التجاري والحرفي في القسطنطينية طبقا لما ورد في وثيقة كتاب الوالي^(١٢٢). وإن حقيقة إعفاء بقية أوجه النشاط التجاري والحرفي من الضرائب تثير الدهشة، إذا أخذنا في الاعتبار حاجة الحكومة البيزنطية الملحة لزيادة مواردها المالية من ناحية، وتشددتها في جباية ضرائب الأرض الزراعية من ناحية أخرى. ومن المحتمل أن هذا الإعفاء الضريبي كان امتدادا لما جرى عليه العرف في العصر البيزنطي المبكر. ففي ذلك العصر كان اهتمام الحكومة مركزا على تسخير خدمات العاملين في التجارة والحرف، للوفاء بمطالب الدولة وحاجاتها، وكانت هذه السخرة الاجبارية شديدة الوطأة على التجار والحرفيين لدرجة أن الحكومة ما كانت تستطيع ارهاقهم بدفع الضرائب أيضا. وحين اختفى نظام السخرة الاجبارية في العصر البيزنطي الأوسط، استمر الإعفاء الضريبي، وكان سببا في ازدهار نشاط النقابات التجارية والحرفية في القسطنطينية.

ورغم ازدهار مجالات النشاط التجاري والحرفي للقطاع الخاص وتمتعها بالإعفاء من الضرائب، فقد عجزت عن اجتذاب كل رأس المال الخاص الذي يبحث عن الاستثمار. ويظهر هذا بوضوح في اتجاه فئات الطبقة العليا في مجتمع القسطنطينية - والتي كانت تتكون من كبار موظفي الحكومة والقصر وحمله الألقاب الرسمية والشرفية والفئة السناطورية - الى تدعيم مركزها الاجتماعي ماديا، وذلك بمحاولة شراء الاقطاعيات الزراعية والرعية الكبيرة في أقاليم آسيا الصغرى، بمجرد أن أصبح ذلك المجال آمنا للاستثمار بعد التوسع البيزنطي شرقا وزوال خطر الاغارات الاسلامية في القرن العاشر الميلادي^(١٢٣). وهنا يتبادر الى الذهن السؤال التالي:

لماذا اتجهت فئات الطبقة العليا المتمتعة بالنفوذ في القسطنطينية إلى استثمار أموالها في شراء الأراضي الزراعية التي تجبى منها الضرائب الثقيلة بصورة أكبر من اتجاهها إلى الاستثمار في مجالات النشاط التجاري والحرفي المتمتعة بالإعفاء من الضرائب؟

لا شك أن المزاولة العلنية للنشاط التجاري والحرفي في ذلك العصر كانت تعتبر مهانة تحط من المنزلة الاجتماعية المتميزة لتلك الفئات. ورغم أن التحايل على ذلك كان ممكنا عن طريق عقد الصفقات التجارية السرية، أو الاشتراك من الباطن في أنشطة النقابات التجارية والحرفية، إلا أن القانون حرم مثل تلك الممارسات وكان والي القسطنطينية قادرا على جعل هذا التحريم فعالا في بعض الأحيان^(١٢٤).

وفي الوقت نفسه كان استثمار المال في شراء الأرض الزراعية والرعيوية الخاضعة للضرائب في آسيا الصغرى، مجالا جذابا بعد توقف الاغارات الإسلامية في القرن العاشر الميلادي، لأن المستثمر القوي - بخلاف المزارع الحر الصغير - كان في إمكانه ممارسة جباة الضرائب ورشوتهم، أو ردهم بدفع مال أقل مما هو مستحق، رغم أنهم كانوا يطالبون في العادة بأكثر مما هو مستحق^(١٢٥). فجاءي الضرائب الذي كان ماهرا في تحصيل الضريبة الأساسية مضافا إليها رسم إضافي له من المزارعين الضعفاء، كثيرا ما فشل في تحصيل كل الضرائب المستحقة على مزرعة كبيرة في آسيا الصغرى، تبعد مسافة كبيرة عن القسطنطينية، إذا كان مالك تلك الضيعة الكبيرة من أولئك السادة الغائبين عن ضياعهم، والمقيمين في العاصمة، ولهم صلات قوية في القصر الامبراطوري.

كذلك كانت مكانة والي القسطنطينية من الناحية النظرية، تعلو مكانة كبار موظفي الحكومة والقصر مهما كانت مناصبهم أو ألقابهم، وكانت سلطاته ضخمة في إطار حدود العاصمة. واستطاع الوالي في كثير من الأحيان أن يحبط مناورات فئات الطبقة العليا في مجتمع العاصمة، بأن فرض على عضو النقابة التجارية أو الحرفية الذي يضبط متلبسا بعقد صفقات محظورة مع أفراد من هذه الفئات عقوبات محددة، مما جعل التجار والحرفيين يترددون قبل المخاطرة بمخالفة تعليماته. وكان الطرد من عضوية النقابة هو العقوبة التي ينالها تاجر الحرير الخام Metaxoprates في القسطنطينية، إذا قام بعقد صفقة تجارية باسمه نيابة عن أحد الأقوياء ذوي النفوذ Dynatos أو أحد الأثرياء Plousios^(١٢٦). وكان تاجر لحم الخنزير Choiremporos يتعرض لعقوبة الجلد بالسياط، وحلق شعره، إذا ضبط وهو يخفي خنازيره في منزل أحد الأقوياء ذوي النفوذ في القسطنطينية ويقوم ببيعها سرا^(١٢٧). على أية حال، من

المرجح أن معظم تلك الفئات التي شغلت لبعض الوقت المناصب الحكومية الرئيسية وحملت أرفع الألقاب الرسمية والشرفية في مجتمع مدينة القسطنطينية، كانت تدرك أن ما هي فيه إلى زوال، لهذا حرصت خلال شغلها لمناصبها وتمتعها بالنفوذ على استغلال مناصبها والقيام بمكائنها الاجتماعية بشكل مفيد، فاتجه العديد من أفراد هذه الفئات إلى استثمار أموالهم في شراء الضياع الزراعية الضخمة في الأقاليم، فإذا ما عجزوا عن ذلك، اضطروا إلى استثمار أموالهم في تجارة مربحة بطريق غير مباشر. وأن النصوص الواردة في كتاب الوالي، والتي تحرم بعض تلك الممارسات، لم تكن دليل على وجودها الفعلي في مجتمع العاصمة. كذلك لجأت بعض هذه الفئات مثلاً إلى استثمار أموالها في شراء الخوانيت التجارية في سوق القسطنطينية، ثم تأجيرها للتجار والحرفيين مقابل عائد يصل إلى حوالي ٥٪ من قيمة ثمن الشراء. ويشير أحد مصادر القرن العاشر الميلادي إلى أن حانوتاً كبيراً لبيع ملابس الكتان يحتل موقعاً جيداً في السوق ثمنه ٧٢٠ نوميسا وكان يقدم عائداً إيجارياً يبلغ ٣٨ نوميسا. كما يشير إلى حانوت آخر صغير لبيع الملابس والمنسوجات الحريرية المستوردة من الشام، بلغ ثمنه ٤٣٢ نوميسا وكان يقدم عائداً إيجارياً يبلغ ١٥ نوميسا^(١٢٨).

وجدير بالذكر أن كتاب الوالي فرض حظراً على سفر أعضاء النقابات التجارية خارج مدينة القسطنطينية لعقد الصفقات التجارية، وكان هذا الحظر من القيود المعوقة لنمو النشاط التجاري، واستمر سارياً حتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي^(١٢٩). فإذا أدين أحد تجار الحرير الخام Metaxoprates بتهمة السفر خارج حدود العاصمة البيزنطية لشراء الحرير كانت عقوبته الطرد من عضوية النقابة^(١٣٠). وإذا خالف أحد تجار لحم الخنزير Choirempores تعليمات الوالي، وخرج وتم ضبطه في لقاء مع أصحاب قطعان الخنازير في أي مكان خارج القسطنطينية، أوحى في لقاء سري داخلها، بهدف زيادة الأسعار، فإن عقوبة ذلك هي الجلد بالسياط، وحلق الشعر، فضلاً عن الطرد من عضوية النقابة^(١٣١). كذلك كان محظوراً على تجار الأسماك مغادرة العاصمة لشراء السمك من الصيادين في البحر، إذ عليهم انتظار حضور الصيادين في الأماكن المحددة لذلك على رصيف الميناء في المدينة^(١٣٢). ويبدو أن نقابة تجار لحم الضأن Makellarioi كانت مستثناة من هذه القاعدة، إذ كان على

تجار لحم الضأن ألا ينتظروا وصول كبار تجار قطعان الأغنام في مدينة نيقوميديا Nicomedia أو في غيرها من المدن، بل عليهم السفر إلى ما وراء نهر السانجاريوس Sangarius للقاء كبار تجار الأغنام القادمين من الأناضول هناك، حتى يتمكنوا من شراء أغنامهم بسعر أفضل^(١٣٣). وعلى كبار تجار الأغنام ألا يقفوا في طريق صغار الرعاة، إذا ما أرادوا الحضور بأغنامهم إلى القسطنطينية لبيعها في أسواق المدينة^(١٣٤).

ويلاحظ أن المصادر البيزنطية لا تشير صراحة إلى سفر التجار البيزنطيين خارج الامبراطورية. غير أننا نلاحظ وجود حي للتجار الروم في مدينة القطنع التي بناها أحمد بن طولون في مصر، ولكننا لا نستطيع الجزم بكونهم بيزنطيين من رعايا امبراطور القسطنطينية^(١٣٥)، فرمما كانوا من بين الأقليات المسيحية المحلية التي تتكلم اليونانية والتي عاشت في مصر واشتغلت بالتجارة. كذلك أشار الجغرافي ابن حوقل إلى أن السلطات البيزنطية في مدينة انطاليا Attaleia كانت ترسل في القرن العاشر الميلادي سفنا محملة بالبضائع التجارية إلى الموانئ الإسلامية في شرق البحر المتوسط، ولكنه يؤكد أن تلك السفن البيزنطية جاءت بغرض التجسس على أحوال المسلمين، واتخذت من التجارة ستارا لاختفاء نواياها الحقيقية^(١٣٦). والمرجح أن معظم التجار البيزنطيين الذين سافروا خارج حدود الامبراطورية بهدف التجارة كانوا من اليهود^(١٣٧). وكان أغلب التبادل التجاري بين بيزنطة والعالم الإسلامي يتم على يد التجار المسلمين، فهم الذين كانوا ينقلون متاجرهم إلى القسطنطينية، وهم الذين كانوا يحملون منها المنتجات التي سمحت الإدارة البيزنطية بتصديرها.

وبصفة عامة، يمكن القول ان الحكومة البيزنطية كانت تفضل بقاء التجار البيزنطيين في بلادهم، وترك التجار الأجانب يتحملون عناء السفر ومشقة الحضور إلى بيزنطة من أجل التجارة. لقد كانت هذه السياسة المتعمدة قصيرة النظر، وكانت تناسب السلبية الواضحة في مجال التجارة الخارجية التي ميزت الحياة الاقتصادية في بيزنطة. لقد أشبعت هذه السياسة كبرياء البيزنطيين واعتدادهم بأنفسهم، وحققت لهم على المدى القصير ميزة عقد الصفقات التجارية المربحة على أرضهم. ولكن عواقبها السيئة ظهرت على المدى البعيد، إذ مكنت في النهاية تجار دويلات المدن

الإيطالية من السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية للامبراطورية البيزنطية ابتداءً من الربع الأخير للقرن الحادي عشر الميلادي^(١٣٨).

أما فيما يتعلق بالتجار الأجانب الذين حضروا إلى القسطنطينية فإن المعلومات التي وصلتنا عنهم طيبة. لقد خضع التجار الأجانب لقيود دقيقة، نظمت معاملاتهم التجارية وحددت اقامتهم في المدينة، وجعلتهم دائماً تحت مراقبة والي العاصمة. وكان لوالي القسطنطينية نائب يدعى Legatarios يختاره بنفسه، ولكن تعيينه في ذلك المنصب كان يحتاج إلى تصديق الامبراطور^(١٣٩). وكانت أهم واجبات نائب الوالي أن يبلغ رئيسه عن وصول كل الوافدين إلى مدينة القسطنطينية، سواء كانوا وطنيين من أهل الأقاليم أو أجانب من خارج الامبراطورية، كما كان عليه أن يحدد بدقة الأقاليم أو البلاد التي جاءوا منها. وبعد تسجيل كل الوافدين، كان عليه فحص البضائع التي أحضروها معهم لوضع القواعد والشروط الخاصة ببيعها والزمن المحدد لذلك. وفي النهاية كان عليه تقديم هؤلاء التجار الوافدين من أقاليم الامبراطورية فضلاً عن التجار الأجانب إلى الوالي مع قوائم مشترياتهم حتى يتأكد من أن السلع المحظور تصديرها لن تغادر العاصمة البيزنطية^(١٤٠).

وكان الوالي لا يسمح ببقاء التجار الأجانب في القسطنطينية مدة تزيد عن ثلاثة أشهر. وكانت عقوبة التاجر الأجنبي الذي يتجاوز هذه الفترة الزمنية، هي الجلد بالسياط وحلق شعره، ومصادرة بضائعه، ثم طرده خارج المدينة^(١٤١). ويبدو أن تحديد مدة إقامة التاجر الأجنبي في مدينة القسطنطينية بثلاثة أشهر، قد وضعت خصيصاً للتجار القادمين من الشام بالملابس والمنسوجات الحريرية^(١٤٢)، وللتجار الأجانب القادمين عبر طرابيزون Trebizond بالتوابل والعطارة^(١٤٣). وكان يجب على تجار الشام الذين أحضروا بضائعهم لبيعها لنقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الواردة من الشام Prandiopratai إبلاغ الوالي بالسلع المتبقية في حوزتهم والتي لم تبع قبل انقضاء مدة الأشهر الثلاثة حتى يتم تصريفها بشكل مناسب بمعرفة الوالي^(١٤٤).

ويلاحظ أن الإدارة البيزنطية خففت من قيودها على فئات معينة من التجار الوافدين إلى القسطنطينية، فمثلاً تم إعفاء تجار الحرير الخام الوافدين إلى المدينة من

دفع أية رسوم، باستثناء تكلفة طعامهم وإيجار سكنهم خلال فترة إقامتهم بالعاصمة^(١٤٥). والمرجح أن هؤلاء التجار جاءوا من أقاليم اليونان التي كانت تقدم معظم الحرير الخام اللازم لصناعة المنسوجات الحريرية في القسطنطينية كما سبقت الإشارة.

ورغم أن المدة القانونية المحددة لبقاء التجار القادمين من الشام في العاصمة البيزنطية كانت لا تزيد عن ثلاثة أشهر، إلا أننا نلاحظ وجود عناصر أخرى من أهل الشام مقيمة في القسطنطينية منذ أكثر من عشر سنوات. ولا نعرف كيف استطاعت هذه العناصر الشامية اكتساب حق الإقامة الدائمة، كما لا نستطيع الجزم بكونهم وكلاء تجار الشام في المدينة. على أية حال، لقد منح والي القسطنطينية لهذه العناصر من أهل الشام المقيمة في المدينة منذ عشر سنوات على الأقل، حق مشاركة نقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الواردة من الشام Prandiopratai في أرباح التجارة في السلع الشامية^(١٤٦).

أما التجار البلغار الذين حضروا الى القسطنطينية لمقايضة سلعهم بالسلع البيزنطية التي يحتاجون إليها، فقد حرصت الحكومة البيزنطية على ارضائهم. وكانت المنسوجات الكتانية والمواد الغذائية وخاصة العسل، من أهم السلع التي أحضرها التجار البلغار. ولقد فرض والي العاصمة على تجار الملابس والمنسوجات الكتانية Othoniopratai وأصحاب محلات البقالة Saldamarioi التعاون مع النقابات التجارية الأخرى في تصنيف سلع التجار البلغار، وتقدير قيمتها، ثم التفاوض مع البلغار على مقايضتها بسلع بيزنطية بكميات وأنواع يتفق الطرفان على أنها مساوية في القيمة وأنها تفي بحاجات البلغار المختلفة. وكان على ممثلي النقابات التجارية الأخرى أخذ ما يحتاجون إليه من السلع البلغارية التي تمت مقايضتها، أما الفائض فيتم تسليمه إلى تجار الملابس والمنسوجات الكتانية وأصحاب محلات البقالة، ليقوموا بتصريفه بمعرفتهم مقابل عمولة تساوي ٤٪ من القيمة المقدرة عليه^(١٤٧).

ويتضح من كتاب الوالي، أن الحكومة البيزنطية كانت حريصة على أن يشعر التجار البلغار، أنهم تمتعوا بمعاملة تجارية عادلة قبل عودتهم إلى بلادهم، مما يرجح أن كتاب الوالي قد صدر بعد انتهاء الحرب البيزنطية البلغارية التي دارت بين سنة

٨٩٤ - سنة ٨٩٦م لأن أسباب تلك الحرب كانت شكوى التجار البلغار من سوء معاملة البيزنطيين لهم . ففي أوائل عهد الامبراطور ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م) حصل اثنان من كبار تجار القسطنطينية هما ستاوراكيوس Stauracius وكوزماس Cosmas على امتياز احتكار التجارة مع بلغاريا بفضل مساعدة ستيليانوس زاوتس Stylianus Zantes - والد الزوجة الثانية للامبراطور وأقرب مستشاريه . وقام الرجلان بايعاز من مستشار الامبراطور بنقل سوق التجارة مع البلغار من القسطنطينية الى مدينة سالونيك^(١٤٨) . وكان الغرض من ذلك نقل سوق التجارة مع البلغار بعيدا عن القسطنطينية التي يخضع فيها النشاط التجاري لاشراف الوالي ورقابته . وبالفعل قام الرجلان بفرض رسوم اضافية كبيرة على التجار البلغار مما اضر ببلغاريا وأدى إلى اعلان القيصر سيميون Symeon الحرب على بيزنطة . لقد كانت تجربة تلك الحرب مريرة وأدرك الامبراطور جسامة الخطأ الذي وقع فيه ، لذلك حرص بعد انتهاء الحرب وعقد اتفاقية السلام سنة ٨٩٦م ، على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوفير معاملة تجارية عادلة للتجار البلغار .

وكان التجار الروس من بين الزوار الأجانب الذين ترددوا على القسطنطينية في القرن العاشر الميلادي . ولقد عاملتهم الحكومة البيزنطية معاملة خاصة ، كما يتضح من بنود المعاهدات التجارية التي عقدتها بيزنطة مع امارة كييف Kiev الروسية . والمعروف أن الروس قاموا بقيادة الأمير أولج Oleg بهجوم بحري مفاجيء على مدينة القسطنطينية سنة ٩٠٧م ، واضطرت الحكومة البيزنطية الى عقد اتفاقية تجارية مبدئية لضمان حقوق التجار الروس في بيزنطة ، وتم التصديق عليها في المعاهدة المعقودة بين الطرفين سنة ٩١٢م^(١٤٩) . ولقد نصت هذه الاتفاقية على حق التجار الروس القادمين ببضائعهم الى القسطنطينية الحصول على ما يحتاجون إليه من حبوب ، كما تعهدت الحكومة البيزنطية بامدادهم بمؤن طعام مجانية لمدة ستة أشهر تشتمل على الخبز والنبيد واللحم والسّمك والفاكهة ، فضلا عن حبال الأشربة وصواري السفن والمؤن اللازمة لرحلة عودتهم الى بلادهم . كذلك سمحت الحكومة البيزنطية للتجار الروس بمباشرة التبادل التجاري في سوق القسطنطينية دون دفع أية رسوم . وكان اهتمام الادارة البيزنطية ينحصر أساسا في وضع التجار الروس تحت المراقبة الدقيقة

أكثر من الحصول على ربح كبير من التبادل التجاري معهم . لذلك نصت الاتفاقية على أن يقيم الروس في حي القديس ماماس st. Mamas الذي يقع على الشاطئ الجنوبي الغربي للقرن الذهبي خارج السور الشمالي للمدينة مباشرة . وكان عليهم دخول القسطنطينية من بوابة واحدة فقط ، وفي مجموعات لا تزيد الواحدة عن خمسين رجلا في كل مرة ، وبمرافقة موظف من الادارة البيزنطية^(١٥٠) .

وفي عهد الامبراطور رومانوس ليكابينوس Romanus I Lecapenus (٩٢٠ - ٩٤٤م) تعرضت القسطنطينية لهجومين من جانب الروس ، بقيادة الأمير ايجور Igor في عامي ٩٤١ و ٩٤٤م ، وتم التوصل الى عقد معاهدة بين الطرفين في العام التالي^(١٥١) . ولقد تكرر ذكر بنود اتفاقية سنة ٩١٢م في معاهدة سنة ٩٤٥م ، إلا أن المعاهدة الأخيرة وضعت بعض القيود على امتيازات التجار الروس في العاصمة البيزنطية ، إذ نصت على أنه لا يجوز للتجار الروس شراء منسوجات حريرية تتجاوز قيمتها خمسين نوميسا . كما أن مشترياتهم من المنسوجات الحريرية يجب أن تعرض على الوالي ليقوم بتميزها ووضع خاتمه عليها . ومع أن الروس كانوا غير مقيدين بالإقامة لمدة ثلاثة أشهر في القسطنطينية ، فقد أصبح عليهم اخلاء حي القديس ماماس ومغادرة المدينة خلال فصل الشتاء^(١٥٢) . ورغم هذه القيود الجديدة التي نصت عليها معاهدة سنة ٩٤٥م ، ظل التجار الروس متمتعين بمعاملة أفضل من غيرهم من التجار الأجانب في العاصمة البيزنطية .

وكان التجار الوافدون على القسطنطينية يخضعون للرقابة الدقيقة من قبل والي والأجهزة التابعة له من جهة ، ومن قبل رؤساء النقابات التجارية والحرفية من جهة أخرى . فإذا عرضت إحدى النساء مجوهرات ذهبية أو أحجاراً كريمة أو لؤلؤاً للبيع على أحد تجار المجوهرات ، فعليه أن يبلغ والي بذلك ، حتى لا تجده هذه المجوهرات طريقها الى أيدي الأجانب . وإذا عرض أحد الغرباء عن المدينة آنية من ذهب أو فضة للبيع على أحد تجار المجوهرات ، فعليه أن يستفسر عن مصدرها ثم يبلغ رئيس نقابته بذلك^(١٥٣) . وإذا شاهد الصرافون Trapezitai تجار السوق السوداء في العملة Sakkoullarioi في ساحة السوق ، فعليهم ابلاغ والي على الفور لمنعهم من مباشرة أية تعاملات محظورة ، والا تعرضوا لعقوبة قطع إحدى اليدين . كما يجب على

الصراف إذا وقعت في يده عملة مزيفة، أن يبلغ الوالي عن الشخص، الذي قدمها له، حتى لا يتعرض لعقوبة الجلد بالسياط، وحلق الشعر، والطرء من عضوية النقابة^(١٥٤).

كذلك كان محظورا على تاجر الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestioprates أن يبيع للأجانب أية سلعة مدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها Ta Kekolymena حتى تضمن الحكومة البيزنطية أن تلك السلع لن تنتقل الى البرابرة. وإذا قام هذا التاجر بشراء ملابس أو منسوجات راقية، تتجاوز قيمتها عشرة نوميسمات من أحد كبار موظفي الحكومة، أو القصر، أو من أحد العاملين في نسج وصباغة الحرير Serikoprates فعليه أن يبلغ الوالي بذلك. أما إذا أراد هذا التاجر بيع بعض سلعه لأحد الأجانب بغرض تصديرها، فعليه أن يعرضها على الوالي ليفحصها ويضع خاتمه عليها^(١٥٥). كذلك حدد كتاب الوالي المنسوجات الحريرية التي يمكن للعاملين في صناعة نسج الحرير وصباغته تصنيعها، وتلك المحظور عليهم تصنيعها. وكان على أصحاب هذه الحرفة ابلاغ الوالي بأية منسوجات مصنعة تتجاوز قيمتها عشرة نوميسمات. وإذا قام أحد العاملين في هذه الحرفة ببيع قطعة ملابس تتجاوز قيمتها عشرة نوميسمات لغير أهل القسطنطينية، فإنه يتعرض لعقوبة الجلد بالسياط وحلق شعره، أما إذا قام ببيع منسوجات حريرية للأجانب بدون علم الوالي، فإن هذه السلع تتعرض للمصادرة^(١٥٦).

لقد كان الغرض من النص الخاص بضرورة ابلاغ الوالي عن الغرباء الذين يعرضون آنية الذهب والفضة أو المجوهرات للبيع، هو الكشف عن السرقات من ناحية، وضمان عدم تسربها إلى أيدي الأجانب من ناحية أخرى. أما بقية القواعد التنظيمية التي أشرنا إليها فقد وضعت خصيصا للتأكد من أن السلع المدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها Ta Kekolymena لن تسرب خارج مدينة القسطنطينية الى البلاد الأجنبية، وفي بعض الحالات لن تخرج حتى إلى الأقاليم البيزنطية^(١٥٧). وكانت هناك عدة مستويات للحظر المفروض على تصدير تلك السلع^(١٥٨). وكان أكثرها صرامة ذلك الحظر المفروض على خروج السلع التي احتكرت الحكومة تصنيعها بالكامل في المصانع الحكومية، مثل الأسلحة، وبعض

خطوط انتاج المنسوجات الحريرية الارجوانية ذات المواصفات الخاصة والتي حرمت الدولة على القطاع الخاص انتاجها^(١٤٩). ويضاف إلى ذلك نوع خاص من الصابون Gallikon Saponion كان من بين منتجات تجار الصابون Saponopratai إلا أن القانون حرم عليهم عرضه للبيع^(١٥٠). ومن المحتمل ان استعملات هذا النوع من الصابون كانت قاصرة على القصر الامبراطوري. وكانت هناك سلع أخرى تدخل ضمن منتجات القطاع الخاص ولكن لا يجوز تصديرها للخارج، مثل الحديد والمصنوعات الحديدية غير العسكرية. فقد أباح القانون لمقاولي القطاع الخاص طرق الحديد وتصنيعه وبيعه داخل حدود الامبراطورية فقط^(١٥١).

وجدير بالذكر، أن صاحب حرفة نسج الحرير وصباغته Serikarios كان له حق استخدام عبد يمتلكه أو عامل أجير أو كبير عمال ماهر Eklektes للعمل في حرفته، ولكن القانون حرم عليه التنازل عن العاملين في حرفته مقابل المال للعمل لدى أحد سكان الأقاليم خارج العاصمة، أو أحد الأجانب خارج الامبراطورية، وكانت عقوبة من يخالف ذلك قطع إحدى اليدين^(١٥٢). ومن الواضح أن الحكومة البيزنطية كانت حريصة على ألا تنتقل أسرار هذه الصناعة إلى الخارج. ولم يكن الأمر قاصرا على صناعة نسج المنسوجات الحريرية وصباغتها، بل شمل صناعة الصابون أيضا. فإذا قام صانع الصابون بتعليم حرفته لأي شخص آخر لا ينتمي لعضوية نقابته، وبدون إذن الوالي ورئيس النقابة، فإنه يتعرض لعقوبة دفع غرامة تبلغ ٢٤ نوميسما^(١٥٣).

وإذا كان كتاب الوالي قد أشار إلى ثمانٍ وثمانين حالة يتم فيها فرض عقوبات على من يخالف القواعد التنظيمية الواردة فيه، فإنه حدد عقوبة قطع إحدى اليدين في سبع حالات فقط. وتعتبر هذه العقوبة أكثر العقوبات صرامة باستثناء حالة واحدة فرضت فيها عقوبة الإعدام على صانع الصابون إذا قام ببيع (المادة الكاوية التي تحدث) رغوة الصابون لأي شخص بغرض إلحاق الأذى بطرف ثالث^(١٥٤).

ولم يكن الحظر المفروض على تصدير الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية قاصرا على ما تنتجه المصانع الحكومية، إذ تضمنت قائمة السلع المحظور تصديرها أصنافا محددة من المنسوجات الحريرية التي ينتجها القطاع الخاص أيضا. وحظر

القانون على الأجانب الوافدين الى القسطنطينية شراء تلك الأصناف من المنسوجات الحريرية، إلا إذا كانت للاستعمال الشخصي أثناء اقامتهم في العاصمة. ولكن عند مغادرتهم للمدينة كان عليهم ابلاغ الوالي لتقوم الأجهزة التابعة له، بفحص أمتعتهم والتأكد من أنواع السلع التي قاموا بشرائها. وكان كل من يساعد الأجانب على مخالفة هذا القانون يتعرض لعقوبة الجلد بالسياط وحلق شعره ومصادرة ممتلكاته^(١٦٥). ويبدو أن الحكومة البيزنطية كانت صارمة في تنفيذ هذا القانون، وأصررت في بعض الأحيان على تطبيقه على سفراء الدول الأجنبية مثلما فعلت مع ليتبراند أسقف كريمونا Luitprand of Cremona سنة ٩٦٨ م. والمعروف أن ليتبراند الكريموني حضر الى القسطنطينية في مهمتين دبلوماسيتين، كانت الأولى سنة ٩٤٩ م حين حضر كمبعوث من قبل المركز الإيطالي برنجار الأيفري Brengar of Ivrea الى الامبراطور قسطنطين السابع. وفي تلك الزيارة أحسن الامبراطور استقباله وأغدق عليه هدايا ثمينة، ولم يواجه ليتبراند أية متاعب حين خرج عائدا إلى بلاده^(١٦٦). أما زيارته الثانية فكانت سنة ٩٦٨ م حين حضر مبعوثا من قبل الامبراطور الغربي أوتو الأول Otto I (٩٦٢ - ٩٧٣ م) إلى الامبراطور البيزنطي نففور فوقاس Nicephorus Phocas (٩٦٣ - ٩٦٩ م)، وعرض على الأخير مشروع زواج سياسي بين ابن الامبراطور الغربي وأميرة بيزنطية، يتم من خلاله حسم النزاع بين الدولتين على جنوب إيطاليا. لقد كانت تلك الزيارة الثانية للأسقف الكريموني فاشلة تماما، إذ رفضت الحكومة البيزنطية عرضه بسخرية، وعاملته بمهانة، وأفهمته أن سيده أوتو الأول ليس امبراطورا بل أحد الملوك البرابرة، ولا يجوز عقد زواج بين ابن ملك متبربر وأميرة بيزنطية^(١٦٧). وحين حزم متاعه عائدا إلى بلاده، تعرض لمضايقات موظفي الحكومة الذين فتشوا أمتعته بدقة، وانتزعوا منه بعض المنسوجات الحريرية التي اشتراها لأنها مدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها للخارج. لقد وصف لنا ليتبراند الكريموني تجربته هذه قائلا: ^(١٦٨)

لقد قال موظفو الإدارة البيزنطية: «اننا نعتقد أنك اشتريت بعض الثياب والمنسوجات الحريرية، وعليك أن تعرضها علينا عن طيب خاطر. بالنسبة للثياب التي لا تعتبر من النوع الممتاز سنضع عليها ختماً من الرصاص وندعك تحتفظ بها، أما تلك الثياب والمنسوجات الحريرية

التي تعتبر من بين الأصناف المدرجة في قائمة السلع المحرمة على كل الشعوب، باستثناء شعبنا الروماني، فإننا سنأخذها منك ونرد لك ما دفعته من مال في شرائها». ثم جردوني من خمس قطع من الثياب الأرجوانية الممتازة، لأنهم اعتبروا سادتي أصحاب الجلالة (أوتو الأول وأوتو الثاني) وكل الإيطاليين، والسكسون، والفرنجة، والبافاريين والسوابيين - وفي الحقيقة كل الشعوب الأجنبية - غير جديرين بارتداء هذا النوع من الثياب. أنه لشيء مهين أن نتصور المخنثين...، والخصيان، والكسالى التافهين لهم حق ارتداء الملابس الأرجوانية، بينما تكون تلك الثياب محرمة على الشخصيات البارزة، وأعني بهم الرجال العظام، والجنود البواسل والشخصيات المحترمة الفاضلة التي تحشى الرب. إن هذا لأمر مهين حقاً.

وحاول ليتبراند Luitprand أن يوضح لهم أن الامبراطور قد سمح له بشراء ثياب ومنسوجات حريرية من أي نوع، وبأية كمية يشاء، اجلالا للكنيسة التي يمثلها، وطلب منهم الرجوع إلى ليو القربلاط Leo Curopalates شقيق الامبراطور، والمترجمين الذين حضروا لقائه بالامبراطور للتأكد من ذلك. فردوا عليه قائلين:

ولكن هذه الأصناف من الملابس مدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها. وإذا كان الامبراطور قد ذكر ما تزعم قوله، فإنه بلا شك لم يكن يتصور أنك تقصد منسوجات حريرية من هذه النوعية. إننا شعب أرفع مقاما ومنزلة من الشعوب الأخرى في الثراء والحكمة، ولذلك يجب أن نكون الأرفع مقاما ومنزلة فيما نرتديه من ملابس. لقد أنعم الرب علينا بفضائل فريدة، لذلك فمن الملائم أن نرتدي وحدنا هذه الملابس الجميلة الفريدة.

فرد عليهم ليتبراند بحسم قائلا:

إنها ليست فريدة على الإطلاق. إنكم لا تستطيعون وصف هذه الأنواع من الثياب بأنها فريدة، في الوقت الذي ترتديها البغايا التافهات،

ويرتديها ممثلو المسرح من الدجالين في بلادنا. فتساءل موظفو الادارة البيزنطية:

«من أين حصلتم عليها؟» فقلت لهم: من تجار البندقية وأمالفي، الذين يقومون بجلب هذه السلع لنا ونقدم لهم في مقابل ذلك المواد الغذائية. فرد الموظفون البيزنطيون قائلين: «لن نتاح لهم فرص أخرى لعمل ذلك، فمن الآن فصاعدا سنقوم بتفتيشهم بدقة وإذا وجدنا أصنافاً من تلك السلع في أمتعتهم فسينالون عقوبة الجلد بالسياط وحلق شعورهم».

فقلت لهم: «لقد سبق لي الحضور إلى هنا في عهد الامبراطور الراحل قسطنطين (قسطنطين السابع)، ولم أكن في ذلك الوقت أسقفا بل كنت شماسا فقط، ولم أكن مبعوث امبراطور أو ملك، بل مبعوث المركز Brenjar، ومع ذلك ففي تلك الزيارة قمت بشراء عدد أكبر من الثياب ذات قيمة أكبر مما اشترت هذه المرة، ولم تتعرض أمتعتي للتفتيش من قبل أي واحد منكم أيها اليونانيون، ولم توضع على مشترياتي أية أختام من الرصاص. وفي هذه المرة حضرت بمشيئة الرب أسقفا ومبعوثاً رسمياً من قبل أصحاب الجلالة الامبراطورين أوتو Otto الأب وسميه الأبن، ورغم صفتي هذه أتعرض لهذه المعاملة المهينة، فتوضع الأختام على ملابسي كما لو كنت تاجرا من البندقية. إن المنسوجات والملابس التي تعتبرونها ذات قيمة، وتريدون مصادرتها حصلت عليها لاستعمال الكنيسة التي أتشرف بتحمل مسئوليتها. ألم ينلكم التعب من توجيه الالهانات لي، لا، ليس لي فقط، بل الى سادتي الأباطرة الذين نالوا الازدراء في شخصي؟ لقد تعرضت للاحتجاز، ونالني عذاب الجوع والعطش وتأخرت عودتي إلى رؤسائي كل هذا الوقت، ألا يكفيكم هذا! وهل يجب أن تضعوا اللمسات الأخيرة لمعاملتكم المهينة بسلب أمتعتي؟ إذا استمر إصراركم، خذوا مشترياتي ودعوني احتفظ بأصناف الثياب والمنسوجات التي قدمها لي الأصدقاء كهدايا».

فأجابه موظفو الادارة البيزنطية قائلين :

«لقد كان الامبراطور قسطنطين رجلا متساهلا، إنه لم يغادر قصره أبدا، لذلك كان يسترضى الشعوب الأجنبية بالتساهل في مثل تلك الأمور. أما نقفور فإنه رجل من طراز مختلف تماما. إنه امبراطور بكل ما تحمله الكلمة من معنى، انه رجل نشيط سريع في استلال السيف. وبكلمات أخرى أنه رجل كرس حياته للجنديّة، أنه يكره القصر ويتوق للقتال، ولا يحب شيئا مثل حبه للنزال. إن نقفور لا يشتري صداقة الشعوب الأجنبية، بل يخضعها بالسيف إذا لم تدفعها الرهبة للخضوع اختيارا. والآن سنبين لك كيف أننا نكن القليل من الاحترام والتقدير لسادتك الملوك الصغار، فلن نأخذ بأي شيء مما قلت بخصوص التمييز بين المشتريات والهدايا. فأني صنف من الملابس والمنسوجات من هذا اللون سيعود إلينا بالطريقة نفسها وسنطبق هذا على كل ما معك»^(١٦٩).

وهكذا يتضح من تقرير أسقف كريمونا أن الحكومة البيزنطية اختارت الاحتفاظ بالأصناف المدرجة في قائمة السلع المحظورة داخل حدود العاصمة، وأصرت على عدم السماح لها بالخروج خارج حدودها. لذلك صادر موظفو الحكومة الملابس الأرجوانية الفاخرة التي اشتراها ليتبراند Luitprand وردوا له المال الذي دفعه عند الشراء. ففي نظر الادارة البيزنطية لم تكن الأصناف المدرجة في قائمة السلع المحظورة سلعا للبيع، بل تحفاً وزخارف تمنح. والمعروف أن قيمة التحف والزخارف والأوسمة تكمن في ندرة منحها، بينما تقاس قيمة السلع بحجم مبيعاتها. ولا يعتبر الحظر الذي فرضته بيزنطة على تصدير تلك السلع عمليا بلغة الاقتصاد، ولكن هذه نقطة جانبية لأن الحكومات لا تمارس الأعمال الاقتصادية فقط، بل تتولى أيضا توجيه الأعمال العسكرية والمهام الدبلوماسية لتحقيق أغراض سياسية محددة. وكان حظر الحكومة البيزنطية المفروض على تصدير تلك السلع فعالا في خدمة أغراضها السياسية والدبلوماسية مثلما كانت عنايتها بعملياتها الذهبية المعروفة بالنوميسما nomisma فعالة في خدمة اغراضها الاقتصادية. ففي كلتا الحالتين، كانت

الحكومة حريصة على تأمين شيء نافع وقيم، ومصدر قوة تمتلكه من مخاطر الانتقاص من قدره والخط من قيمته.

وتظهر أبعاد هذه السياسة، في الهدايا والرشاوي التي قدمتها الحكومة البيزنطية أحياناً لبعض الحكام الأجانب لتحقيق أغراضها السياسية. لقد كانت هذه الهدايا تتضمن أصنافاً من السلع الثمينة التي لا تتوافر خارج العاصمة البيزنطية، لأنها مدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها للخارج. وكان نوع وحجم هذه الهدايا والرشاوي يحدد بدقة كي يحقق أكبر تأثير إيجابي بأقل تكلفة ممكنة. وهنا صورة واضحة تعطينا دليلاً على ما أسلفنا، تظهر في رواية قسطنطين السابع الخاصة بتلك السفارة التي بعثها الامبراطور رومانوس الأول ليكابينوس Romanus Lecapenus (٩٢٠ - ٩٤٤م) إلى هيو البروفنسي Hugh of Provence ملك إيطاليا سنة ٩٣٥^(١٧٠). لقد حمل المبعوث البيزنطي إيفانيوس Epiphanius معه مجموعتين من السلع: المجموعة الأولى كانت عبارة عن هدايا من الامبراطور البيزنطي هيو البروفنسي وكبار رجال دولته، وكانت مشروطة بقيام ملك إيطاليا بأداء خدمات عسكرية لصالح الامبراطور البيزنطي. لقد كان على هيو البروفنسي القيام بعمل عسكري ضد أمراء كابوا Capua، وبنفتو Benevento وسالرنو Salerno والمتمردين اللومبارد لحماية المصالح البيزنطية في جنوب إيطاليا^(١٧١). وضمت هذه المجموعة الهدايا النقدية والعينية التالية لهيو البروفنسي وكبار رجال دولته: قنطاراً من الذهب نقداً، عشرة قطع من الملابس الداخلية esophoria، كأس من العقيق، سبعة عشر اناء زجاجياً (غير محدد النوع)، ثلاثين كيساً من البخور، خمسمائة مكيال من الزيت المعطر (aleipta) للملك. وفضلاً عن ذلك قطعتين من الملابس الداخلية لكل واحد من كونتات الملك السبعة، وثوباً حريراً أصفر اللون لكل واحد من أساقفة الملك الستة. أما كونت ومركز الملك المسئول عن الأقليم المتاخم للثيم البيزنطي لونغوبارديا Lagobardia فقد أرسل له الامبراطور البيزنطي تسعة أثواب (خمسة أرجوانية عادية، وأربعة حريرية أخرى، كل واحد منها بلون مختلف). وسبع قطع من الملابس الداخلية (أربع قطع راقية، وثلاث قطع أخرى أقل جودة)، فضلاً عن ثلاث أواني مطلية بالفضة^(١٧٢).

أما المجموعة الثانية من السلع فكانت تتكون من ملابس ومنسوجات غير مدرجة في قائمة السلع المحظورة، وقد حملها المبعوث البيزنطي معه من أجل تغطية جميع نفقات مهمته الدبلوماسية. وكان له حرية استخدامها في حالتها العينية، أو تحويلها إلى نقد (مثل الشيكات السياحية) إلى الحد الذي يحتاج إليه لتغطية نفقات مهمته. وضمت هذه المجموعة من السلع الآتي:

«ستة أثواب حريرية من أنواع وألوان مختلفة، ثلاثون قطعة من الملابس الداخلية، عشرون ثوبا محلياً بسيور جلدية، عشرون ثوبا أرجوانيا عاديا».

وربما كان الغرض من استعمال سلع عينية في الانفاق على هذه المهمة الدبلوماسية، الحد من خروج عملات المعادن الثمينة قدر الامكان، تمشيا مع القانون الساري في الدولة البيزنطية الذي سبقته إليه الإشارة. على أية حال، بعد عودة المبعوث البيزنطي من تلك المهمة كان قد انفق السلع التالية: ثوبين من الحرير. سبع عشرة قطعة من الملابس الداخلية، اثني عشر ثوبا محلي بسيور جلدية، أربعة عشرة ثوبا أرجوانيا. وأعاد السلع المتبقية في حوزته لخزانة الدولة^(١٧٣).

على أية حال لقد اقتصر هذه الدراسة على التجارة البيزنطية في العصر الأوسط، وهو العصر الذي يمتد زمنيا لحوالي خمسة قرون بين الانهيار السياسي والعسكري للامبراطورية البيزنطية في سنة ٦٠٢م، والانهيار الفجائي للامبراطورية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الذي شهد معركة مانتركت سنة ١٠٧١م وما اعقب ذلك من لقاء الغرب بالشرق في الحملة الصليبية الأولى. وفي ضوء الشواهد التي عرضتها هذه الدراسة يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أولا: لقد كان متوسط حجم وقيمة التجارة البحرية في البحر المتوسط في العصر البيزنطي الاوسط اقل مما كان عليه في القرن السادس الميلادي (زمن الامبراطور جستنيان الأول)، أو مما أصبح عليه في العصر البيزنطي الأخير، عندما انتقلت السيادة التجارية في حوض البحر المتوسط إلى دويلات المدن الإيطالية.

ثانيا: لم يحدث أي تغير عنيف أو فجائي في تواصل الحياة الاقتصادية لعالم البحر

المتوسط في القرنين السابع أو التاسع الميلاديين. والمعروف أن القرن السابع شهد تغيرا سياسيا وتحولا حضاريا مفاجئا، تمثل في ظهور العرب المسلمين ونجاحهم في اقتطاع ولايات الشام وفلسطين ومصر وشمال افريقيا من الامبراطورية البيزنطية. ولكن ظهور العرب المسلمين على مسرح الأحداث واطلالهم على البحر المتوسط، لم يقض على الوحدة الاقتصادية لعالم ذلك البحر. لقد أثارت نظرية العالم البلجيكي هنري بيرن Henri Pirenne^(١٧٤)، عن التغير الذي أصاب تواصل الحياة الاقتصادية في البحر المتوسط في القرن السابع الميلادي، مناقشات مطولة وتفصيلية للشواهد والأدلة دون أن يتمكن أحد من إثبات صحتها^(١٧٥). كذلك لا يوجد ما يدل على أن استيلاء المسلمين على جزيرة كريت، أو بداية فتحهم لجزيرة صقلية سنة ٨٢٧م قد قضى على تواصل الحياة الاقتصادية في البحر المتوسط. فالحقيقة ان الاحتكاك الحربي بين البيزنطيين والمسلمين لم يمنع قيام اتصال حضاري وتبادل تجاري. لقد أورد كتاب الوالي عددا من الشواهد التي تثبت أنه حتى نهاية القرن التاسع ومطلع القرن العاشر الميلاديين كانت التجارة لا تزال نشطة بين القسطنطينية وبلاد الشام^(١٧٦).

ثالثا: إذا كان هناك انكماش في حجم التجارة البحرية في البحر المتوسط في العصر البيزنطي الأوسط، فإن ذلك لم يحدث بسبب الفتوح العربية الإسلامية، أو إغارات السفن الإسلامية، بل بسبب القيود التي فرضتها الإدارة البيزنطية على النشاط التجاري لرعاياها. فالحكومة البيزنطية لم تكن ذات عقلية اقتصادية مثل دويلات المدن الإيطالية، ولم يكن اهتمامها بالنشاط التجاري من أجل تنمية التجارة وتشجيعها بل من أجل السيطرة والتحكم فيها. وكانت نتيجة هذه السياسة ان أصبحت التجارة مقيدة. وكان هدف الحكومة البيزنطية من التحكم في النشاط الاقتصادي لرعاياها، هو استخدام الموارد الاقتصادية للامبراطورية كسلاح في خدمة سياسيتها الخارجية ومصالحها الاستراتيجية. ولقد لجأت الامبراطورية البيزنطية اكثر من مرة الى المقاطعة التجارية كسلاح فعال،

من أجل فرض ارادتها على أعدائها. فقد استخدم الامبراطور جستنيان الثاني Justinian II (٦٨٥ - ٦٩٥ / ٧٠٥ - ٧١١ م) هذا السلاح ضد الدولة الأموية سنة ٦٩٣ م كرد انتقامي على قيام الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٥ - ٧٠٥ م) بضرب الدنانير الذهبية الإسلامية لأول مرة مبتدئا ثورة في عالم النقد^(١٧٧). كما استخدم الامبراطور باسيل الثاني (٩٧٦ - ١٠٢٥ م) هذا السلاح ضد الدولة الفاطمية في مصر والشام سنة ١٠١٦ م كرد انتقامي على نجاح الفاطميين في السيطرة على حلب، وتهديدهم للمصالح البيزنطية في شمال الشام، أثناء انشغال الامبراطور بقتال البلغار في شبه جزيرة البلقان^(١٧٨).

رابعا : أدى حرص الحكومة البيزنطية على استخدام التحكم التجاري كسلاح سياسي إلى نتائج خطيرة في النهاية. فقيام الحكومة البيزنطية بالتحكم في التجارة الخارجية لرعاياها، واصرارها على تحديد مسارات لهذه التجارة عبر عدد محدود من مراكز الحدود، بغرض تسهيل مراقبتها والتحكم فيها، نتج عنه انتقال أرباح تلك التجارة الى التجار الايطاليين. فبالترتيب جمع التجار الايطاليون في أيديهم القدر الأكبر من أرباح الوساطة التجارية. ولقد لعب الدور الرئيسي في البداية تجار دويلات المدن التابعة للامبراطورية اسما، والمتمتع بامتيازات الانتاء لها مثل البندقية وأما لفي Amalfi وسالرنو Salerno وجايتا Gaeta نابلي Naples وراجوسا Ragusa. وما أن فاز تجار تلك المدن المتمتع بالاستقلال الذاتي بأرباح التجارة البيزنطية، حتى نافسهم فيها تجار دويلات المدن الناهضة في الجزء اللومباردي من شمال ايطاليا مثل جنوا Genoa وبيزا Pisa. وكان الفوز لصالح جنوا وبيزا والبندقية في النهاية، وظل اهل دويلات هذه المدن الثلاث، أصحاب النصيب الأوفر في ملاحة البحر المتوسط وتجارته واستمر هذا الوضع منذ مطلع القرن الثاني عشر، وحتى نهاية القرن الخامس عشر، وساعد على استمراره المكاسب التي جنتها هذه المدن الثلاث في الشرق خلال عصر الحروب الصليبية.

وهكذا ما أن انتهى العصر الأوسط في تاريخ الامبراطورية البيزنطية، وأطل عصرها الاخير بحلول القرن الثاني عشر حتى غدت بيزنطة منطقة استغلال اقتصادي لصالح التجار الإيطاليين، وفقدت بهذا سلاحها الاقتصادي المميز. وصاحب هذا التطور الخطير انهيار فجائي لمركزها السياسي كقوة عظمى، حين واجهت كارثة الهزيمة عند طرفيها الشرقي والغربي، ففي الشرق واجهت الهزيمة في مانتزكورت Mantzikert سنة ١٠٧١م أمام جيوش السلطان السلجوقي ألب أرسلان، وفي الغرب استطاع النورمان الاستيلاء على آخر معاقلها في جنوب إيطاليا، باستيلائهم على باري Bari في العام نفسه.

تم بحمد الله

الحواشي

* يسرني أن أتقدم بالشكر لمؤسسة الكسندر فون همبولدت Alexander Von Humboldt التي تولت الانفاق على مهمتي العلمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال العام الجامعي ١٩٨٤/٨٣ والتي تحملت أيضا مصاريف رحلتي العلمية الى مكتبات بريطانيا وفرنسا وهولنده، خلال شهري أبريل ومايو سنة ١٩٨٤. فخلال تلك الرحلة استطعت الحصول على وثائق هذا البحث ومصادره.

١ - ترتبط هذه النظرية بالمؤرخ هنري بيرن Henri Pirenne
Pirenne, **Medieval Cities**, PP. 3 - 25.
انظر:

Lopez, **Crossroads**, PP. 27 - 44.

٢ - Jones, **LRE**, I, P. 465; II, PP. 869 - 872; Hendy, **Monetary Economy**, P.157.

٣ - **Codex Justinianus**, IV. 63. 2.

٤ - Leo VI, **Basilika**, LVI. I. 20.

أمر الامبراطور باسيل الأول Basil I (٨٦٧ - ٨٨٦م) في البداية باصدار مجموعة القوانين التي عرفت بعد ذلك باسم Basilika. ولم يكن باسيل الأول يعترم وضع تشريعات جديدة بقدر ما كان يريد إحياء القانون القائم بالفعل (قوانين جستنيان)، وذلك بازالة كل ما هو غامض أو متناقض في نصوصه ثم دمج المؤلفات القانونية الأربعة لجستنيان (Codex, Institutes, Digest, Novels)، واعادة ترتيبها في مجموعة واحدة مكتوبة باللغة اليونانية. وبسبب ضخامة هذا العمل، فإنه لم يكتمل في حياة الامبراطور باسيل الأول. وبعد اعتلاء ابنه ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م) للعرش، شكل لجنة من رجال القانون لاستكمال مشروع أبيه. وتم انتهاء المشروع بالفعل في الفترة ما بين ٨٨٦ و ٨٩٢م وعرفت هذه المجموعة القانونية باسم بازيليك Basilika أي «القوانين الامبراطورية» وضمت حوالي ٦٠ كتابا. وليس لدينا نسخة كاملة تشمل الكتب الستين التي تألفت منها البازيليك Basilika فكل ما وصل الينا نسخ ناقصة تضم بمجموعها حوالي ثلثي هذا المؤلف المهم.

ولقد اشتملت البازيليك Basilika على معظم ما ورد في المؤلفات القانونية لجستنيان حرفيا ودون أي تغير، كما ضمت ايضا بعض القوانين الصادرة بعد عهد جستنيان، والتي تنسب لكل من باسيل الأول وابنه ليو السادس. والبازيليك Basilika عبارة عن قوانين نظمت البيع والشراء، والعلاقة بين الدائنين والمدنيين، بينت الجرائم وحددت العقوبات. ويلاحظ أن المعلومات الادارية والسياسية والجغرافية الواردة فيها، لا تطابق واقع القرنين التاسع والعاشر الميلاديين في الامبراطورية، فكثير من المناصب المذكورة لم تعد موجودة زمن ليو السادس، كما ان بعض الأقاليم الشرقية المذكورة، لم تعد تدخل في نطاق حدود الدولة البيزنطية منذ استيلاء المسلمين عليها في القرن السابع الميلادي.

انظر عن البازيليك Basilika أيضا:

Scheltema, **Byzantine Law**, pp. 65-67;

Vasiliev, **Byzantine Empire**, I. pp. 342 - 343.

وانظر أيضا:

أسد رستم: الروم (بيروت، ١٩٥٥) ج ١ ص ١٦ - ١٧.

٥ - في الفصل الخاص بنقابة تجار المجوهرات Argyropratai بند ينص على الآتي:
«إذا لاحظ أحد تجار المجوهرات، أن إحدى سيدات مدينة القسطنطينية تعرض حليا ذهبية أو فضية أو مجوهرات أو أحجاراً كريمة للبيع، فإنه ملزم بإبلاغ الوالي على الفور حتى لا تقع هذه الحلي أو المجوهرات الثمينة في أيدي الأجانب».
انظر:

Eparchikon Biblion (Nicole), II. 4.P. 23.

٦ - كانت المبالغ المدفوعة لفداء بعض أسرى الحرب كبيرة. فمثلا يقال أن الامبراطور جستنيان دفع في سنة ٥٢٩م مبلغ عشرة آلاف نوميسما Nomismata لفداء قائده قسطنطيولوس Constantiolus من البلغار، انظر:

Malalas, P. 438; Theophanes, I, P. 218.

كذلك تروي المصادر أن الامبراطور اناستاسيوس الأول Anastasius I (٤٩١ - ٥١٨م) دفع في عام ٥١٥م للثائر فيتاليان Vitalian وجنوده من عناصر الهون المرتزقة ٢٠٠٠ رطل من الذهب من أجل التوصل الى تسوية، ولإطلاق سراح القائد هيباتيوس Hypatius ابن أخيه. ولا شك أن هذا المبلغ الكبير يعكس مكانة هيباتيوس Hypatius، انظر:

Marcellinus Comes, p.99.

وطبقا لرواية المصدر نفسه ارسل الامبراطور اناستاسيوس الأول مبلغ ألف رطل من الذهب في عام ٥١٧ الى حاكم ولاية الليريا Illyricum ليقوم بفداء أسرى الحرب البيزنطيين الذين وقعوا في أيدي قبيلة الجيتاي Getae (وهي من القبائل السلافية)، انظر:

Marcellinus Comes, p. 100.

٧ - الأمثلة على ذلك كثيرة ونذكر منها الآتي:

في سنة ٤٢٢م وافقت الحكومة البيزنطية على دفع جزية سنوية للهون بلغت ٣٥٠ رطلاً من الذهب. وفي سنة ٤٣٧م زادت هذه الجزية الى ٧٠٠ رطل من الذهب، وفي ٤٤٧م، بلغت ٢١٠٠ رطل، انظر:
Priscus of panium, I.V., pp. 72, 74.

وانظر ايضا:

Croke, Envoys to Attila, pp. 159 - 170

وفي سنة ٤٧٣م وافقت بيزنطة على دفع جزية مالية سنوية للقوط (الشرقيين) بلغت ٢٠٠٠ رطل من الذهب، انظر:

Malchus (of philadelphia) p.114.

وفي ٥٣٢م دفع الامبراطور جستنيان للفرس مبلغ ١١ ألف رطل من الذهب، انظر:

Procopius, Bello Persico, I, Cap.xxII, 3 - 4.

وفي سنة ٥٤٥م دفع الامبراطور نفسه للفرس ٢٠ قنطارا Kentenaria من الذهب (حوالي ٢٠٠٠ رطل)، انظر:
Procopius, Bello Persico, II, Cap. XXVIII, 2-12.

وفي سنة ٥٥١ م وافق الامبراطور نفسه على دفع ٢٦ قنطارا للفرس ايضا، انظر: Procopius, *Bello Gothico*, VIII, Cap. XV, 2 - 9.

وفي سنة ٥٦٢ م تعهد جستنيان بدفع ٣٠ ألف صلدي (نوميسما) للدولة الفارسية جزية سنوية، ولما اشترط الملك الفارسي قيام بيزنطة بدفع جزية سبع سنوات مقدماً، قام الامبراطور بدفع هذا المبلغ الكبير حوالي ثلاثة آلاف رطل من الذهب في العام نفسه انظر: العام، انظر:

Menander Protector, Fragment 11, pp. 15 - 16.

وفي سنة ٥٧٤ م توصل طبريوس (الثاني) Tiberius II. إلى عقد هدنة مع الافار، تعهد بمقتضاها بدفع جزية سنوية بلغت ٨٠ الف صلدي (نوميسما)، أنظر:

Menander Protector, Fragment 62, p. 121.

وفي سنة ٥٧٩ م عقب اعتلاء طبريوس الثاني العرش البيزنطي أرسل إلى إيطاليا مبلغ ثلاثة آلاف رطل من الذهب، لرشوة عدد من قادة اللومباردين للعمل في خدمة الامبراطورية من ناحية، ولرشوة الفرنجة من اجل مهاجمة اللومباردين من ناحية أخرى. انظر:

Menander Protector, Fragment 49, p. 101.

وللمزيد عن الظروف التي دفعت حكومة الامبراطورية البيزنطية الى دفع هذه المبالغ للفرس واللومباردين والفرنجة، انظر:

وسام: دراسات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في العصور الوسطى (الاسكندرية، ١٩٨٥) ص ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩.

هذا عن العصر البيزنطي المبكر، اما في العصر البيزنطي الأوسط، فقد استمرت هذه السياسة. ففي سنة ٧٨١ م وافقت الحكومة البيزنطية على دفع جزية سنوية للخلافة العباسية بلغت سبعين الف نوميسما Nomismata لمدة ثلاث سنوات، وفي سنة ٨٠٦ م وافقت الحكومة البيزنطية من جديد على دفع ٣٠ ألف أو ٥٠ الف نوميسما سنويا لها. انظر:

Dölger, *Regesten (Kais)* I, pp. 41-45; Shaban, *Islamic History*, II, P. 25.

ومع أننا لا نملك أرقاما محددة لما كانت بيزنطة تدفعه للبلغار، إلا أنه من المعروف ان الحكومة البيزنطية دفعت مبالغ متنوعة للبلغار في عهود كل من الاباطرة: قسطنطين الرابع (٦٦٨ - ٦٨٥ م)، و قسطنطين السادس (٧٨٠ - ٧٩٧ م) وليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢ م).

وفي سنة ٩٦٦ م دفعت الحكومة البيزنطية للروس حوالي ١٥ قنطارا Kentenaria من الذهب (حوالي ١٥٠٠ رطل من الذهب) في مقابل قيامهم بمهاجمة البلغار، انظر: Leo Diaconus, P. 63.

Hendy, *Monetary Economy* pp. 263 - 264.

٨ - للمزيد عن مجموعة العملة البيزنطية التي تم العثور عليها في بعض جزر بحر البلطيق المواجهة لشبه جزيرة اسكندناوة انظر:

Fagerlie, *Byzantine Solidi*, pp. 163 - 174.

وبالنسبة لمجموعتي العملة الذهبية البيزنطية التي تم اكتشافها في حوض نهر الراين وفي جنوب روسيا انظر: Adelson, *Light Weight Solidi*, pp. 78-103.

وانظر أيضاً كل من : Grierson, **Commerce in the Dark Ages**, pp. 123-140;

Hendy, **Monetary Economy**, pp. 262-263.

Leo V1, **Taktika**, Cols. 896 - 897.

- ١٠

Theoph. Cont. pp. 88 - 89;

Genesius pp. 75 - 76.

Zonaras, III, pp. 357 - 358.

وانظر أيضاً :

- ١١

١٢ - لقد حاولت الحكومة البيزنطية دائماً وضع تنظيم دقيق للمجتمع وللنشاط الاقتصادي . فكتاب الوالي الذي أصدره الامبراطور ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢ م) استهدف وضع القواعد الدقيقة لتنظيم النشاط التجاري والصناعي في مدينة القسطنطينية . كذلك حاول الامبراطور باسيل الاول (٨٦٧ - ٨٨٦ م) - والد ليو السادس - القضاء على الربا . وبعد وفاة ليو السادس ، حاولت الحكومة تنظيم بيع الأرض الزراعية في آسيا الصغرى . وصدرت من أجل ذلك تشريعات الملكية الزراعية في القرن العاشر الميلادي التي حاولت الحد من بيع الارض الزراعية لأشخاص من خارج مجتمع القرية ، ونصت على ترتيب دقيق للفئات التي لها أولوية الشراء ، كما فرضت مبدأ السعر العادل . انظر :

وسام عبدالعزيز : «قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية في القرن العاشر الميلادي : دراسة تحليلية» مقال منشور في ندوة التاريخ الاسلامي والوسيط، المجلد الثاني (١٩٨٤) ، ص ٢٩٩ - ٣٤٢ .

ويمكن القول أن هذا التدخل من جانب الحكومة من أجل السيطرة على النشاط التجاري والصناعي والتشريعات التي حدثت من حرية المزارعين في بيع أراضيهم ، كان مقدمة لإعلان بيزنطة ان كل الأراضي الزراعية ملك للامبراطور . ولكن الحكومة البيزنطية لم تصدر أبدا قانوناً بهذا المعنى - ربما تحت تأثير قواعد القانون الروماني - إلا أنها احتفظت لنفسها دائماً بحق المصادرة . ولم تفلت ممتلكات فئات الاقوياء dynatoi كما لم تفلت ممتلكات الأديرة من تدخل الدولة ، التي اجبرت البعض احياناً على مبادلة ممتلكاتهم ، أو قامت بمصادرتها في أحيان أخرى . وإذا كان الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥ م) قد لجأ الى مختلف الحيل وأساليب الخداع ، لاجبار الناس على بيع الارض التي شيد عليها كنيسة الحكمة المقدسة Hagia Sophia في القسطنطينية ، فإن الامبراطور باسيل الثاني (٩٧٦ - ١٠٢٥ م) صادر دون تردد الاراضي الزراعية والرعية الضخمة (في ثيمي خرشنة Charsianon وقبدوقيا Cappadocia) التي كانت مملوكة لايستاثيوس مالمينوس Eustathios Maleinos .

للمزيد عن قيام جستنيان الاول باجبار الناس على بيع اراضيهم لبناء كنيسة الحكمة المقدسة ، انظر :

Scriptores Originum, PP. 78 - 79.

وعن قيام باسيل الثاني بمصادرة ممتلكات مالمينوس انظر :

Scylitzes, p. 340.

١٣ - Charanis, **Social Structure**, pp. 39-41.

١٤ - للمزيد عن حرص الحكومة البيزنطية على توفير مؤن الطعام لسكان القسطنطينية، انظر:

Bratianu, **Approvisionnement**, pp. 83 - 107.

١٥ - وكان المؤرخ السويسري جوليس نيقولا Jules Nicole قد عثر على وثيقة كتاب الوالي سنة ١٨٩٢ م، ونشرها مع ترجمة لاتينية ومقدمة في جنيف سنة ١٨٩٣ م، ثم قام Zepos بنشرها في مجموعته المعروفة باسم Jus Graeco - Romanum معتمدا على طبعة نيقولا. وفي سنة ١٨٩٤ قام نيقولا بوضع ترجمة فرنسية لهذه الوثيقة، وأضاف إليها تعليقات هامة. وفي سنة ١٩٢٩ ظهرت أول ترجمة انجليزية قام بها الاستاد A.E.R. Boak في:

Journal of the Economic History and Business

وفي سنة ١٩٣٨ ظهرت الترجمة الانجليزية الثانية التي قام بها الاستاذ فرشفيلد Freshfield، انظر:

Léontos tou Sophou To Eparchikon Biblion ed.

J. Nicole (Geneva, 1893); Reprint in: I, and P. Zepos, **Jus Graeco - Romanum**, Vol. II, pp.

371 - 392; French trans. J. Nicole, **Le Livre du préfet ou L'Édit de l'Empereur Léon Le**

Sage Sur les Corporations de Constantinople (Geneva, 1894); English trans. E.H.

Freshfield, **Roman Law in the Later Roman Empire; Byzantine Guilds, professional and Commercial** (Cambridge, 1938).

وجدير بالذكر ان الدكتور السيد الباز العربي، عندما قام بنشر كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، لمؤلفه عبدالرحمن بن نصر الشيزري، ذيله بملحق تضمن ترجمة عربية لكتاب الوالي تحت عنوان «كتاب عن الحسبة في بيزنطة في القرن العاشر الميلادي أو كتاب الوالي». ولقد اعتمد الدكتور الباز العربي على الترجمة الانجليزية الاولى الصادرة سنة ١٩٢٩، ولم يتمكن من الحصول على الأصل اليوناني لتلك الوثيقة، كما لم يطلع على الترجمة اللاتينية او الفرنسية. ولقد تم نشر الترجمة العربية مرة أخرى بوصفها عملاً مستقلاً تحت العنوان نفسه في مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ١٩، الجزء الأول، مايو ١٩٥٧، ص ١٣٥ - ١٨٧. على أية حال لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الأصل اليوناني الذي نشره نيقولا في جنيف سنة ١٨٩٣ كما استفدنا من الترجمة الفرنسية التي قام بها الناشر والتي تعتبر أفضل ترجمة لهذه الوثيقة حتى الآن. ويعتقد الاستاذ نيقولا أن كتاب الوالي قد صدر في عهد الامبراطور ليو السادس وان كانت بعض اجزائه ترجع إلى عهد سابق. انظر مقدمة الترجمة الفرنسية:

Livre du Préfet, pp. 1 - 9.

ولقد أيده في ذلك زوراس Zoras، انظر:

Zoras, **Corporazioni**, , PP. 30 - 40.

وفي الوقت نفسه يرى بعض المؤرخين الآخرين مثل المؤرخ الألماني شتوكل Stöckle ان كتاب الوالي هذا تم تأليفه في عهد الامبراطور نقفور فوقاس Nicephorus Phocas (٩٦٣ - ٩٦٩ م)، انظر:

Stöckle, **Zünfte**, pp. 147 - 148.

Mango, **New Rome** p. 55.

- ١٦

- Eparchikon Biblion (Nicole) pp. 56 - 57. - ١٧
 Eparchikon Biblion (Nicole) pp. 57 - 60. - ١٨
 Eparchikon Biblion (Nicole) pp. 60 - 63. - ١٩
 Mickwitz, **Kartellfunktionen**, p. 226. - ٢٠

Stöckle, **Zünfte**, pp. 6 - 7.

ويلاحظ هنا أنه رغم وجود نقابة لتجار الملابس الكتانية، لا يشير كتاب الوالي إلى العاملين في نسج الكتان.

٢١ - المرجع وجود هذه النقابة ضمن النقابات العاملة في القسطنطينية، رغم أن كتاب الوالي لا يشير إليها، لأن هذه النقابة الخاصة بأصحاب السفن والعاملين في البحر، كانت موجودة في موانئ البحر الأدرياتي مثل راجوسا Ragusa، وAncona كما يتضح من مصدر آخر هو القانون البحري الرودي Nomos Rhodion Nautikos. فهذا القانون عبارة عن مجموعة القواعد الخاصة بتنظيم الملاحة والتجارة البحرية. للمزيد عن هذا القانون الرودي انظر:

Scheiterna, **Byzantine Law**, pp. 63 - 64.

ولا نعرف على وجه التحديد متى صدر هذا القانون، ويعتقد بعض المؤرخين أنه صدر في الفترة ما بين ٦٠٠، ٨٠٠م، انظر:

Ostrogorsky, **State**, , pp. 90, 92.

Stöckle, **Zünfte**, pp. 3 - 5, P.55. - ٢٢

٢٣ - كلمة Eparchikon تعني أمر امبراطوري إلى أحد الولاة، وفي حالة هذه الوثيقة، فإنه الأمر الامبراطوري الذي أصدره الامبراطور ليو السادس Leo VI (٨٨٦ - ٩١٢م) إلى والي Eparchos مدينة القسطنطينية. للمزيد عن منصب والي العاصمة البيزنطية وأهميته عبر الفترات التاريخية انظر:

Jones, **LRE**, I, pp. 132, 375 and 509; Bréhier, **Institutions**, 187 - 192; Guillard, **Recherches**, I, p.5.

٢٤ - صدرت في عهد الامبراطور باسيل الأول مؤلفان قانونيان الأول هو Ho Prochiro Nomos أي كتاب «المختصر في علم القانون» لتعريف طلاب القانون بالقوانين المستعملة في الامبراطورية. ويتكون هذا الكتاب من اربعين فصلا، واعتمد أساسا على كتاب مختصر القانون Institute الذي أصدره من قبل الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥م) في عام ٥٣٣م، كما اعتمد في القسم الثاني منه على كتاب الأكلوجا Ecloga الذي صدر سنة ٧٤١م باسم الامبراطورين ليو الثالث الايسوري وابنه قسطنطين الخامس.

اما الكتاب الثاني الذي صدر في عهد باسيل الأول ايضا فهو He Epanagoge أي كتاب «المقدمة» في القانون. ويختلف هذا الكتاب عن الكتاب الأول اختلافا واضحا، وإن كان يشتمل مثله على أربعين فصلا. والجزء الأول من هذا الكتاب يتضمن فصولا في سلطة الامبراطور، وسلطة البطريرك، وواجبات كبار الموظفين المدنيين ومسؤولياتهم في الدولة، فضلا عن رجال الدين، مما يعطي صورة واضحة عن تكوين النظام الاداري والاجتماعي للامبراطورية، والعلاقة بين

الكنيسة والدولة. ويتناول الفصل الرابع سلطان والي مدينة القسطنطينية ومسؤولياته، أما القسم الثاني من هذا الكتاب القانوني المهم، فقد اقتبس الكثير من القوانين الواردة في الكتاب الأول Prochiron وإن كان قد عرضها بشكل مختلف. ومن المحتمل أن البطريرك فوتيوس قد ساهم بشكل أو بآخر في تأليف هذا الكتاب، إذ يظهر تأثيره واضحا في مجال تحديد العلاقة بين سلطة الامبراطور وسلطة بطريرك القسطنطينية. ويعالج هذا القسم من الكتاب فكرة الكنيسة والدولة كوحدة واحدة على رأسها الامبراطور والبطريرك، ويظهر هنا دور الامبراطور موازيا لدور البطريرك، فإذا كان الامبراطور هو رأس العالم البيزنطي الزمني، فإن بطريرك القسطنطينية هو رأسه الروحي.

ومن المرجح أن هذين المؤلفين القانونيين قد صدرا بوصفهما مقدمة لتلك المجموعة القانونية الكبيرة المعروفة باسم بازيليك Basilica التي أمر باسيل الأول باعدادها، والتي لم تكتمل الا في عهد ابنه الامبراطور ليو السادس.

انظر: Vasiliev, *Byzantine Empire*, I, pp. 339 - 341;

Scheltema, *Byzantine Law*, pp. 65 - 66.

De Caerim., I, pp. 263 - 264; II, pp. 715 - 717 - ٢٥

Epanagoge, C. IV. 8. - ٢٦

Mango, *New Rome*, p. 55. - ٢٧

Eparchikon Biblion (Nicole), XVIII.3. p. 54. - ٢٨

(بالنسبة للمخابن) (بالنسبة للمواشي والأغنام) XV. 5, P. 51; XVI. 3, P.52; XXI. 3, p. 58

Eparchikon Biblion (Nicole), II.1, p.22. - ٢٩

Eparchikon Biblion (Nicole), II. 8.9, p. 24. - ٣٠

De Caerim., II, p. 572. - ٣١

وانظر أيضا:

Toynbee, *Constantine*, p. 500.

٣٢ - وتجدر الإشارة إلى أن «المجموعة القانونية الخاصة» التي صدرت بوصفها ملحقا «لمجموعة القوانين المختارة» المعروفة باسم الاكلوجا Ecloga التي أصدرها أباطرة الاسرة الايسورية، تشير الى قواعد اقراض المال والفتاات التي لها هذا الحق، وكان تجار المجوهرات من بينها. ولقد حددت الحد الأقصى للفائدة على المال المقرض من جانب تجار المجوهرات بـ ٨٪.

انظر:

Ecloga Privata Aucta, pp. 7 - 47.

ولقد أشارت المصادر البيزنطية الى ثراء تجار المجوهرات في أكثر من موضع بشكل غير مباشر. فمصادر القرن السادس الميلادي تتحدث عن اشتراك أحد تجار المجوهرات بالعاصمة ويدعى مارسيلوس Marcellus في مؤامرة فاشلة ضد الامبراطور جستنيان الأول سنة ٥٦٢م، وكيف قام هذا التاجر بامداد المتآمرين بخمسين رطلا من الذهب، انظر:

Malalas, pp. 493 - 494; Theophanes, I, pp. 237 - 238.

كذلك اشار ثيوفانس الى قيام الامبراطورة صوفيا Sophia زوجة الامبراطور جستين الثاني Justin II (٥٦٥ - ٥٧٨م) في أول سبتمبر سنة ٥٦٧ باستدعاء تجار المجوهرات ثم أمرت بحل جميع الديون التي كانت على سكان القسطنطينية لهم، فاكسبت بهذا العمل شعبية كبيرة انظر:

Theophanes I, p. 242.

- ٣٣ Eparchikon Biblion (Nicole), IV. 1, pp. 26 - 27.
- ٣٤ Eparchikon Biblion (Nicole), IV. 7, p. 28; VIII, 6, p. 37.
- ٣٥ Eparchikon Biblion (Nicole), V. 1, p. 29.
- ٣٦ Eparchikon Biblion (Nicole), VI. 1, p. 31.
- ٣٧ Eparchikon Biblion (Nicole), XI. 2, p. 44.
- ٣٨ Eparchikon Biblion (Nicole), XVIII. 5, pp. 54 - 55.
- ٣٩ Eparchikon Biblion (Nicole), X. 6, p. 43.
- ٤٠ Eparchikon Biblion (Nicole), XIII. 1, p. 47.
- ٤١ Eparchikon Biblion (Nicole), VII. 3, p. 34.
- ٤٢ Eparchikon Biblion (Nicole), VII. 1, p. 34.
- ٤٣ Eparchikon Biblion (Nicole), XIV. 1, p. 49.
- ٤٤ Eparchikon Biblion (Nicole), X VIII. 1, pp. 53 - 54.
- ٤٥ Eparchikon Biblion (Nicole), XVIII. 4, p. 54.
- ٤٦ عن أسعار الحبوب وخاصة القمح والشعير انظر:

Ostrogorsky, Preise, 319 - 323.

وانظر أيضا:

Jones, LRE, I, p. 698; Jenkins Social Life, p. 36.

Eparchikon Biblion (Nicole), XIV, 1, p. 49. - ٤٧

وللمزيد عن منصب protostrator وتطوره، انظر:

وسام عبدالعزيز: دراسات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ص ٢٧٠ - ٢٧١ هامش ٣٦.

Macri, Économie Urbaine, pp. 8 - 9. - ٤٨

Mickwitz, Kartellfunktionen, p. 231. - ٤٩

Stöckle, Zünfte, p. 140. - ٥٠

٥١ - كان دفع رسم الانضمام لعضوية النقابة، وتحديد اسم الكفيل، من الاجراءات المميزة الضرورية للانضمام لعضوية النقابات التالية: نقابة المسجلين والموثقين Taboullarioi، نقابة الصرافين Trabezitai، نقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestiopratai، نقابة تجار الحرير الخام Metaxopratai ونقابة العاملين في صناعة الصابون Saponopratai، انظر الفصل الأول، الثالث، الرابع، السادس والثاني عشر من كتاب الوالي:

Eparchikon Biblion (Nicole), pp. 13-20, 25, 27-28, 32, 45-46.

كذلك حدد كتاب الوالي ٢٧ حالة مخالفة للقواعد التنظيمية، عقوبتها الفصل من عضوية

- النقابات، فضلا عن عقوبات أخرى. انظر ايضا احصائية هذه الحالات في:
- Stöckle, *Zünfte*, pp. 128 - 130.
- Stöckle, *Zünfte*, p. 140. - ٥٢
- Mickwitz, *Kartellfunktionen*, pp. 210 - 211. - ٥٣
- ٥٤ - أشار كتاب الوالي الى ذلك في الفصل السادس الخاص بتجار الحرير الخام Metaxopratai وأيضا في الفصل الثامن الخاص بنقابة العاملين في صناعة نسج الحرير وصبغه Serikariol، انظر:
- Eparchikon Biblion (Nicole)*, V1. 2, p. 31; VIII, 12, P. 38,
- ٥٥ - انظر الفصل الأخير من كتاب الوالي الخاص بالقواعد العامة، وسبل فض المنازعات بين أصحاب العمل والعمال:
- Eparchikon Biblion (Nicole)*, XXII, 1. PP. 60 - 61.
- ٥٦ - عن اشارات المصادر الى المصانع المملوكة للدولة انظر:
- De Caerim.* II, P. 625; *Leo Diaconus*, pp. 146 - 147, *Theophanes*, I, P. 429.
- وانظر ايضا:
- Lopez, *Role of Trade*, PP. 76 - 77.
- ٥٧ - قارن:
- Mango, *New Rome*, P. 43.
- وانظر كذلك:
- Lopez, *Role of Trade*, , pp. 76 - 77.
- Kazhdan, constable, *People and Power*, pp. 49 - 50. - ٥٨
- De Caerim.*, II. pp. 673 - 676. - ٥٩
- ٦٠ - بدأ توزيع ما كان يعرف بالخبز العام (خبز الدولة) Panes Publici على فقراء القسطنطينية منذ سنة ٣٣٢م في عهد الامبراطور قسطنطين الأول، انظر:
- Jones, *LRE*, I, pp. 696 - 697.
- أما منحة الجند، فلا نعرف على وجه التحديد متى بدأ توزيعها، ولكن ورد ذكر توزيع هذه المنحة على الجند في أحداث سنة ٦١٢م في عهد الامبراطور هرقل Heraclius (٦١٠ - ٦٤١م).
- انظر:
- Nicephorus*, P.6.
- وانظر أيضا:
- وسام عبدالعزيز: «أصواء على مجتمع القسطنطينية: دراسة في التاريخ الاجتماعي لمدينة قسطنطين حتى أواخر القرن الحادي عشر الميلادي»، مقال منشور بمجلة كلية الاداب جامعة المنصورة، العدد الخامس (١٩٨٤)، ص ١٠٣، ١٠٥ هامش ١.
- ٦١ - عن الغاء منحة الخبز العام، انظر:
- Chronicon Paschale*, I, p. 711.
- Chronicon Paschale*, I, p. 715. - ٦٢

- ٦٣ - ويرى الاستاذ ارشيبالد لويس انه بتوقف إرسال ضريبة الجبوب من مصر الى القسطنطينية، لم تعد هناك حاجة لأصحاب السفن التجارية، انظر:
 أرشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة أحمد محمد عيسى (القاهرة، ١٩٦٠)، ص١٢٦.
- ٦٤ - Teall, **Grain Supply**, P.104.
 وانظر ايضا: ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية ص١٢٦.
- ٦٥ - Lopez, **Role of Trade**, pp. 70 - 72.
- ٦٦ - Dvornik, **Grégoire de Décapollite**, pp. 53 - 60.
 وانظر أيضا:
- Ostrogorsky, **World**, pp. 11-12.
- ٦٧ - عن مصاعب الانتقال والسفر عبر شبه جزيرة البلقان انظر:
 وسام عبدالعزيز: دراسات في تاريخ وحضارة الامبراطورية البيزنطية، الجزء الأول: الامبراطورية البيزنطية من ٣٢٤ - ١٠٢٥ م (دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٢)، ص٢١٢ - ٢١٣.
- ٦٨ - Eickhoff, **Seekrieg**, pp. 48 - 49, 112 - 113 and p. 210.
- ٦٩ - انظر الاشارات الواردة في «التاريخ السري» عن هؤلاء المستوردين Emporoi:
 Procopius, **Historia Arcana**, Cap. xxv. 14, 24.
- ٧٠ - Theophanes, I.p.487.
 وتجدر الاشارة الى أن قيام الامراطور نقفور الاول باجبار أصحاب السفن التجارية (المقيمين على طول سواحل آسيا الصغرى) على شراء تلك الأراضي الزراعية، ليس له علاقة بمسألة منح البحارة العاملين في جند الثيمات البحرية الأسبوية أراض عسكرية ممنوع التصرف فيها **Stratitika Ktemata**. فنص المرسوم كما أورده المؤرخ ثيوفانس Theophanes يتحدث عن Naukleroi أي أصحاب السفن التجارية، وهم يختلفون عن prōtokaraboi أي ضباط السفن الحربية لأساطيل الثيمات الذين لم يكونوا في موقف يسمح لهم بامتلاك رأس المال اللازم لشراء تلك الأراضي. عن آراء المؤرخين المختلفة في تفسير نص هذا المرسوم انظر:
 Ostrogorsky, **State**, p.191 and notes 1,2; Lemerle, **Esquisse**, p. 73 note 2.
- بالنسبة للأراضي العسكرية الممنوع التصرف فيها والمعروفة باسم Stratitika ktemata فالمعروف ان الامبراطور قسطنطين السابع (٩١٣ - ٩٥٩م) في قانونه رقم (٧) حدد قيمة قطعة الأرض الزراعية التي تشكل الحد الأدنى لما هو ممنوع التصرف فيه، بأربعة أرتال من الذهب كحد أدنى لتوفير نفقات البحار العامل في أساطيل الثيمات البحرية الأسبوية. للمزيد عن نص هذا القانون الذي تناول بصفة خاصة تنظيم الأراضي العسكرية، انظر:
- JGR (Lingenthal), III, p. 262 - 266.

وانظر أيضا: وسام عبدالعزيز: «قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية»، ص ٣١٧ - ٣١٩.

٧١ - عن قيام الامبراطور نففور الأول في سنة ٨١٠م بتهجير أعداد كبيرة من سكان آسيا الصغرى الى المناطق التي استقر فيها السلاف في البلقان، انظر:

Theophanes, I, P. 486.

وانظر أيضا:

وسام عبدالعزيز: «السلاف في شبه جزيرة البلقان وجهود الامبراطورية البيزنطية لاسترداد سيادتها (٥٩١ - ١٠١٨م)» مقال منشور في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٣٠ (١٩٨٤)، ص ١٥٩ - ١٦٠.

وكلمة Theme تعني في الأصل قسم من الجند، أو فرقة من الجيش وهي تقابل في المصادر العربية بند أو جند، ثم أصبحت تطلق على المنطقة العسكرية في التنظيم الاداري العسكري في العصر البيزنطي الأوسط. للمزيد عن هذا الموضوع انظر: وسام عبدالعزيز: دراسات في تاريخ وحضارة الامبراطورية البيزنطية ج١، ص ١٩٩، حاشية ١٠٠.

Theophanes, I, p. 487.

- ٧٢

Ostrogorsky, State, p. 190.

- ٧٣

٧٤ - ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص ٢٦٤.

٧٥ - للمزيد عن الهجوم الروسي ضد القسطنطينية سنة ٨٦٠م، انظر:

Vasiliev, Russian Attack, pp. 10 - 160;

Vasiliev, Byzantine Empire, I, pp. 277 - 278;

Ostrogorsky, State, p. 228.

٧٦ - عن نص اتفاقية سنة ٩١٢م، انظر: Primary Chronicle, pp. 65 - 68.

وللمزيد عن اتفاقية سنة ٩٤٥م، انظر:

Primary Chronicle, pp. 73 - 77.

وللمزيد عن الظروف التي أدت الى عقد المعاهدتين المذكورتين، انظر:

Vasiliev, Byzantine Empire, I, pp. 320 - 322;

Ostrogorsky, State, pp. 259, 277.

Primary Chronicle, p. 76.

- ٧٧

٧٨ - ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص ٢٦٦.

٧٩ - يذكر كتاب الوالي أن تجار الملابس والمنسوجات الكتانية Othoniopratai كانوا يستوردون هذه المنسوجات من أقليم سترميون Strymon - الذي يقع إلى الشمال من مدينة سالونيك في البلقان - ومن أقليم بنطس Pontus.

والمرجح أن هذه المنسوجات الكتانية القادمة من بنطس، كانت ضمن السلع الواردة مع التجار المسلمين الى طرابيزون Trebizond أكبر مدن هذا الأقليم.

أما بالنسبة للتوابل والعطور، فكانت تأتي أيضا إلى القسطنطينية من طرابيزون لأنها من السلع الواردة مع التجار المسلمين، انظر:

Eparchikon Biblion (Nicole), IX. 1,p. 39; X. 2,p. 42.

- ٨٠ - الاصطخري (أبو اسحق ابراهيم بن عماد الفارس المعروف بالكرخي):
/ مسالك الممالك، نشر دي غوييه De Goeje (ليدن، ١٩٢٧) ص ١٨٨. وانظر أيضا إشارة المقدسي لوجود التجار المسلمين في طرابيزون:
المقدسي (شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر البنا): / احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، نشر دي غوييه (ليدن، ١٩٠٦) ص ١٤٨.
وانظر كذلك: ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص ١٧٥.

٨١ - Teall, **Grain Supply**, pp. 117 - 118.

٨٢ - **Eparchikon Biblion (Nicole), IX. 6, p. 40.**

٨٣ - انظر حاشية رقم ٧٦.

٨٤ - ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص ٣٣٨.

٨٥ - للمزيد عن انتعاش التجارة البحرية للامبراطورية البيزنطية بعد استرداد جزيرتي كريت وقبرص، انظر:

Ahrweiler, **Byzance et la Mer**, pp. 77, 144, 164 - 165.

٨٦ - ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية ص ٣٣٣.

٨٧ - قارن:

ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص ٣٣٧.
وكانت هذه بداية انتقال السيطرة على التجارة البحرية في البحر المتوسط الى التجار الايطاليين، والتي ظهرت بوضوح في الربع الأخير من القرن الحادي عشر الميلادي انظر:

Antoniadis - Bibicou, **Études** p. 14.

٨٨ - للمزيد عن انتاج الحرير الخام في مدينة طيبة والأقليم المحيط بها، انظر:

Lopez, **Silk Industry**, pp. 1 - 42.

٨٩ - Kazhdan, Constable, **People and power**, p. 49.

٩٠ - **De Caerim**, II, pp. 696; 697.

٩١ - **De Caerim**, II, pp. 696 - 697.

والمعروف ان ثيم ميزوبوتاميا Mesopotamia تكون في سنة ٩٠١م زمن الامبراطور ليو السادس، وكان قبل ذلك عبارة عن كليزورا Kleisoura أي وحدة ادارية عسكرية أصغر من الثيم. للمزيد عن ظروف تكوين هذا الثيم، انظر:

De Them, pp. 30 - 31, 73, 139 - 140; **DAI**, I, pp. 226 - 227; Honigmann, **Ostgrenze**, pp. 69

- 70;

Olkonomidès, Préséance, p. 349.

٩٢ - Toynbee, **Constantine**, p. 251 note 5.

٩٣ - **Bréhier, Population Rurales**, p. 187.

- ٩٤ - ابن حوقل (ابو القاسم بن حوقل النصيبي): صورة الأرض (ط بيروت ١٩٧٩) ص ١٧٩ - ١٩٨٠.
- ٩٥ - الاصطخري: مسالك الممالك، ص ١٨٨.
- ٩٦ - المقدسي: أحسن التقاسيم، ص ١٤٨، ١٥٠، ١٥١.
- ٩٧ - Cameniatas, **De Exp.**, pp. 20, 25.
وعن جهود الحكومة البيزنطية لاسترداد سيادتها على اليونان والبلوبونيز ابتداء من القرن التاسع الميلادي انظر:
وسام عبدالعزيز: السلاف في شبه جزيرة البلقان، ص ١٤١ - ٢٠١.
- ٩٨ - Teall, **Grain Supply**, p. 122.
- ٩٩ - للمزيد عن اضمحلال المدن البيزنطية في آسيا الصغرى في القرن السابع الميلادي انظر:
Ostrogorsky, **Byzantine Cities**, pp. 47 - 66;
Frances, **Ville Byzantine**, pp. 3 - 14;
Abrahamse, **Hagiographic Sources**, pp. 94 - 95, 136 - 137 and 331 - 346;
Kirsten, **Byzantinische Stadt**, pp. 20-22, 28-29.
- ١٠٠ - Ahrweiler, **Asie Mineure**, P. 25.
- ١٠١ - Jenkins, **Social Life**, p. 96.
- ١٠٢ - خصص الامبراطور باسيل الثاني البند السابع من قانونه رقم ٢٩ الصادر في أول يناير سنة ٩٩٦م للحديث عن مخالفات كبار ملاك الأرض الزراعية، واغتصابهم ادارة الأسواق المحلية في الأقاليم. ويعتبر هذا القانون بحق أعنف هجوم على «فئة الأقوياء» dynatoi يصدر من امبراطور بيزنطي. انظر نص هذا القانون في:
- JGR (Lingenthal), III, pp. 306 - 318.
- ١٠٣ - للمزيد عن صناعة المنسوجات الحريرية في الامبراطورية البيزنطية، انظر:
Lopez, **Silk Industry**, pp. 1 - 42.
- ١٠٤ - Lopez, **Role of Trade**, pp. 76 - 78.
- ١٠٥ - Stöckle, **Zünfte**, p. 30.
- ١٠٦ - Stöckle, **Zünfte**. p 24.
- ١٠٧ - للمزيد عن نقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية المستوردة من الشام، انظر:
Eparchikon Biblion (Nicole), V, pp.29 - 31.
- ١٠٨ - Setton, **The Latins in Greece**, p. 428.
- ١٠٩ - Eparchikon Biblion (Nicole), VI. 16, P.33.
- ١١٠ - Eparchikon Biblion (Nicole), VII. 5, p. 35.
- ١١١ - طبقا لرواية قسطنطين السابع، كان باسيل قبل اعتلائه العرش بسنوات قد سافر مع سيده ثيوفيليتزس Theophilites في مهمة رسمية الى شبه جزيرة البلوبونيز. وفي مدينة باتراس Patras التقى باسيل بالارملة الثرية دانيليس Danielis (نسبة الى زوجها دانييل Daniel) ولمس منها

الاعجاب بعد أن سمعت بنبوءة الطالع الحسن الذي ينتظر هذا الشاب من أحد الرهبان. وقامت هذه الأرملة الثرية بمنح باسيل المقدوني مبلغا كبيرا من الذهب فضلا عن هدايا ثمينة أخرى. وبعد أن نجح باسيل في اغتصاب العرش، قامت هذه الأرملة بزيارته في القسطنطينية للتهنئة، انظر:

Vita Basilii Imperatoris, pp. 226 - 228.

وانظر أيضا:

Scylitzes, pp., 121 - 123; **Moravcsik, Legenden**, pp. 96 - 97; **Adontz, Basil I**, p. 487.

Vita Basilii Imperatoris, pp., 317 - 318.

- ١١٢

- ١١٣ للمزيد عن تلك الكنيسة الملحقة بالقصر والتي أمر الامبراطور باسيل الأول بتشييدها، انظر:

Vita Basilii Imperatoris, pp. 325 - 330.

Vita Basilii Imperatoris, P. 319.

- ١١٤

Macri, Économie Urbaine, P. 11.

- ١١٥

Macri, Économie Urbaine, P. 16.

- ١١٦

Stöckle, Zünfte, P. 111.

- ١١٧

وانظر ايضا حاشية ١٠٥.

Macri, Économie Urbaine, PP. 17 - 18.

- ١١٨

- ١١٩ كانت صناعة الأسلحة احتكارا حكوميا منذ سنة ٥٣٩م، انظر:

Just. Nov. 85, cap. 1,4;

Leo VI, Basilika, LVII. 9.

وانظر أيضا:

Stöckle, Zünfte, P. 111; **Macri, Économie Urbaine**, P.18.

Stöckle, Zünfte, P. 25;

- ١٢٠

Macri, Économie Urbaine, pp.20,88 - 89.

- ١٢١ قارن بين المادة الرابعة والخامسة من الفصل السادس الخاص بتجار الحرير الخام **Metaxopratai** في كتاب الوالي، انظر:

Eparchikon Bibilon (Nicole), VI, 4 - 5, pp. 31 - 32;

Macri, Économie Urbaine, P. 29.

Dölger, Beiträge, P.62.

- ١٢٢

- ١٢٣ وسام عبدالعزيز: قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية، ص ٣٠٣. ويلاحظ أن محاولات كبار موظفي الحكومة والقصر التسلل الى مجال الملكيات الزراعية الضخمة، عن طريق شراء أراضي صغار المزارعين الأحرار في الأقاليم، لم تبدأ إلا في القرن العاشر الميلادي بعد أن أصبح ذلك المجال آمنا للاستثمار. كذلك تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم ٥٣ من مجموعة **Codex Justinianus** حرم على موظفي الحكومة والقصر شراء الأرض، أو الاتجاه الى أي نشاط استثماري أثناء شغلهم لمناصبهم. وبإلغاء هذا القانون على يد الامبراطور ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م)، أصبح الباب مفتوحا أمام كبار موظفي الدولة لاستغلال نفوذهم، والإقبال على شراء

الأرض. ولا شك أن قانون ليو السادس هذا قد ساهم في انتشار الرشوة والرسوم الإضافية، حتى يتمكن الموظفون من توفير الأموال المراد استثمارها.

انظر قانون ليو السادس رقم ٨٤:

Novellae Leonis, pp. 282 - 284.

وللمزيد، عن اتجاه فئات الطبقة العليا في القسطنطينية الى شراء الأرض الزراعية انظر:

Dölger, **Beiträge**, pp. 64 - 65.

١٢٤- ويفسر بعض المؤرخين حرص فئات الطبقة العليا على شراء الأراضي الزراعية والرعية في الأقاليم، على أساس أن هذه الفئات كانت عاجزة، بسبب نظام الحكم البيزنطي المركزي الأنوقراطي، عن جعل نفوذها ملموسا على الصعيدين السياسي والاقتصادي في مدينة القسطنطينية، انظر:

Ostrogorsky, **Entwicklungsgrundlagen**, p. 134.

١٢٥- للمزيد عن نظام الضرائب الزراعية وطرق جبايتها، أنظر:

Ostrogorsky, **Steuergemeinde**, pp. 1 - 108.

١٢٦- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, VI. 10, pp. 32 -33.

١٢٧- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, XVI. 4, p. 52.

١٢٨- Oikonomide's, **Boutiques de Constantinople**, pp. 345 - 356.

١٢٩- فهذا الحظر المفروض على سفر أعضاء النقابات التجارية في القسطنطينية، لم يعد ساريا في القرن الثاني عشر الميلادي، أنظر:

Hendy, **Economic Reappraisal**, p. 40.

كما أن تنظيمات النقابات الحرفية والتجارية في القسطنطينية، أخذت تضمحل ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي، انظر:

Kazhdan, Constable, **People and Power**, p. 31.

١٣٠- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, VI. 12. p. 33.

١٣١- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, XVI. 2. pp. 51-52.

١٣٢- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, XVII. 3. p. 53.

١٣٣- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, XV. 3. p. 50.

١٣٤- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, XV. 4. pp. 50-51.

١٣٥- Wiet, **L'Egypte Arabe**, p. 109.

Eparchikon Biblion (Nicole), pp. 89 - 90.

وانظر ايضا:

ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص ٢٦٧.

١٣٦- ابن حوقل: صورة الارض، ص ١٨٠.

١٣٧- Haussig, **Byzantine Civilization**, pp. 171 - 173.

وطبقا لما ورد في كتاب الوالي، كان محظورا على تجار الحرير الخام Metaxopratai في مدينة القسطنطينية بيع الحرير للتجار اليهود، حتى لا يقوموا ببيعه خارج الامبراطورية، انظر حاشية رقم ١٠٩.

Macri, *Économie Urbaine*, pp. 46 - 47; Antoniadis - Bibicou, *Études*, p. 14. -١٣٨

وانظر أيضا:

ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص ٣٣٦ - ٣٣٧، ص ٣٧٨.

Eparchikon Biblion (Nicole), XX. 1, p. 56. -١٣٩

ومن المحتمل أن كلمة **Legatarios** (نائب الوالي) كانت مرادفة لكلمة *Symbonos* (مساعد الوالي) التي تظهر في المصادر البيزنطية، انظر الاشارات الواردة في كتاب المراسم البيزنطية لهذه الكلمة:

De Caerim, I, p. 13; II, p. 717.

وانظر أيضا ملاحظات الاستاذ نيقولا الذي نشر كتاب الوالي لأول مرة سنة ١٨٩٣:

Eparchikon Biblion (Nicole), pp. 89 - 90.

وانظر كذلك:

Stöckle, Zünfte, pp. 90 - 92.

Eparchikon Biblion (Nicole), XX. 1, pp. 56-57. -١٤٠

Eparchikon Biblion (Nicole), XX. 2, p. 57. -١٤١

Eparchikon Biblion (Nicole), V. 5, pp. 30-31. -١٤٢

Eparchikon Biblion (Nicole), X. 2, p. 42. -١٤٣

Eparchikon Biblion (Nicole), V. 5, pp. 30 - 31. -١٤٤

Eparchikon Biblion (Nicole), VI. 5, p. 32. -١٤٥

Eparchikon Biblion (Nicole), V. 2, pp. 29 - 30. -١٤٦

Eparchikon Biblion (Nicole), IX. 6, p. 40. -١٤٧

وانظر أيضا:

Stöckle, Zünfte, pp. 65 - 66.

Theoph. Cont., p. 357; *Georg. Monach. Cont.*, p. 853; *Leo Grammaticus*, pp. 266 - 267. -١٤٨

وانظر أيضا:

Bratianu, *Commerce Bulgare*, pp. 30 - 36.

١٤٩- عن شروط اتفاقية سنة ٩٠٧م، ومعاهدة سنة ٩١٢م، انظر:

Primary Chronicle, pp. 64 - 65; pp. 65 - 68.

وللمزيد عن هجوم الروس على القسطنطينية سنة ٩٠٧م، انظر:

Ostrogorsky, *Prince Oleg*, pp. 47 - 62.

Vasiliev, *Second Russian Attack*, pp. 161 - 225;

Jenkins, *Supposed Russian Attack*, pp. 403 - 406.

Primary Chronicle, pp. 64 - 65. -١٥٠

Vasiliev, *Byzantine Empire*, I. p. 322; -١٥١

Ostrogorsky, *State*, p. 277.

- ١٥٢- انظر نص اتفاقية سنة ٩٤٥ م في؛
- Primary Chronicle**, pp. 73. - 77.
- ١٥٣- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, II. 4,6, p. 23.
- ١٥٤- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, III. 2,5, pp. 25 - 26.
- ١٥٥- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, IV. 1,2,4, pp. 26 - 27.
- ١٥٦- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, VIII. 1,3,5, pp. 35 - 37.
- ١٥٧- توجد قائمة كاملة بالسلع المحظور تصديرها للخارج في المجموعة القانونية المعروفة باسم بازيليكا Basilika أنظر:
- Leo, VI, **Basilika**, XIX. 1, 81 - 84.
- وانظر أيضا: Stöckle, **Zünfte**, p. 120, note, 2;
- Macri, **Économie Urbaine**, pp. 25 , 55.
- ١٥٨- Stöckle, **Zünfte**, p.111.
- ١٥٩- Leo VI, **Basilika**, XIX. 1, 81 - 84.
- ١٦٠- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, XII. 4. p. 46.
- ١٦١- Leo, VI, **Basilika**, XIX. 1, 83.
- ١٦٢- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, VIII. 7. p. 37.
- ١٦٣- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, XII. 1, p. 45.
- ١٦٤- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, XII. 7, p. 46.
- ١٦٥- **Eparchikon Biblion (Nicole)**, IV. 8, p. 28.
- ١٦٦- Liutprand, **Antapodosis**, VI. 7 - 10, pp. 156 - 158.
- وانظر كذلك: Toynbee, **Constantine**, pp. 17 - 18.
- ١٦٧- Ostrogorsky, **State**, p. 291;
- Vasiliev, **Byzantine Empire**, I, pp. 327 - 328.
- ١٦٨- انظر الوصف الكامل لهذه التجربة التي مر بها الاسقف الكريمنوني في:
- Liutprand, **De Legatione**, LIII - LV, pp. 203 - 206.
- ١٦٩- Liutprand, **De Legatione**, LV, p. 206.
- ١٧٠- **De Caerim.**, II, pp. 661 - 662.
- انظر أيضا ملاحظات الاستاذ «هندي» الذي أصلح النص الذي أورده قسطنطين السابع عن هذه السفارة في كتابه المراسم البيزنطية:
- Hendy, **Monetary Economy**, p. 268.
- ١٧١- Hendy, **Monetary Economy**, p. 268.
- ١٧٢- **De Caerim.**, II, p. 662.
- وانظر كذلك: Hendy, **Monetary Economy**, p. 268.

De Caerim., II, p. 662.

- ١٧٣

١٧٤- للمزيد عن هذه النظرية، انظر:

Pirenne, **Mahomet et Charlemagne**;

Riising, **Pirenne's Thesis**, pp. 87 - 130.

١٧٥- بالنسبة للدراسات التي تناولت هذه النظرية بالنقد والتحليل، انظر:

Riising, **Pirenne's Thesis**, pp. 87 - 130;

Perroy, **Encore Mahomet et Charlemagne**, pp. 232 - 239; Havighurst, **The Pirenne Thesis**;

Grierson, **Commerce in the Dark Ages**, pp. 123 - 140;

Roberts, **Reformulation**, pp. 297 - 315;

Eickhoff, **Seekrieg**, pp. 266 - 268; Ashtor, **Observations**, pp. 166 - 194; Ashtor, **Nouvel-les réflexions**, pp. 601 - 607.

١٧٦- انظر الفصل الخامس بنقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الواردة من الشام في كتاب الوالي:

Eparchikon Biblion (Nicole), V. pp. 29 - 31.

١٧٧- للمزيد عن قيام بيزنطية بقطع التجارة مع الدولة الأموية انظر:

Theophanes, I. p. 365;

Eickhoff, **Seekrieg**, p. 31 and pp. 266 - 268.

وانظر أيضا:

ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص ١٣٤ - ١٣٥.

١٧٨- يحيى الانطاكي: تاريخ يحيى ابن سعيد الانطاكي، نشر شيخو (بيروت، ١٩٠٩)، ص ٢١٤.

قائمة المصادر والمراجع والمختصرات الاجنبية *

Abrahamse, Hagiographic Sources	D. Abrahamse, Hagiographic Sources for Byzantine Citles (University Microfilms, Ann. Arbor, Michigan 1967).
Adelson, Light Weight Solidi	H.L. Adelson, Light Weight Solidi and Byzantine Trade during the Sixth and Seventh Centuries (New York, 1957).
Adontz, Basil I.	N. Adontz, "L'Âge et l'Origine de l'Empereur Basil I. (867-886)" ,B, 8 (1933), PP.475-500; 9 (1934), PP. 223-260.
Ahrweiler, Asie Mineure	H. Ahrweiler, "L'Asie Mineure et les Invasions Arabes", RH, 227 (1962), pp. 1-32.
Ahrweiler, Byzance et la Mer	H. Ahrweiler, Byzance et la Mer: la Marine de Guerre, la politique, et les Institutions Maritimes de Byzance aux VII-XV Siecles (Paris, 1966).
Antoniadis-Biblicou, Études	H. Antoniadis-Biblicou, Études d' Histoire Maritime de Byzance. A propos du "Thème de Caravisiens" (Paris, 1966) [Bibliothèque Générale de l' École Pratique des Hautes Études, VI Section].
Ashtor, Nouvelle réflexions	E. Ashtor, "Nouvelle réflexions sur la thèse de Pirenne", Revue Suisse d'histoire , 20 (1970), pp.601-607.
Ashtor, Observations	E. Ashtor, "Quelques observations d'un Orientaliste sur la thèse de Pirenne", JESHO , 13 (1970), pp. 166-194.
B	Byzantion, Bruxelles (Paris), 1924 ff.
Boba, Nomads	I. Boba, Nomads, Northmen and slavs (The Hague, 1967).

* يلاحظ أن هذه القائمة تقتصر على المصادر والمراجع والمختصرات الاجنبية فقط، اما المصادر والمراجع العربية والمعرّبة فقد سجلناها كاملة عند ذكرها لأول مرة ضمن حواشي هذه الدراسة.

Bratianu, Approvisionnement	G.J. Bratianu, "La Question de l' Approvisionnement de Constantinople à l' Époque Byzantine et Ottomane", B , 5 (1929-1930), PP. 83-107.
Bratianu, Commerce Bulgare	G.J. Bratianu, "Le Commerce Bulgare dans l'Empire Byzantin et le Monopole de l' Empereur Léon VI à Thessalonique", SN (1940), PP. 30-36.
Bréhier, Institutions	L. Bréhier, Les Institutions de l' Empire Byzantine (Paris, 1949). [Le Monde byzantin Vol. II].
Bréhier, Population Rurales	L. Bréhier, "Les Population Rurales au IX me Siècle d'après l'Hagiographie Byzantine", B I (1924), PP. 177 -190.
BS	Balkan studies.
BSL	Byzantinoslavica. Prague 1929 ff.
BZ	Byzantinische Zeitschrift, (Leipzig), München 1892 ff.
Cameniates, De Exp.	Ioannis Caminlatæ de Expugnatione Thessalonicae , ed G. Boehlig (Berlin, 1973).
Charanis, Ethnic Changes	P. Charanis, "Ethnic changes in the Byzantine Empire in the Seventh Century", DOP 13 (1959), PP. 25-44.
Charanis, Social Structure	P. Charanis, "On the Social structure of the Later Roman Empire", B ,17 (1944-1945), PP. 39-57.
Chronicon Paschale	Chronicon Paschale , ed. L.Dindorf (Bonn, 1832), 2 Volds.
CM	Classica et Mediaevalia.
CMH	Cambridge Medieval History, 2nd revised edn. J.M. Hussey (Cambridge, 1966).

Codex Justinianus	Codex Justinianus , Vol. II. in: Corpus Iuris Civilis , edd. P. Krueger, T. Mommsen, T. Schoell and G. Kroll, (Berlin, 1954), 3 Vols.
Croke, Envoys to Attila	B. Croke. "Anatolius and Nomus: Envoys to Attila", BSL 42 (1981), PP. 159-170.
DAI	Constantine Porphyrogenitus, De Administrando Imperio , Vol. I: Greek Text ed. G. Moravcsik, Engl. trans. by R. Jenkins (Budapest, 1949); Vol. II: Commentary ed. by R. Jenkins and others, (London, 1962).
De Caerim	Constantini Porphyrogeniti Imperatoris De Cerimoniis Aulae Byzantinae , ed. I. Reiske (Bonn, 1829-1830), 2 Vols.
De Them	Constantino Porfirogenito De Thematibus , ed. A. Pertusi (Citta' Del Vaticano, 1952) . [Studi E Testo 160].
Dölger, Beiträge	F. Dölger, "Beiträge Zur Geschichte der byzantinischen Finanzverwaltung, besonders des 10. und 11. Jahrhunderts", in: Byzantinisches Archiv , Heft 9 (Berlin and Leipzig, 1927). Reprint.
Dölger, Regesten (Kais)	F. Dölger, Regesten der Kaiserurkunden des Oströmischen Reiches von 565-1453 (München / Berlin, 1924 - 1965), 5 Vols.
DOP	Dumbarton Oaks Papers (Cambridge/Mass.) Washington 1941 ff.
Dujcev, Moravia	I. Dujcev, "L'Activité de Constantine Philosophe-Cyrille en Moravia", BSL , 24 (1963), PP. 219-228.
Dvornik, Byzance	F. Dvornik, Les Slaves, Byzance et Rome au IX. Siècle (Paris, 1926).

Dvornik, Grégoire de Décapolite	F. Dvornik, La Vie de saint Grégoire de Décapolite et Les Slaves Macédoniens au IX Siècle (Paris, 1926).
Ecloga Privata Aucta	Ecloga Privata Aucta , ed. Zachariae von Lingenthal. Re- print, in: JGR (Zepos), Vol. VI, pp. 7-47.
Eickhoff, Seekrieg	E. Eickhoff, Seekrieg und Seepolitik Zwischen Islam und Abendland: Das Mittelmeer unter byzantinischer und Arabischer Hegemonie (650-1040) (Berlin, 1966).
Epanagoge	Hê Epanagoge , ed. K.E. Zachariae von Lingenthal in: Collectio Librorum Iuris Graeco-Romani Ineditorum. Ecloga Leonis et Constantini. Epanagoge Basilii, Leonis et Alexandri (Leipzig, 1852), PP. 53-217. Re- printed in: JGR (Zepos) , Vol. II. PP. 229-368.
Eparchikon Biblion (Nicole)	Léontos Toû Sophoû To Eparchikon Biblion : Le Livre du Préfet, ou l'Édit de L'Empereur Léon le Sage sur Les Corporations de Constantinople, Texte Grec du Genevensis 23, ed. J. Nicole (Geneva, 1893).
Fagerlie, Byzantine Solidi	J.M. Fagerlie, Late Roman and Byzantine Solidi Found in Sweden and Denmark (New York, 1967).
FHG	Fragmenta Historicorum Graecorum, edd. C. and T. Müller (Paris, 1874-1885), 5 Vols.
Frances, Ville Byzantine	E. Frances, "La Ville Byzantine et La Monnaie aux VII-VIII Siècles", Byzantinobulgarica , 2 (1966), PP. 3-14.
Genesius	J. Genesius, Regna , ed C. Lachmann (Bonn, 1834).
Georg, Monach, Cont.	Georgius Monachus Continuatus , ed I. Bekker in: Theoph Cont. (Bonn, 1838), PP. 761-924.
Grierson, Commerce In The Dark Ages	P. Grierson, "Commerce in the Dark Ages: A Critique of the Evidence", TRHS , 9 (1959), PP.123-140
Grierson, Reforms of 'Abd al-Malik	P. Grierson, "The Monetary Reforms of 'Abd al-Malik", JESHO , 3 (1960), PP. 241-264.

Guilland, Recherches	R. Guilland, Recherches Sur Les Institutions Byzantines (Amsterdam, 1967), 2 Vols.
Haussig, Byzantine Civilization	H.W. Haussig, A History of Byzantine Civilization , trans. by J.M. Hussey (London, 1971).
Havighurst, The Pirenne Thesis	A. Havighurst (ed). The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism and Revision , (Boston, 1958).
Hendy, Economic Reappraisal	M.F. Hendy, "Byzantium, 1081-1204: An Economic Reappraisal", TRHS , 20 (1970), pp. 31-52.
Hendy, Monetary Economy	M.F. Hendy, Studies in the Byzantine Monetary Economy C.300-1450 (Cambridge university Press, 1984).
HGM	Historici Graeci Minores, ed. L. Dindorf (Leipzig, 1870-1871), 2 Vols.
Honigmann, Ostgrenze	E. Honigmann, Die Ostgrenze des byzantinischen Reiches von 363-1071 (Brusseles, 1935). [Vasiliev, Byzance et Les Arabes, III].
Jenkins, Social Life	R. Jenkins, "Social Life in the Byzantine Empire", CMH , IV Pt. 2 (1967), pp 79-103.
Jenkins, Supposed Russian Attack	R.J.H.R. Jenkins, "The supposed Russian Attack on Constantinople in 907: Evidence of the Pseudo-Symeon, Speculum , 24 (1949), pp.403-406.
JESHO	Journal of the Economic and Social History of the Orient.
JGR (Lingenthal)	Jus Graeco-Romanum, ed. C.E. Zachariae von Lingenthal, Part III: Novellae Constitutiones (Leipzig, 1857), pp 220-318.
JRG (Zepos)	Jus Graeco-Romanum , edd. I. and P Zepos (Athens, 1931), 8 Vols.
Jones, LRE	A.H.M. Jones, The Later Roman Empire 284-602 A.D. A Social, Economic and Administrative survey . Reprint. (Oxford, 1973), 2 Vols.

Just., Nov.	Justiniani Novellae , Vol. III in: <i>Corpus Iuris Civilis</i> , edd. R. Schoell et G. Kroll (Berlin, 1922), 3 Vols.
Kazhdan, Constable, People and Power	A. Kazhdan, G. Constable, People and Power in Byzantium (Washington, 1982).
Kirsten, Byzantinische Stadt	E. Kirsten, "Die byzantinische Stadt", Berichte zum XI. Internationalen Byzantinisten-Kongress . (München, 1958), Vol. III/1, pp.1-42.
Lemerle, Esquisse	P. Lemerle, "Esquisse Pour Une Histoire Agraire de Byzance: Les Sources et Les Problèmes", RH , 219 (1958), pp. 32-74, 254-284; 220 (1959), pp. 43-94.
Leo Diaconus	Leonis Diaconi Caloensis Historiae Libri Decem et Liber de Vilitatione Bellica Nicephori Augusti , ed. C.B. Hase (Bonn, 1828), PP. 3-178.
Leo Grammaticus	Leonis Grammatici Chronographia ed. I. Bekker (Bonn, 1842), PP. 1-331.
Leo VI, Basilika	Basilicorum Libri LX , ed. C.W.E. Heimbach (Leipzig, 1833-1870), 6Vols. Two supplements have been added: (1) Supplementum editionis Basilicorum Heimbachianae , ed. K.E. Zachariae von Lingenthal (Leipzig, 1846), (2) Basilicorum Libri LX . Vol. VII-Editionis Heimbachianae supplementum alterum, ed. E.C. Ferrini and J. Mercati (Leipzig and Milan, 1897).
Leo VI, Taktika	Leonis imperatoris Tactica , ed. J. P. Migne in: PG , 107 (Paris, 1863), Cols. 669-1120.
Le strange, Eastern Caliphate	G. Le Strange, The Lands of the Eastern Caliphate . (Cambridge 1905).
Liutprand, Antapodosis	Liutprand (Liudprand) Bishop of Cremona, Antapodosis in: Opera , ed. by J. Becker (Die Werke Liudprands von Cremona) (Hanover/Leipzig, 1915).
Liutprand, De Legatione	Liutprand (Liudprand) Bishop of Cremona, Relatio De Legatione Constantinopolitana , in: Opera , ed. by J.

	Becker (Die Werke Liudprands von Cremona) (Hanover/ Leipzig 1915), PP. 175-212.
Livre du Préfet	Le Livre du Préfet ou L'Édit de L' Empereur Léon le Sage Sur Les Corporations de Constantinople , trad. Française du Texte Grec de Genève Par J. Nicole (Genève & Bale, 1894).
Lopez, Crossroads	R.S. Lopez, "The Crossroads Within the Wall" in : The Historian and the City , ed. O. Handlin and J. Burchard (Cambridge / Mass., 1963).
Lopez, Role of Trade	R.S. Lopez, "The Role of Trade in the Economic Readjustment of Byzantium in the Seventh century", DOP , 13 (1959), PP. 69-85.
Lopez, Silk Industry	R.S. Lopez, "Silk Industry in the Byzantine Empire", Speculum , 20 (1945) PP.1-42.
Macri, Economie Urbaine	C.M. Macri, L'Organisation de L' Économie Urbaine dans Byzance Sous La Dynastie de Macédoine (867-1057) (Paris, 1925).
Malalas	Ioannis Malalae Chronographia ed. L. Dindorf (Bonn, 1831).
Malchus (of Philadelphia)	Malchus of Philadelphia, Fragmenta , ed. K. Müller, in: FHG , IV (Paris 1883), 111-132
Mango, New Rome	C. Mango, Byzantium: the Empire of New Rome (London, 1980).
Marcellinus Comes	Comitis Marcellini Chronicon , ed. T. Mommsen in: MGH (AA) , XI (Berlin, 1894) PP. 37-109).
Menander Protector	Menandri Protectoris Fragmenta , ed. L. Dindorf in: HGM , II (Leipzig 1871), PP1-131.
MGH (AA)	Monumenta Germaniae Historica (Auctores Antiquissimi), edd. G. Pertz, T. Mommsen and others (Berlin, 1877-1919).

Mickwitz, Kartell-funktionen	G. Mickwitz, Die Kartell-funktionen der Zünfte und ihre Bedeutung bei der Entstehung des Zunftwesens. Eine Studie in Spätantiker und Mittelalterlicher Wirtschaftsgeschichte (Helsingfors, 1936).
Moravcsik, Legenden	G. Moravcsik, "Sagen und Legenden Über Kaiser Basileios I." DOP , 15 (1961), PP.59-126.
Nicephorus	Nicephori Archiepiscopi Constantinopolitani Opuscula Historica , ed. C. De. Boor (Leipzig, 1880).
Nomos Rhodiōn Nautikos	Nomos Rhodiōn Nautikos, ed. W. Ashburner "The Rhodian Sea Law" (Oxford, 1909), Eng., trans by E.H. Freshfield, A Manual of Later Roman Law (Cambridge, 1927).
Novellae Leonis	Les Novelles de Léon VI Le Sage , ed. and trans. by P. Noailles and A. Dain (Paris, 1944).
Obolensky, Byzantine Slav Relations	D. Obolensky, "The Cult of St. Demetrius of Thessaloniki in the History of Byzantine-Slave Relations", BS 15 (1974) PP.3-20.
Obolensky, Commonwealth	D. Obolensky, The byzantine Commonwealth. Eastern Europe: 500-1453 A.D. (London, 1971).
Oikonomidès, Boutiques de Constantinople	N. Oikonomidès, "Quelques Boutiques de Constantinople au X ^e Siècle: Prix, Loyers, Imposition (Cod. Patmiacus 171)", DOP , 26 (1972), PP 345-356.
Oikonomidès, Préséance	N. Oikonomidès, Les Listes de Préséance Byzantines des IX^e. et X^e Siècles. (Paris, 1972).
Ostrogorsky, Byzantine Cities	G. Ostrogorsky, "Byzantine Cities", DOP , 13 (1959), PP.47-66.
Ostrogorsky, Entwicklungsgrundlagen	G. Ostrogorsky, "Die Wirtschaftlichen und Sozialen Entwicklungsgrundlagen, des byzantinischen Reiches", Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte , 22. Band (Stuttgart, 1929), PP. 129-143.

Ostrogorsky, Preise	G. Ostrogorsky, "Löhne und Preise in Byzanz", BZ , 32 (1932), PP. 293-333.
Ostrogorsky, Prince oleg	G. Ostrogorsky, "L'Expédition du Prince Oleg Contre Constantinople en 907" Annales de L'Institut Kondakov , XI (1939), PP. 47-62, 296-298.
Ostrogorsky, State	G. Ostrogorsky, History of the Byzantine State , trans. by J. Hussey (Oxford, 1968).
Ostrogorsky, Steuergemeinde	G. Ostrogorsky, "Die ländliche Steuergemeinde des byzantinischen Reiches im X. Jahrhundert", Vierteljahrsschrift für Sozial-und Wirtschaftsgeschichte , 20 (1927), PP. 1-108.
Ostrogorsky, World	G. Ostrogorsky, "The Byzantine Empire in the World of the Seventh Century", DOP , 13 (1959), PP. 1-21.
Perroy, Encore Mahomet et Charlemagne	E. Perroy, "Encore Mahomet et Charlemagne", RH , 222 (1954), PP. 232-239.
PG	Patrologiae Curus Completus. Series Graeca, ed. J.P. Migne (Paris, 1857-1866), 161 Vols.
Pirenne, Mahomet et Charlemagne	H. Pirenne, Mahomet et Charlemagne , ed. by Jacques Pirenne and F. Vercauteren (Paris/Brussels, 1937). Eng. trans. by Bernard Miall (London, 1958).
Pirenne, Medieval Cities	H. Pirenne, Medieval Cities , trans. F.D. Halsey (Princeton, 1948).
Primary Chronicle	The Russian Primary Chronicle , ed. and trans. S.H. Cross and O.P. Sherbowitz-Wetzor (Cambridge/Mass., 1953).
Priscus of Panium	Priscus of Panium, Fragmenta , ed. K. Müller in: FHG , IV (Paris, 1883) PP. 69-110.
Prochiron	Ho Procheiros Nomos. Imperatorum Basilli, Constantini et Leonis Prochiron , ed. K.E. Zachariae Von Lingenthal (Heidelberg, 1837). Reprinted in: JGR (Zepos) , II, PP. 108-228.

Procopius, Bello Gothico	Procopii Caesariensis De Bello Gothico (De Bellis Libri V-VIII) in: Procopii Caesariensis Opera Omnia , ed. with Engl. Trans. by H.B. Dewing (Cambridge /Mass., 1960-1962), 7 Vols.
Procopius, Bello Persico	Procopii Caesariensis De Bello Persico (de Bellis Libri I-II) in: Procopii Caesariensis Opera Omnia , ed. with Engl. Trans. by H.B. Dewing (Cambridge /Mass., 1960-1962), 7 Vols.
Procopius, Historia Arcana	Procopii Caesariensis Historia Arcana , in: Procopii Caesariensis Opera Omnia , ed. with Engl. Trans. by H.B. Dewing (Cambridge /Mass., 1960-1962), 7 Vols. Revue Historique.
RH	Revue Historique.
Riising, Pirenne's Thesis	A. Riising, "The Fate of Henri Pirenne's Thesis on the Consequences of the Islamic Expansion", CM , 13 (1952), PP.87-130
Roberts, Reformulation	P. Roberts, "The Pirenne Thesis: Economies or Civilizations: Toward Reformulation", CM , 25(1964), PP. 297-315.
Scheltema, Byzantine Law	H.J. Scheltema, "Byzantine Law", CHM , IV, Pt.2 (1967), PP.55-77.
Scriptores Originum	Scriptores Originum Constantinopolitanarum , ed. Th. Praeger (Leipzig, 1901).
Scylitzes	I. Scylitzes, Synopsis Historiarum , ed I. Thurn (Berlin, 1973).
Setton, The Latins in Greece	K.M. Setton, "The Latins in Greece and the Aegean from the Fourth Crusade to the End of the Middle Ages", CMH . IV, Pt.1 (1966), PP. 388-430.
Shaban, Islamic History	M.A. Shaban, Islamic History a New Interpretation. Vol. I: (A.D. 600-750). Vol. II: (A.D. 750-1055) . (Cambridge, 1971, 1976).
SN	Sbornik Nikov. Sofia 1940 ff.

Stenton, England	F.M. Stenton, Anglo-Saxon England (Oxford, 1947).
Stöckle, Zünfte	A. Stöckle, Spättrömische und Byzantinische Zünfte. Untersuchungen Zum Sogenannten Eparchikon Billion Leos des Weisen. Reprint (Wiesbaden, 1963).
Stratos, Seventh Century	A.N. Stratos, Byzantium in the Seventh Century (Amsterdam, 1968).
Teall, Grain Supply	J. Teall, "The Grain Supply of the Byzantine Empire, 330-1024 A.D.", DOP , 13 (1959), PP.87-139.
Theophanes	Theophanes Chronographia , ed. C. De Boor (Leipzig, 1883-1885), 2 Vols.
Theoph. Cont.	Theophanes Continuatus, Ioannes Cameniata, Symeon Magister, Georgius Monachus Continuatus , ed. I. Bekker (Bonn, 1838), PP.1-211 and 354-481.
Toynbee, Constantine	A. Toynbee, Constantine Porphyrogenitus and His World (London, 1973).
TRHS	Transactions of the Royal Historical Society fifth series.
Vasiliev, Byzance et Les Arabes	A.A. Vasiliev, Byzance et Les Arabes i: La Dynastie d'Amorium (820-867); II: La Dynastie Macédonienne (867-959). Éd. française par H. Grégoire, M. Canard (Bruxelles, 1935, 1950).
Vasiliev, Byzantine Empire	A.A.Vasiliev, History of the Byzantine Empire 324-1453 A.D. (Madison, 1971, 1973), 2 Vols.
Vasiliev, Russian Attack	A.A. Vasiliev, The Russian Attack on Constantinople in 860 A.D. (Cambridge/Mass, 1946).
Vasiliev, Second Russian Attack	A.A. Vasiliev, "The Second Russian Attack on Constantinople", DOP , 6 (1951), PP. 161-225.
Vital Basilii Imperatoris	Constantine Porphyrogenitus, Historia De Vita Et Rebus Gestis Basilii Inclyti Imperatoris , ed. I. Bekker, in: Theoph. Cont. (Bonn, 1838), PP. 211-353.
Vlasto, Christendom	A. Vlasto, the Entry of the Slavs into Christendom. An

Introduction to the Medieval History of the Slavs.
(Cambridge, 1970).

Wiet, L'Egypte Arabe

G. Wiet, **L'Egypte Arabe de La Conquête Arabe à La Conquête Ottomane** (Paris, 1937). [Histoire de La Nation Egyptienne, IV].

Zonaras

Ioannis Zonarae Eptomae Historiarum, edd. M. Pinder and T. Büttner-Wobst (Bonn, 1841-1897), 3 Vols.

Zoras, Corporazioni

G. Zoras, **Le Corporazioni bizantine: Studio Sull' Eparchikon Biblion dell' imperatore Leone VI**, (Rome, 1931).



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٩٤
٤٨١٤٢٩٥

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.

* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.

* تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
(أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
(ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
(ج) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

* عقد الندوات التي تهتم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب

* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

(أ) داخل الكويت: ٢ دك. للأفراد - ١٢ دك. للمؤسسات.
(ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ دك. للأفراد - ١٢,٠٠٠ دك. للمؤسسات.
(ج) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للأفراد - ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب. ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المجلة العربية للمعلوم الانسانية

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الاصلية في شتى فروع العلوم الانسانية باللغتين العربية والانجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● نصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارئ.

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات.
- في البلاد العربية : ٤ دينار كويتي للأفراد، ١٦ ديناراً للمؤسسات.
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

فصلية : محكمة
تصدر من جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.



المجلة التربوية

تمتد من كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية
والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي 71053 الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

تمنّدها
جامعة
الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية.
رئيس التحرير: د. فهد ثاقب الثاقب

منهيارن للأكاديميين العرب.
تتوزع أكثر من (٨٠٠٠) نسخة.

الاشتراكات

للمؤسسات : ١٢ دينار في الكويت.

١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج

للأفراد : ٢ دينار في الكويت ، ٤ دينار للطلاب

٦ دينار أو ما يعادلها في الوطن
العربي.

١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج.

الموزع في الكويت والخارج : مجلة العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي :
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت / ص.ب ٥٤٨٦ / الكويت
هاتف : ٢٥٤٩٤٢١ / فاكس ٢٢٦١٦

**State And Trade
In The Middle Byzantine Period
(From the Seventh to the End of the Eleventh Century A.D.)**

Abstract

This study attempts to investigate the attitude of the state towards trade in the middle Byzantine period i.e., during the time span of slightly less than five centuries between the advent of the seventh and the end of the eleventh centuries. There is every reason to believe that there was no sudden sharp breach of economic continuity in the seventh century, a century which did bring with it a sudden sharp political and cultural break. Despite the Arab naval offensive in the East Mediterranean and the Aegean seas, the Byzantine merchant marine's activity persisted and did not seem to have paralysed. In so far as there was a diminution of Mediterranean maritime trade in the middle Byzantine period, this was due, not to Arab conquest, but to restrictions imposed on the business activities of Byzantine traders by their own government. This paper reveals that the Imperial Government was uneconomic – minded and its primary concern with manufactures and with trade was not to promote them, but to control them, and it did control them at the cost of restricting them. The Book of the Eparch, a collection of government regulations for the control of trade and industry, gives considerable information about the economic life, and particularly the guilds, of Constantinople. The government control of its subjects foreign trade is evident, and its channelling of this trade through a limited number of points on the frontiers in order to facilitate the control of it, produced large local customs receipts. Though the private sector of industry and trade had expanded in volume and had remained tax free, it was unable to absorb all the private capital that was seeking investment.

The Byzantines preferred to stay at home and to leave it to the foreigners who wanted to do business with them to take the trouble to do the travelling. The foreigners, however, who did come to do business at Constantinople were hampered there by vexatious regulations and were kept under police control. This deliberate policy was short-sighted. It flattered the Byzantine pride, and on short term, it gave the Byzantines the advantage in making their bargains and enabled them to use trade-control as a political weapon. But in the end it proved to be disastrous. It enabled the North Italians to capture the domestic as well as the foreign trade of the Byzantine Empire in the last quarter of the eleventh century.

THE AUTHOR

Dr. Wesam Abdel-Aziz Farag

⊗ Associate Professor of Medieval History, Kuwait University.

⊗ Ph.D in History, Birmingham University, U.K., 1979.

Major Publications:

⊗ Monographs:

– **The Relations between the Byzantine Empire and the Umayyād Caliphate** (Alexandria, 1981).

– **Studies in the History and Civilization of the Byzantine Empire: Vol. I: The Byzantine Empire from 324 to 1025 A.D.** (Alexandria, 1982).

⊗ Research Work:

– “Basil II. ‘The Bulgar Slayer’ 976 - 1025 A.D.: The Factors which determined the Policies of His Reign,” **Bulletin of the Faculty of Arts, Mansoura University**, 3/4 (1982).

– “The Agrarian Legislations of the Tenth Century Byzantium,” **The Symposium of Islamic and Medieval History**, Vol. 2 (1983).

– “The Slavs in the Balkans and Byzantine Struggle to Restore the Imperial Sovereignty (591 - 1018 A.D.),” **The Egyptian Historical Journal**, Vol. 30 (1984).

– “The society of Constantinople: A Study in the Social History of the City of Constantine,” **Bulletin of the Faculty of Arts, Mansoura University**, 5 (1984).

The Fifty-Third Monograph

**State And Trade
In The Middle Byzantine Period
(From the Seventh to the End of the Eleventh Century A.D.)**

Dr. Wesam Abdel-Aziz Farag
Department of History
Kuwait University

Annals of the Faculty of Arts
Volume IX. 1987/1988

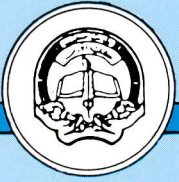
ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Faculty of Arts, Kuwait University

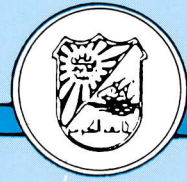
A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELE-
VANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE
VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF
ARTS.

Volume IX, 1987 - 1988

Kuwait University



ANNALS OF



THE FACULTY OF ARTS

**State And Trade
In The Middle Byzantine Period
(From the Seventh to the End of
the Eleventh Century A.D.)**

Dr. Wesam Abdel-Aziz Farag
Department of History
Kuwait University

VOLUME IX

Fifty - Third Monograph

1408 - 1409

1987 - 1988